



إيسيسكو
ICESCO



مسقط 2024
Muscat 2024



مؤتمـر الإيسيسكو ووزراء التربية والتعليم

ICESCO EMC 3

ما بعد قمة تحويل التعليم :
من الالتزامات إلى التطبيقات

3.1

التقدم في تحويل التعليم :
من الالتزامات إلى التطبيقات 2024-2022
ما بعد قمة تحويل التعليم (TES)

2024

3-2
أكتوبر

مسقط،
سلطنة عمان



إيسيسكو
ICESCO



مسقط 2024
Muscat 2024



مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية والتعليم

ICESCO EMC 3

ما بعد قمة تحويل التعليم :
من الالتزامات ← إلى التطبيقات

3.1

التقدم في تحويل التعليم :
من الالتزامات إلى التطبيقات 2024-2022
ما بعد قمة تحويل التعليم (TES)

2024

3-2
أكتوبر

مسقط،
سلطنة عمان



فهرس المحتويات

5	ملخص تنفيذي: على درب تحويل التعليم
5	النتائج الرئيسية والتوصيات
6	خارطة طريق عشرية لتحويل أنظمة التعليم في العالم الإسلامي
7	1. سياق ومسوغات الدراسة
7	1.1 دعوة لتحويل التعليم
10	2.1 بواعث مُدارسة قمة تحويل التعليم خلال مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية والتعليم
11	3.1 محتويات التقرير
12	2. الالتزامات بتحويل التعليم
13	1.2 التزامات الدول الأعضاء في الإيسيسكو بتحويل التعليم
16	2.2 ارتباط فئات الدول بأولويات تحويل التعليم
18	3.2 تطور التزامات الدول الأعضاء في الإيسيسكو بتحويل التعليم
20	3. ممارسات واعدة على درب تحويل التعليم
20	1.3 تطور مجال تحويل التعليم والفرص المستقبلية
21	2.3 سير تنفيذ الدول الأعضاء في الإيسيسكو لالتزاماتها بتحويل التعليم
59	3.3 التحديات التي تحول دون تحويل التعليم
60	4. دعم الخطوات القادمة لتحويل التعليم
61	1.4 تحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو
66	2.4 التعليم الأخضر في الدول الأعضاء في الإيسيسكو
71	3.4 التعليم في حالات الطوارئ
76	4.4 الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الدول الأعضاء في الإيسيسكو
79	5. النتائج والتوصيات الرئيسية
79	1.5 أهم النتائج والممارسات الواعدة
18	2.5 إعداد خارطة طريق لتحويل التعليم
48	3.5 رصد الأنشطة المتعلقة بالتزامات قمة تحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو
85	قائمة المراجع
91	الملاحق
91	م - 1: الالتزامات المبدئية للدول بتحويل التعليم حسب المحاور الأساسية والفرعية
94	م - 2: الاستبيان الخاص بالدول الأعضاء في الإيسيسكو
59	م - 3: تحليل بيانات الالتزام الوطنية للدول الأعضاء في الإيسيسكو (البلدان المجيبة على الاستبيان)
112	م - 4: مصطلحات بحثية لمراجعة الأدبيات



ملخص تنفيذي: على درب تحويل التعليم

يهدف هذا التقرير، التقدم في تحويل التعليم : من الالتزامات إلى التطبيقات 2022-2024، ما بعد قمة تحويل التعليم (TES)، إلى تتبع التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في ترجمة التزاماتها في قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم إلى جهود ومبادرات عملية. كما يهدف إلى تسليط الضوء على الممارسات الفُضلى السابقة والحالية بل والمستقبلية للدول الأعضاء في سبيل الوفاء بالتزاماتها لتحويل التعليم، وتشجيع فرص تبادل الممارسات الجيدة والأفكار بين جميع الدول الأعضاء ومشاركة مختلف وجهات النظر حول سبل ترجمة الالتزامات بتحويل التعليم إلى ممارسات عملية.

النتائج الرئيسية والتوصيات

تركز النتائج الرئيسية والتوصيات، المستخلصة من الاستبيان الذي وُزِعَ على الدول الأعضاء لإعداد هذا التقرير، على محاور الالتزامات ذات الأولوية التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الإيسيسكو في سبتمبر 2022. وتُعد هذه المحاور الفرعية، ومنها التعلم الرقمي والحوكمة والتمويل وشمولية التعليم والمساواة بين الجنسين والتدريب والتطوير المهني للمدرسين والمدارس الخضراء، بوصلةً يُسترشد بها لترجمة الالتزامات بتحويل التعليم إلى ممارسات.

- **التعلم الرقمي:** تُبين المعلومات والإجابات على الاستبيان المُوزع الالتزام الراسخ للدول الأعضاء في الإيسيسكو بتكثيف التعليم مع التطور الرقمي، وإيلاءها أهمية كبيرة **للتحول الرقمي والتعلم**. فقد نفذت بعض الدول، مثل بنغلاديش وماليزيا، استراتيجيات وطنية شاملة للتعلم الرقمي، وهو ما ينم عن اعتمادها على المنصات الرقمية. ومع ذلك، لا تزال مسألة ضعف الوسائل والهيكل الرقمية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، عائقًا أمام تنفيذ هذه الاستراتيجيات على أكمل وجه. وهو ما تؤكد الدراسات ذات العلاقة في نتائجها وتوصياتها بتحسين الهياكل الرقمية.

- **الحوكمة والتمويل:** تكشف الخُلاصات المستقاة من الاستبيان أن العديد من الدول تُولي تعزيز حوكمة التعليم وتأمين التمويل المستدام أهمية كبرى. وتُعزى دوافع تحسين التمويل الداخلي وهياكل الحوكمة إلى الرغبة في ضمان كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم وزيادة نجاعته. وهو ما خلصت إليه دراسات سابقة استدلت على نموذجي المغرب وعمان في تنفيذ إصلاحات في الحوكمة من خلال مبادرات الشفافية ونظم إدارة الأداء. ومع ذلك، تظل محدودية التمويل عائقًا في بعض الدول.

- **الشمول والمساواة بين الجنسين:** أبانت الدول الأعضاء في الإيسيسكو عن التزام عالٍ بمبادئ الشمول والمساواة بين الجنسين في التعليم. كيف لا وقد نفذت دول مثل الأردن وفلسطين سياسات تهدف إلى تقليل الفوارق بين الجنسين وتعزيز الولوج العادل إلى التعليم، رغم ما يشوب ذلك من نقص في دمج هذه المبادئ بالكامل في السياسات الوطنية، وتعميمها على الفئات المهمشة. وفي الوقت الذي أظهرت فيه الدراسات تحسُّنًا في تعزيز المساواة بين الجنسين، بينت العوائق الهيكلية التي تقف حجر عثرة أمام هذه الإصلاحات، لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض. وخلص الأمر أن البيانات المُجمعة من الدول الأعضاء في الإيسيسكو تُبرز حاجة ماسة إلى مبادرات مُوجهة للتغلب على هذه العوائق وتعزيز الشمول في مجال التعليم.



- **التدريب والتطوير المهني للمدرسين:** قطعت عدة دول، مثل مصر والكاميرون، أشواطًا كبيرة في تدريب وتطوير المدرسين مهنيًا. وقد ركزت على استعمال الأساليب التعليمية الحديثة والتكنولوجيا التعليمية، وبذلت جهودًا لتحسين ظروف عمل المدرسين، على حسب ما بينته الدراسات التي تطرقت للموضوع. وشددت أيضًا على أهمية مواءمة تدريب المدرسين مع أهداف التنمية المستدامة. كما أكدت دراسات أخرى على الحاجة إلى إصلاحات شاملة في تدريب المدرسين ليسايروا متطلبات المجتمعات الرقمية.
- **المدارس الخضراء:** ما فتئت الدول الأعضاء للإيسيسكو تضاعف من جهودها لتخضير المدارس، وذلك من خلال دمج الاستدامة البيئية في سير وأنشطة المدارس ومناهجها الدراسية. وقد نُفذت المملكة العربية السعودية وسورينام أطرًا شاملة لتعزيز الاستدامة في المؤسسات التعليمية. وهو ما تؤكده الدراسات المنجزة في هذا الصدد، مشيرة إلى أهمية تخضير المدارس، باعتبارها أساس التعليم من أجل التنمية المستدامة.

خارطة طريق عشرية لتحويل أنظمة التعليم في العالم الإسلامي

أعدنا، استنادًا إلى محاور الالتزامات ذات الأولوية والممارسات الفضلى المُستخلصة من دراسات الحالات ومراجعات الدراسات السابقة، خارطة طريق عشرية تروم تحويل أنظمة التعليم في العالم الإسلامي. وتمتد هذه الخارطة على أربع مراحل وهي: إرساء الأسس، والشمول التعليمي وإدراج بعض المبادئ في الأنظمة التعليمية، والتحسين المستمر، والريادة العالمية.

- ستُخصص المرحلة الأولى (أول سنتين) **لإرساء الأسس**، وذلك عبر وضع اللبنة الأساسية للهيكل التعليمية والرقمية، وتعزيز الحوكمة، وتأمين التمويل المستدام، وعصرنة التدريب المُقدم للمدرسين. وسيتعين على الدول خلال هذه المرحلة دراسة أنظمتها التعليمية الوطنية لتحديد مكامن الخلل في هياكلها ونُظُمها وإطلاق مبادرات لتحسين الخدمات التعليمية والربط بالإنترنت في المناطق التي تُعاني نقصًا في الخدمات. وفي الوقت نفسه، يمكن تحسين هياكل الحوكمة من خلال رفع كفاءة الإنفاق عبر إعداد موازنة مرتكزة حول النتائج، وتبني الشفافية في نظم الإدارة المالية. ويمكن، في هذا الصدد، الاقتداء بتجارب دول مثل المغرب وعمان لتنفيذ هذه الإصلاحات.

- وستركز المرحلة الثانية (من السنة الثالثة إلى الخامسة) على **الشمول التعليمي وإدراج بعض المبادئ في الأنظمة التعليمية**، لا سيما المساواة بين الجنسين والشمول التعليمي، وزيادة الاستفادة من الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتشجيع تخضير المدارس. وستتخذ هذه المرحلة من المرحلة الأولى أساسًا لها، على أن تقدم مبادرات مُوجهة لمساعدة الفئات الهشة على الولوج للتعليم وتضمن التزام السياسات الوطنية بمبدأ الإنصاف.

- ستتمحور المرحلة الثالثة (من السنة الخامسة إلى التاسعة) على **التحسين المستمر من خلال الابتكار وتعميم الممارسات الناجحة**. وتتمثل مهمة الحكومات، بعد إرساء الأسس في المرحلة الأولى وتعزيز الشمول التعليمي والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتخضير المدارس في المرحلة الثانية، في التحسين المستمر للهيكل وتعميم النماذج الناجحة. وبالموازاة مع تغيير السياقات والالتزامات، سيتعين على الدول تحديث الهياكل الرقمية بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية وإجراء مزيد من الأبحاث للاطلاع على الممارسات والسياسات الجديدة.



- ستكون المرحلة الرابعة والأخيرة (السنة العاشرة وما بعدها) **فرصة لتقييم عملية الإصلاح والأخذ بزمام الريادة العالمية**. وسيتعين على الدول تقييم مدى تأثير جهودها على تحويل التعليم، ومشاركة نتائج هذا التقييم مع كافة الجهات المعنية دوليًا لإثراء النقاش حول إصلاح التعليم. إن خارطة الطريق هذه كفيلة بأن تُمكن الدول الأعضاء في الإيسيسكو من أن تُحرز قصب السبق في مجال تحويل التعليم، بل وتُرشد المجتمع الدولي من خلال نماذجها الناجحة وتترافع من أجل سياسات عالمية تضع الإنصاف والاستدامة في التعليم في أولى أولوياتها.

1. سياق ومسوغات الدراسة

1.1 دعوة لتحويل التعليم

عانت أنظمة التعليم حول العالم من قضايا الإنصاف والشمولية والجودة والملاءمة في التعليم، قبل أن تأتي جائحة كوفيد-19 لتزيد من حدة هذه المشكلات.

وسعيًا منه لحل هذه المشكلات بشكل مباشر، دعا الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2022 إلى عقد قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم (Transforming Education Summit (TES) بهدف "إعادة النظر جوهرياً في مغزى ومحتوى وطرق التعلم في القرن الحادي والعشرين"، وإدراج التعليم على الأجندة السياسية، وطنياً ودولياً، ودعم جهود الدول لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وقد لقيت هذه الدعوة آذاناً صاغية، ففي غضون سنة واحدة، قدمت 141 دولة بيانات وطنية تعهدت فيها بتحويل التعليم، منها 41 دولة عضو في الإيسيسكو. وبالمجمل، عقدت 163 دولة مشاورات وطنية شملت مختلف قطاعاتها تعهدت خلالها باتخاذ إجراءات وزيادة الموازنات لتحويل أنظمتها التعليمية (UNESCO, 2023a).

وقد وقع الاختيار في الفترة التي سبقت القمة، على خمس مسارات وُجِب العمل عليها لتحويل أنظمة التعليم، وهي:

1. المدرسون والتدريس ومهنة التدريس؛

2. التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة؛

3. مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية؛

4. تمويل التعليم؛

5. التعلم والتحول الرقمي (UNESCO, 2023b).

اختيرت مسارات العمل المذكورة بعد طول نظر وذلك لتعزيز الجهود الوطنية والدولية، وتهدف إلى تحويل التعليم من أجل السلام والشمولية والاستدامة.

ولتسهيل التتبع وإعداد تقارير وطنية بخصوص التقدم المُحرز في هذه المسارات، قُسمت هذه المسارات الخمسة إلى تسعة محاور رئيسة و37 محورًا فرعيًا (انظر الجدول 1).



وتتولى اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم تتبع التقدم المحرز في تحويل التعليم، كما تظطلع بمهمة تعزيز وتسهيل البحث وتبادل المعارف، وإشراك الشباب، وتيسير التعاون بين مختلف القطاعات والجهات (UIS, 2022).

اعتمدت استراتيجية تتبع لقمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم خمسة إجراءات دعت الدول إلى (1) اعتماد مقارنة تشمل الحكومة والمجتمع بأسره، (2) إدراج تحويل التعليم في ميثاق المستقبل (3) إشراك الشباب والمدرسين والشركاء ومختلف الجهات المعنية لمواصلة الجهود الحثيثة لقمة تحويل التعليم (4) زيادة التمويل وتغيير نظرة الحكومات ووزارات المالية إلى التعليم (5) الانخراط في خمس مبادرات عالمية متعددة الأطراف والمشاركة في مبادراتها للعمل (High Level Steering Committee, 2022).

الجدول 1: المحاور الرئيسية والفرعية

المحور الرئيسي	المحاور الفرعية
المحتوى وطرق التدريس	محتوى المناهج الدراسية - ما يجب تعلمه
	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
	السلامة والصحة البدنية/النفسية
	التعلم التأسيسي
	التربية الجنسية الشاملة
	التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية
	مهارات القرن الحادي والعشرين
	التعلم الاجتماعي والوجداني والتربية القيمية
	التعليم من أجل التنمية المستدامة/التعليم الأخضر
	طرق التقييم
التعافي من آثار جائحة كوفيد-19	المقاربات التربوية - كيفية التعليم والتعلم
	التعافي من آثار جائحة كوفيد-19
التعلم والتحول الرقمي	الربط بالإنترنت
	وضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي
مرحلة الطفولة المبكرة	التعلم الرقمي
	الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
	التمويل المحلي
الحكومة والتمويل	إدارة البيانات
	الحكومة
	المساعدات الدولية



البحث والتطوير	التعليم العالي والبحث	
التنقل الأكاديمي على المستوى الدولي		
الولوج وشمولية التعليم العالي		
المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات		
الإدماج والإنصاف (عام)		
الوجبات المدرسية والتغذية		
الدعم المالي والحوافز		
الأقليات الثقافية واللغوية		الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين
الإعاقات والاحتياجات الخاصة		
سكان القرى والمناطق النائية		
الفقر/الفئات ذات الدخل المنخفض		
اللاجئون والنازحون والمهاجرون		
توظيف المدرسين وتوزيعهم	المُدرسون	
شهادات المدرسين وتأهيلهم		
التدريب والتطوير المهني للمدرسين		
ظروف عمل المدرسين		
إشراك الشباب	إشراك الشباب	

المصدر: UNESCO, 2023a.

اعتمدت قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم ست مبادرات عالمية ومتعددة الأطراف¹. تهدف هذه المبادرات إلى زيادة الدعم المالي والتقني والسياسي لتنفيذ الإجراءات في كل دولة على حدة استجابةً لسلسلة نداءات العمل التي أُطلقت في القمة.

والعمل جارٍ لإعداد خارطة طريق وأطر للتبع والمراقبة والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذه المبادرات إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالهدف الرابع للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم. وستشمل خارطة الطريق والأطر المذكورة استراتيجيات للمُنصرة والترافع وتعبئة الموارد. والحق أن هذه المبادرات العالمية، التي سنأتي على ذكرها، تَجْمَع لمختلف الشركاء المعنيين بهدف التشجيع على التعاون بين الدول ومعالجة قضايا ما بعد جائحة كوفيد-19، وتمهيد الطريق لتحويل أنظمة التعليم:

1. شراكة التعليم الأخضر؛

2. بوابات التعلم الرقمي العام؛

3. التحالف من أجل التعلّم التأسيسي؛



4. التعليم في الأزمات: شراكة من أجل إجراءات تحويلية؛

5. المنصة العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء في التعليم ومن خلاله؛

6. مبادرة شباب العالم.

وتنفيذًا للمبادرات المذكورة²، أطلقت سبع نداءات للعمل وهي: (1) تجهيز كل متعلم لمواجهة تغير المناخ (2) وربط كل طفل وشاب بالأدوات الرقمية (3) ومعالجة أزمة التعلم التأسيسي (4) وتمكين جميع الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات من الوصول إلى فرص تعلم شاملة وآمنة وجيدة (5) النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء (6) وتحويل تمويل التعليم من خلال زيادة الاستثمار بشكل أكبر وبطريقة أكثر إنصافًا وكفاءة وابتكارًا (7) وتمكين الشباب ليكونوا قادة فاعلين في إعادة بناء التعليم.

وتعمل اليونسكو على تنفيذ مسارين للعمل وهما مفتوحان أمام جميع الفاعلين، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص أو من الشباب. ويتعلق الأمر بـ (1) مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية و(2) التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة.

2.1 بواعث مُدَارسة قمة تحويل التعليم خلال مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية والتعليم

إن مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية والتعليم، المزمع عقده في أكتوبر 2024، فرصة سانحة لتدارس الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الإيسيسكو في إطار قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم وتتبع سير تنفيذها وترجمة التزاماتها إلى جهود ومبادرات عملية. إن القيم المشتركة بين الدول الأعضاء في الإيسيسكو، في مجال التعليم وغيره، سيمكنها من التعلم والاقتراء بالممارسات الناجحة في تحويل التعليم، والتي تكون أكثر ملاءمة وقابلية للتنفيذ من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى. والحق أن تيسر هذا راجع إلى اتفاق هذه الدول على الأولويات تحت مظلة الإيسيسكو. علاوة على ذلك، فإن تغير السياقات الاقتصادية والجيوسياسية يبعث على مُدَارسة قمة تحويل التعليم بما يتيح للدول فرص التعلم من تجارب بعضها البعض. ما فتئت الدول تواجه عقبات جديدة في جهودها لتحويل التعليم، وفي إبان ذلك، تجتمع الدول تحت مظلة الإيسيسكو لتوفر لهم أرضية للتفكير وجمع القرائن مما يتيح لها مقارنة جهودها مع الدول النظيرة، وتعزيز التعاون في تعلم السياسات وتبادل أفضل الممارسات.

وضعت الإيسيسكو «تعزيز فرص التعليم الجيد للجميع» في قلب أولوياتها في مجال التربية والتعليم. وتستند هذه الرؤية الشاملة إلى خمس مجالات عمل تضمن للمنظمة التميز في مجال التعليم (ICESCO) (2017):

2 الشراكة من أجل تخضير التعليم (https://www.unesco.org/en/sustainable-development/education/greening-future?hub=25) - بوابات التعلم الرقمي العام (https://www.unesco.org/en/digital-education/learning-platforms-gateway?hub=25) - تحالف من أجل التعلم التأسيسي (https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/knowledge-hub/global-initiatives/coalition-foundational-learning) - التعليم في الأزمات (https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/knowledge-hub/global-initiatives/education-crisis-situations?hub=25) - المنصة العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين (https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/knowledge-hub/global-initiatives/) - مبادرة شباب العالم (gender-equality-platform?hub=25) - مبادرة شباب العالم (https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/knowledge-hub/global-initiatives/global-youth-initiative?hub=25).



- 1. ضمان التعليم للجميع والمساواة بين الجنسين:** وينصب تركيز الإيسيسكو على تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وتوفير فرص التعليم للجميع من كلا الجنسين؛
- 2. تطوير الأساليب التعليمية لتعزيز الإبداع والحفاظ على الهوية:** تهدف المنظمة إلى تعزيز الإبداع وتطوير المهارات مع الحفاظ على الهويات الثقافية والحضارية؛
- 3. تحقيق الحوكمة الجيدة في نظم التعليم والبنية التحتية:** تركز الإيسيسكو على تحسين حوكمة التعليم والبنى التحتية، ويشمل ذلك بناء المدارس؛
- 4. توفير التعليم للاجئين في الدول الأعضاء المتأثرة بالصراعات:** تُولي الإيسيسكو توفير التعليم ومستلزماته للاجئين نتيجة الحروب والصراعات أولوية كبرى؛
- 5. استكمال التعليم العالي والبحث التقني لسد احتياجات سوق العمل وقطاع التكنولوجيا:** تدرك الإيسيسكو أهمية مواهمة التعليم العالي والبحث التقني لسد احتياجات سوق العمل وتوطين قطاع التكنولوجيا.

أبانت الإيسيسكو، من خلال هذه الركائز الخمس، بالإضافة إلى مسارات العمل الخمسة لقمة تحويل التعليم، عن التزامها بتحويل التعليم بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، تسترشد كل من الإيسيسكو وقمة تحويل التعليم بأجندة 2030 وأهدافها المتعلقة بالتعليم، ولا سيما الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

بيّنت أزمة كوفيد-19 بجلاء عن حاجة الدول الأعضاء في الإيسيسكو الملحة لإعادة تدارس وتصور قطاع التعليم. إن عمل الإيسيسكو على تحويل التعليم لبناء مستقبل يسوده السلام والشمولية والاستدامة كفيل بتحسين حياة الأفراد والمجتمعات والعالم بأسره. والحق أن مَدَارَسَ قمة تحويل التعليم خلال مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية والتعليم سيسمح للدول الأعضاء بالاستجابة لنداء العمل الصادر عن قمة تحويل التعليم، والذي يشجع الحكومات الوطنية على إعطاء الأولوية للمبادرات العالمية الخمس التي أتينا على ذكرها.

3.1 محتويات التقرير

يتكون التقرير من ثلاثة أقسام تناقش المسائل الموضوعية المتعلقة بتحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو بالإضافة إلى قسم المناقشة. يستعرض القسم الأول التزامات الدول الأعضاء في الإيسيسكو بتحويل التعليم من خلال استبيان يروم تتبع التقدم المحرز للدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها في القمة المذكورة. ويُخصص القسم الثاني من التقرير لتدارس التجارب الدولية العملية والممارسات الواعدة وإجراءات تحويل التعليم، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية للإيسيسكو. ويستند القسم الثالث إلى القسمين السابقين لتقييم أهمية وكيفية الاستعانة بهذه التجارب والممارسات لتحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو، وكذا تحديد مكامن الخلل.



يتضمن كل قسم من التقرير بدوره شقين، شق يُعنى بالتحليل الوصفي للالتزامات وتعهدات الدول الأعضاء في الإيسيسكو إلى اليونسكو، كما وردت في بيانتها الوطنية، وتحليل أجوبتها على الاستبيان الذي أرسلته الإيسيسكو لها للاطلاع على تعديلاتها على التزاماتها والإجراءات التي اتخذتها للوفاء بها. بينما يروم الشق الثاني مراجعة المؤلفات والمراجع الدولية مراجعةً منهجيةً لتحديد الممارسات الواعدة لتحويل التعليم على المستوى الوطني.

وضعنا مصطلحات البحث في ملحق هذا التقرير. كما بررنا بإيجاز لبعض الاختيارات المنهجية ووضحنا بعض المسائل الرئيسة في إطارات في متن التقرير.

2. الالتزامات بتحويل التعليم

يُعنى هذا القسم من التقرير بمراجعة الالتزامات المكتوبة التي تعهدت بها كل دولة، وعرض هذه الالتزامات وفقاً للمحاور الرئيسة الـ9 والمحاور الفرعية الـ37 التي أقرتها اليونسكو. وسيقدم إجابات لأسئلة من قبيل: ما هي الالتزامات الدارجة والمشاركة بين الدول الأعضاء في الإيسيسكو؟ هل تختلف هذه الالتزامات حسب خصوصيات كل دولة (مثل حجم الدخل والتجمعات الإقليمية والفوارق في نسبة الناتج المحلي الإجمالي المستثمرة في نظام التعليم داخل الدول الأعضاء في الإيسيسكو)؟

يهدف هذا التحليل إلى تحديد الأنماط المتكررة في هذه الالتزامات، ومراجعة خطط وألويات الدول الأعضاء في الإيسيسكو بناءً على المحاور الرئيسة والفرعية التي تعهدت بها كل دولة عضو. والحق أن خلاصات هذا القسم ستمكنا من (1) ترتيب المحاور ذات الأولوية للدول، وبالتالي تركيز الجهود على الاقتداء بأفضل التجارب ووضع التوصيات (2) وتحديد الدول التي تشترك في نفس الطموحات وتواجه ذات التحديات والتي تتشابه أيضاً في خصوصياتها، مثل: الدخل والمنطقة الجغرافية أو مستوى الاستثمار الحالي في أنظمة التعليم، وتعزيز التعاون بينها وبين الإيسيسكو، علاوة على (3) تقييم السياقات المتغيرة للالتزامات في الدول الأعضاء في الإيسيسكو من أجل اقتراح وسائل مناسبة تتيح للدول مراقبة التقدم المحرز.



الإطار 1: طرق تحليل بيانات آلية اليونسكو لتتبع سير تنفيذ التزامات قمة تحويل التعليم

قدمت 44 دولة عضو في الإيسيسكو، من أصل 53 دولة، بيانات التزام بتحويل التعليم. وقد تمحورت وثائق الالتزام حول مسارات العمل الخمسة لقمة تحويل التعليم.

أصدرت الدول بياناتها الوطنية للالتزام بعد مشاورات وطنية، وقد تمحورت حول تسعة محاور، وردت في دليل قمة تحويل التعليم بخصوص المشاورات الوطنية، وهي:

1. التعافي من آثار جائحة كوفيد-19؛

2. تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية؛

3. معالجة الإقصاء في مجال التعليم؛

4. إعادة تنظيم مهنة التدريس؛

5. تنقيح محتوى المناهج وتحديث طرق التدريس؛

6. التعليم العالي والبحث والابتكار؛

7. التعلم والتحول الرقمي؛

8. تمويل التعليم؛

9. إدارة التعليم باعتباره منفعة عامة.

وقد استندت اليونسكو على بيانات التزام الدول لتطوير آلية تتيح لها تتبع أولويات الدول في المحاور الرئيسة والفرعية التي حددتها في قمة تحويل التعليم.

يُعنى هذا القسم بتقييم المحاور الرئيسة والفرعية ذات الأولوية في الدول الأعضاء في الإيسيسكو، على أن تُكَمَّل خلاصات هذا التقييم ببحث نظري رصين حول الالتزامات المكتوبة التي قدمتها الدول.

ويستند العنوان الفرعي 2.2 إلى معطيات وإحصائيات البنك الدولي ومعهد اليونسكو للإحصاء لتصنيف الدول بناء على مستوى الدخل والمنطقة الجغرافية والاستثمار في التعليم، وذلك بغرض تحليل التزاماتها على ضوء هذه المعطيات. ويروم هذا التحليل الوصفي التصنيفي تحديد الأنماط المتكررة وتوجهات وأولويات الدول حسب فئاتها.

بينما يتطرق العنوان الفرعي 2.3 لخلاصات استبيان الإيسيسكو حول إجراءات الدول الأعضاء لتحويل التعليم. وقد وزعت الأمانة العامة للجان الوطنية والمؤتمرات بالإيسيسكو هذا الاستبيان على الدول الأعضاء لتقييم سير تنفيذها للالتزامات التي تعهدت بها ومقارنتها مع التزاماتها الأولية في قمة تحويل التعليم في سبتمبر 2022.

1.2 التزامات الدول الأعضاء في الإيسيسكو بتحويل التعليم

يُظهر الشكل 1 عدد الدول التي أشارت للمحاور الرئيسة والفرعية في التزاماتها في قمة تحويل التعليم. ويعد التعلم التحول الرقمي، والحوكمة والتمويل، والمحتوى وطرق التدريس، والشمول التعليمي والمساواة بين الجنسين أكثر المحاور التي ذكرتها الدول.

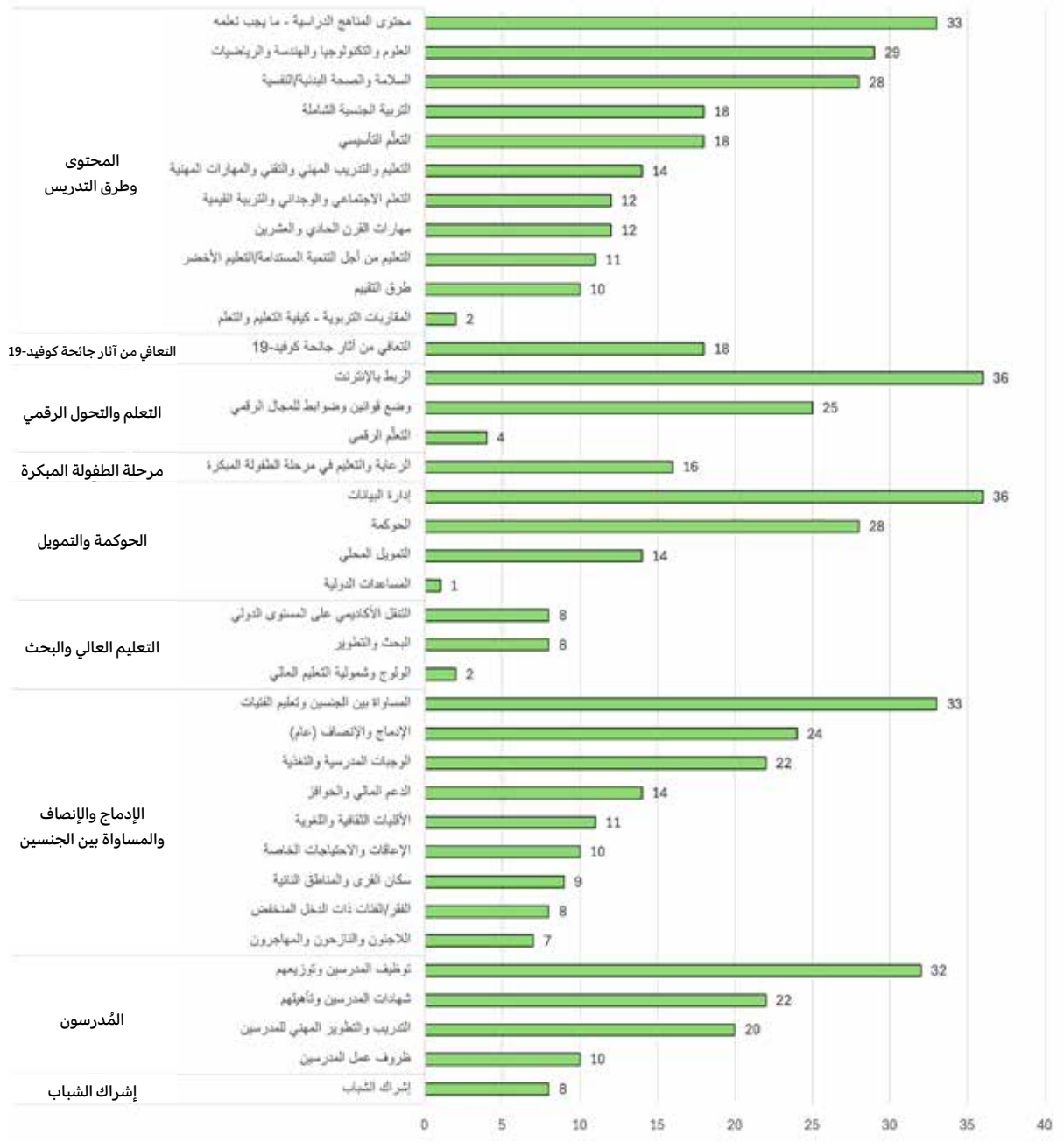
وعلى وجه التحديد، يُعد التعلم الرقمي والتمويل المحلي والتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية أكثر المحاور الفرعية التي أشارت إليها الدول في الاستبيان، كما أشارت على العموم إلى محاور



فرعية أخرى كالشمولية والمساواة (والحق أن قضايا الإعاقة والمساواة بين الجنسين من الأهمية بمكان)، وكذا التدريب والتطوير المهني للمدرسين. أشار ما لا يقل عن 3 من كل 4 دول أعضاء في الإيسيسكو إلى هذه المحاور الفرعية، باستثناء محوري التعلم الرقمي والتمويل المحلي اللذان زادت فيها النسبة إلى 7 من كل 8 دول مشاركة في الاستبيان.

الشكل 1: التمويل المحلي والتعلم الرقمي هما الشاغلان الرئيسان للدول الأعضاء في الإيسيسكو

عدد إشارات الدول الأعضاء في الإيسيسكو إلى المحاور الرئيسة والفرعية للالتزامات قمة تحويل التعليم.



ملاحظة: قدمت 41 من أصل 53 دولة عضو في الإيسيسكو تقاريرها. المصدر: UNESCO, 2023.



يتبين أن إشراك الشباب والتعليم العالي والبحث العلمي هما أقل ما يشغل الدول الأعضاء في الإيسيسكو مقارنةً بالمحاور الرئيسية الأخرى. وعلى مستوى المحاور الفرعية، فإن معدل اهتمام الدول بالتربية الجنسية الشاملة، ووضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي، والمساعدات الدولية، والتنقل الأكاديمي على المستوى الدولي أقل من دولة من كل 10 دول.

راجعنا أيضًا بيانات الالتزام للدول الأعضاء في الإيسيسكو لمزيد من التفاصيل حول الأرقام والمعطيات التي وفرتها آلية اليونسكو للتتبع. وأرفقنا تفاصيل هذا التحليل حسب كل دولة في الملحق 3 (<https://drive.google.com/file/d/116F6H8VtrL5wayjpp2cWz0jJ70tgrPi5/view?usp=sharing>). ولقد خُصنا في بحثنا النظري إلى هذه النتائج:

- استناد العديد من وثائق الالتزام على سياسات تدرج ضمن استراتيجيات وطنية، وليست مرتبطة مباشرة بقمة تحويل التعليم؛
 - نظرًا لشرع بعض الدول في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030، احتوت بعض وثائق الالتزام على بعض الإجراءات المتخذة؛
 - تأثرت أولويات الدول في ترتيب المحاور التسعة الواردة في إرشادات قمة تحويل التعليم بسياقها الداخلي الذي تعيشه، خاصةً الدول التي تواجه صراعات.
- وعلى مستوى الدول، خصلنا إلى النتائج الآتية:
- ركزت السنغال وطاجيكستان على الحاجة إلى بناء القدرات في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لتعزيزها للطوارئ؛
 - التزمت مصر بزيادة "عدد المدرسين المؤهلين وتعيين 150,000 مدرس جديد خلال السنوات الخمس القادمة"؛
 - تطرقت دولتا غينيا والنيجر إلى مسألة تسوية أوضاع عقود المدرسين؛
 - سلطت نيجيريا وطاجيكستان الضوء على الدور المهم للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في اكتساب المهارات الأساسية؛
 - تعهدت غيانا برقمنة نظم المعلومات التربوية لدعم تطوير السياسات؛
 - أشارت دولة باكستان إلى الديون التي تثقل كاهلها، وأعربت عن رغبتها في تقليل عبء الديون الأجنبية أو شطبها من خلال تحويل الديون أو مبادلتها؛
 - اقترحت الجزائر إنشاء حسابات التوفير البنكية للمتمدرسين لدعم التعليم؛
 - استعرضت الجزائر ومصر وغيانا وطاجيكستان فوائد الموازنة المرتكزة حول النتائج في تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم العام؛
 - التزمت طاجيكستان بتعزيز قدرات موظفي الدولة العاملين في التخطيط المالي؛
 - دعت بنغلاديش إلى عقد اجتماعي جديد للتعليم؛



- التزمت مصر بمواصلة إشراك المدرسين والمربين في صنع القرار؛
- التزمت مصر وغينيا الاستوائية بإشراك والأخذ بآراء الشباب والطلاب في صنع القرار؛
- أشارت سلطنة بروناي دار السلام إلى ضرورة التعاون بين الوزارات من مختلف القطاعات.

2.2 ارتباط فئات الدول بأولويات تحويل التعليم

إن فهم العلاقة بين فئات الدول وبين أولوياتها في تحويل التعليم كفيل بتركيز الجهود على جمع الأدلة والممارسات الناجحة ووضع التوصيات، وتسهيل التعاون الدولي بين فئات الدول الأعضاء في الإيسيسكو. يُظهر الشكل 2 أولويات مختلف الدول الأعضاء، مُقسمة حسب مستويات الدخل والمناطق الجغرافية ومستويات الإنفاق على التعليم، في المحاور الرئيسة والفرعية لقمة تحويل التعليم. تشير الأشرطة الأفقية، وهي المحاور الفرعية، إلى نسبة الدول داخل كل فئة (فئات الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض والدخل المتوسط المرتفع والدخل المرتفع). وكلما كان الشريط أكبر، كلما كانت نسبة توافق وإجماع الدول من نفس الفئة على المحور أكبر. تُظهر النتائج نسبة الاستجابات الإجمالية بالاستناد إلى معدل الاستجابة لكل فئة من الدول. وعليه، نُوصي بقراءة معطيات الاستجابات على أنها مقارنة بين مستويات الأولوية لفئات الدول، وهو ما سيمكن من عقد مقارنات بينها، ولو أن هناك تباينًا في عدد الدول داخل كل فئة.

يُظهر الشكل 2 تباينات صارخة في الإبلاغ عن الأولويات حسب سياق الدول ونوع المحاور الرئيسة والفرعية المُتطرق لها.

ومنه، نجد أن الدول ذات **الدخل المنخفض** لا تُبلغ بتأًا، أو تُبلغ عن أولويات قليلة، في محاور التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 والتحول الرقمي والحوكمة والتمويل والتعليم العالي والشمول التعليمي والمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. إلا أن هذه الدول تركز على قضايا الأقليات الثقافية واللغوية أكثر.

وتشمل أولويات الدول ذات **الدخل المتوسط المنخفض** المناهج التعليمية (طرق التدريس والتعلم) والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وطرق التقييم، والتعلم التأسيسي، والتربية الجنسية الشاملة والربط بالإنترنت والمساعدات الدولية والدعم المالي والحوافز وسكان القرى والمناطق النائية. بينما تُولي نفس الدول أهمية أقل للمحاور المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة/التعليم الأخضر، والتعلم الاجتماعي والوجداني والتربية القيمية والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والولوج وشمولية التعليم العالي.

ومن جهتها، ركزت الدول ذات **الدخل المتوسط المرتفع** على المحاور المرتبطة بوضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي والشمول التعليمي للفئات ذات الدخل المنخفض واللاجئين وسكان القرى والمناطق النائية، بينما أولت أهمية أقل للمحاور الفرعية المرتبطة بالمحتوى وطرق التدريس. وأما الشغل الشاغل **للدول ذات الدخل المرتفع** فيتمثل في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 والتعليم العالي والبحث العلمي وإشراك الشباب. ولا توجد أي دولة ذات دخل مرتفع أدرجت الدعم المالي والحوافز أو اللاجئين والنازحين والمهاجرين أو سكان القرى والمناطق النائية ضمن المحاور ذات الأولوية.



تُبين إجابات دول **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** تنوعاً في المحاور التي تركز عليها، باستثناء محوري التربية الجنسية الشاملة والمساعدات الدولية، اللذان كانا أولوية في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقط. كما وردت محاور التعليم من أجل التنمية المستدامة/التعليم الأخضر، والسلامة والصحة البدنية/النفسية، والبحث والتطوير كأولويات نسبية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي دول **إفريقيا جنوب الصحراء**، فكانت مسألة التنقل الأكاديمي على المستوى الدولي الوحيدة التي لم يتم اعتبارها أولوية من قبل أي دولة. وأما محاورها الفرعية ذات الأولوية القصوى فاندرجت ضمن محاور المحتوى وطرق التدريس، والحوكمة والتمويل، والمدرسين. وكانت المحاور الفرعية الأقل أولوية في هذه المنطقة هي التعليم من أجل التنمية المستدامة/التعليم الأخضر، والتعلم الاجتماعي والوجداني والتربية القيمية، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

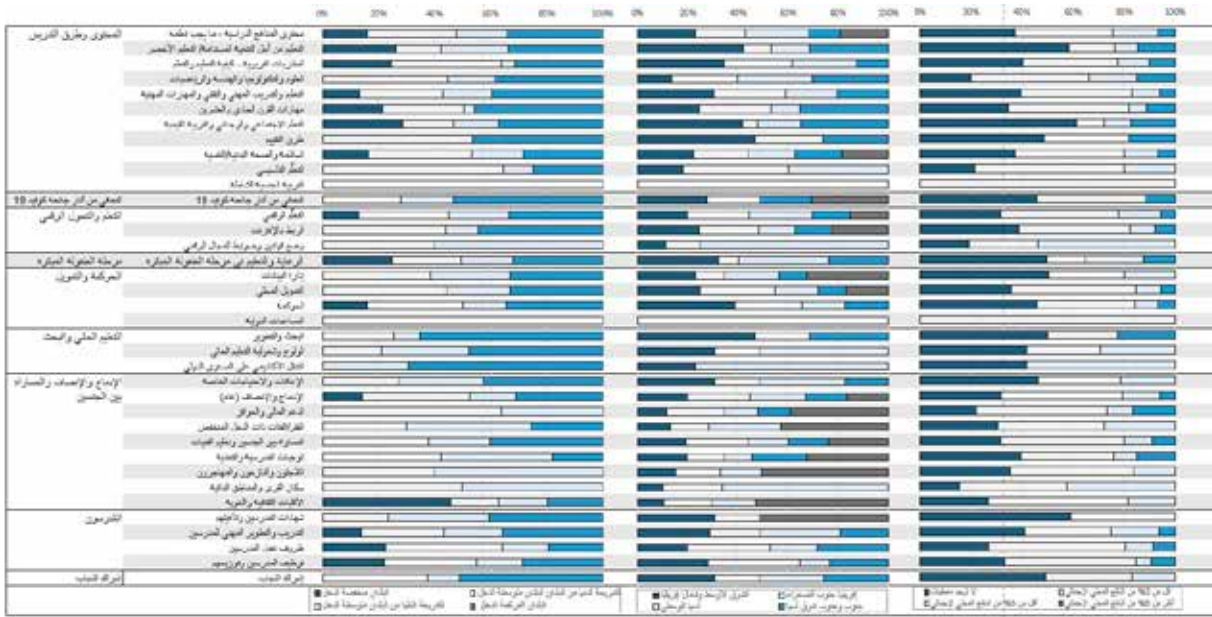
تتنوع أولويات **دول جنوب وجنوب شرق آسيا**، وعليه، فلا يوجد محور فرعي ذو أولوية قصوى. على النقيض من ذلك، لم تُعط أي دولة في هذه الفئة الأولوية لمجالات عديدة، بما في ذلك التعلّم التأسيسي، ووضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي، والولوج وشمولية التعليم العالي، والتنقل الأكاديمي على المستوى الدولي، والفقير/الفئات ذات الدخل المنخفض، وسكان القرى والمناطق النائية، والأقليات الثقافية واللغوية، وشهادات المدرسين وتأهيلهم. أما في دول **أمريكا الجنوبية**، فقد كانت قضايا الشمول التعليمي والمساواة، بالإضافة إلى شهادات المدرسين وتأهيلهم في أول سلم الأولويات، غير أن أي دولة في الفئة لم تُعط الأولوية للقضايا المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وعند النظر إلى مستويات **الإنفاق على التعليم**، تتضح الرؤية بجلء، فالدول التي لا توفر إحصائيات حول حجم الإنفاق على التعليم، أو تلك التي تُنفق أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، تُركز بالإجماع على نفس المحاور الفرعية مقارنةً بالدول ذات الإنفاق المتوسط (3 إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي)



والدول التي تنفق أكثر من 5%، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا محوري وضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي والتنقل الأكاديمي على المستوى الدولي. ومن جهتها، تركز الدول التي تنفق أكثر من 5% على محاور التعلم الاجتماعي والوجداني والتربية القيمية، وطرق التقييم، والبحث والتطوير، والدعم المالي والحوافز، والوجبات المدرسية والتغذية.

الشكل 2: توزيع أولويات تحويل التعليم حسب الدخل، والمنطقة الجغرافية والإنفاق على التعليم



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير المستندة على آخر إحصائيات الدول الأعضاء في الإيسيسكو من مصادر البنك الدولي ومعهد اليونسكو للإحصاء (World Bank, 2024; UIS, 2024).

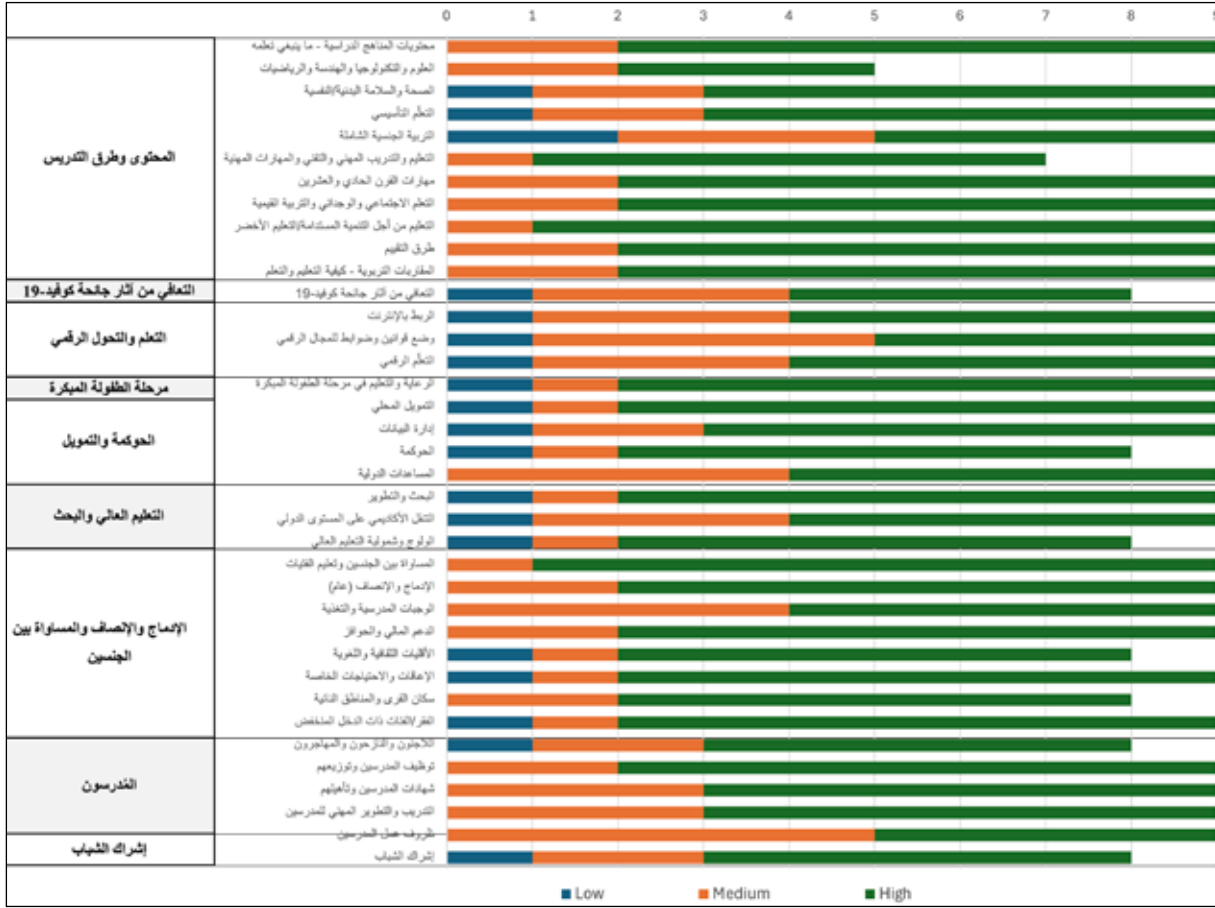
3.2 تطور التزامات الدول الأعضاء في الإيسيسكو بتحويل التعليم

أجابت عشرون دولة عضو في الإيسيسكو على استبيان الإيسيسكو بخصوص تغيير الالتزامات المتعلقة بتحويل التعليم. أفادت أربع من هذه الدول (جزر القمر والمالديف وعمان والسودان) بأنها لم تقدم التزامات لقمة تحويل التعليم. ومن جهة أخرى، أفادت خمس دول من الدول الستة عشرة المتبقية، وهي: البحرين وغينيا والنيجر وتونس واليمن، بحدوث تغييرات في التزاماتها الأولية.

يُظهر الشكل 3 أدناه نتائج تسع دول (البحرين وغينيا ولبنان والنيجر وعمان والسودان وسوريا وتونس واليمن) قدمت تحديثات حول مستوى التزامها في كل من المحاور الفرعية الـ37.



الشكل 3: مستويات الالتزامات في المحاور الرئيسية والفرعية لقمة تحويل التعليم



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

وفيما يخص الدول التي حدثت التزاماتها وغيرها، تشير النتائج إلى توافقها شبه الكامل بالمحاور الفرعية التالية، (أ) التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية، و(ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة/التعليم الأخضر، و(ج) المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات. كما حصل توافق وإجماع كبير على المحاور الفرعية التالية، (أ) محتوى المناهج الدراسية - ما يجب تعلمه، و(ب) العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، و(ج) مهارات القرن الحادي والعشرين، و(د) التعلم الاجتماعي والوجداني والتربية القيومية، و(هـ) المقاربات التربوية - كيفية التعليم والتعلم، و(و) الإدماج والإنصاف (عام)، و(ز) الدعم المالي والحوافز، و(ح) سكان القرى والمناطق النائية، بالإضافة إلى أغلب المحاور الفرعية لمحور المُدرسين.

في المقابل، فإن مستويات الالتزام بمحاور (أ) التربية الجنسية الشاملة و(ب) وضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي ضعيفة. وإن استثنينا محور التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 (بما أنه يتضمن محورًا فرعيًا فقط)، تُظهر النتائج بأن محاور التعلم والتحول الرقمي أقل المحاور الفرعية من حيث عدد الدول التي أولته أولوية كبيرة.



3. ممارسات واعدة على درب تحويل التعليم

1.3 تطور مجال تحويل التعليم والفرص المستقبلية

يستلزم تحويل التعليم تضافر والتزام جميع الفاعلين للإدلاء بآرائهم المُستبصرة، ويشمل ذلك كافة القادة السياسيين، بالإضافة للطلاب وذويهم والمدرسين والمجتمع بشكل عام.

وفي هذا الإطار، تتأهب منظومة الأمم المتحدة لدعم الحكومات والمجتمعات في هذا المسعى. وستلعب اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم، التي تتولى رئاستها المشتركة اليونسكو وسيراليون، دورًا محوريًا في تتبع ومراقبة مخرجات القمة وتعزيز التعاون دوليًا وإقليميًا ووطنياً.

لقد أطلقت اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم، في إطار تتبعها للالتزامات التي تم التوافق عليها في القمة، نداءً للعمل لتقديم الحلول وتسريع وتيرة الجهود الوطنية والدولية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتم إطلاق سبع مبادرات عالمية جديدة خلال القمة، والتي تركز على إيجاد حلول لتحويل التعليم، وهي:

- تخضير التعليم وتجهيز كل متعلم لمواجهة تغير المناخ؛
 - ربط كل طفل وشاب بالأدوات الرقمية؛
 - معالجة أزمة التعلم التأسيسي لدى المتعلمين الصغار؛
 - تمكين جميع الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات من الوصول إلى فرص تعلم شاملة وآمنة وجيدة؛
 - النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء؛
 - تحويل تمويل التعليم من خلال زيادة الاستثمار بشكل أكبر وبطريقة أكثر إنصافاً وكفاءة وابتكاراً؛
 - تمكين الشباب ليكونوا قادة فاعلين في إعادة بناء التعليم.
- حث الدول على الاستناد إلى نفس المعايير الوطنية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال:
- الاتفاق على عدد من مؤشرات المبادرات العالمية السبع المذكورة، بالإضافة إلى مؤشرات المعايير المرجعية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛
 - تحديد أهداف وطنية لعامي 2025 و2030 على ضوء هذه المؤشرات، بحيث تمثل هذه النتائج التحول الذي تتطلع البلدان إلى رؤيته ناتجاً عن هذه القمة وسيتم مراجعة التقدم المُحرز نحو تحقيق هذه الأهداف سنويًا.



علاوة على ذلك، ستتولى اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم بالتنسيق مع معهد اليونسكو للإحصاء وتقرير مراقبة التعليم العالمي- اللذان يتوليان مهمة رصد تنفيذ الهدف الرابع للتنمية المستدامة وتقديم التقارير بشأنه- وضع آلية تتبع لمراقبة مجالات السياسات المحددة وحجم التمويل على المبادرات العالمية لتقييم تأثير جهود الدول والشركاء التنمويين في تحقيق الأهداف المتوخاة.

وفي هذا الصدد، سيكون "مؤتمر القمة المعني بالمستقبل"، المقرر عقده في سبتمبر 2024، فرصة لاستكمال مسيرة التقدم نحو تحويل التعليم.

ولقد أُنشئت، على أعقاب قمة تحويل التعليم، وبعد مشاورات بين عدة أطراف، أربع آليات تنسيق إقليمية وهي غرب ووسط إفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تأكيد صريح على أهمية آليات التعاون الإقليمي في مجال التعليم.

سيعقد المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) في منطقتي غرب ووسط إفريقيا سلسلة جديدة من أربع نقاشات استراتيجية تستند على السياسات والتخطيط المدعوم بالأدلة بدءًا من مرحلة التصميم وصولاً إلى التنفيذ. وسيتمحور كل نقاش على موضوع محدد لمناقشة التحديات والابتكارات وآفاق استخدام البيانات والأدلة لتحليل واقع القطاع وتطوير سياسات مثمرة باستخدام المعطيات المتوفرة (IIEP, 2024).

ويتولى مكتب اليونسكو في بيروت مهمة دعم الدول العربية في تحديد المعايير الإقليمية والوطنية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وذلك لمراقبة تقدمها نحو تحقيق هذا الهدف. وقد نظم المكتب العديد من الورشات الإقليمية التقنية حول عملية وضع معايير الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بما مكّن الدول من تحديد أهدافها مع مراعاة سياقاتها ومنطلقاتها، وذلك بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف التعليمية المشتركة (UNESCO, 2024a).

أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فستنظم اليونسكو بالتعاون مع اليونسيف الاجتماع السادس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التعليم 2030 (APMED 6) في سبتمبر 2024. وستنقد هذه الفعالية تحت مظلة شبكات التعلم والتعليم في آسيا والمحيط الهادئ (LE2030+).

سيتمتد الاجتماع السادس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التعليم لأربعة أيام لمراقبة التقدم المُحرز منذ بيانات الالتزام الوطنية بتحويل التعليم في 2022، بالإضافة إلى مراجعة المبادرات الجديدة لتحويل التعليم والتي تروم جعله أكثر ملاءمة وشمولية ومرونة واستدامة بيئيًا. كما ستساهم مخرجات هذا الاجتماع في إثراء النقاش في الاجتماع العالمي للتعليم 2024، المقرر عقده في أواخر أكتوبر 2024 في البرازيل (UNESCO, 2024b).

2.3 سير تنفيذ الدول الأعضاء في الإيسيسكو للالتزامات بتحويل التعليم

نستعرض في ما يلي من التقرير نتائج استبيان الإيسيسكو لتتبع سير تنفيذ دولها الأعضاء للالتزاماتها بتحويل التعليم (انظر الملحق 2). والحق أن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الإيسيسكو كانت، في غير ما مرة، سابقة للالتزامات التي قدمتها لليونسكو في سبتمبر 2022، لكننا آثرنا إدراج هذه المبادرات (مع التطرق إليها) بما أنها تمثل جهود الدول ولما لها من إسهام في تحويل التعليم.



نتطرق في الأقسام الثمانية الآتية إلى أجوبة الدول الأعضاء في الإيسيسكو على الاستبيان (20 مشاركة) حسب المحاور الرئيسة والفرعية الموضحة في الجدول 2. وقد شارك في الاستبيان كل من البحرين وبنغلاديش والكاميرون وجزر القمر ومصر وغامبيا وغينيا والأردن ولبنان وماليزيا والمالديف ومالي والمغرب والنيجر وعمان وفلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن. اخترنا تحليل المحاور الفرعية المدرجة في الجدول 2 لما أولته لها الدول الأعضاء في الإيسيسكو من أولوية في قمة تحويل التعليم وبناء على إجابتها على الاستبيان في الشكل 1 أعلاه. كما نستعرض بعض التجارب الناجحة للدول في نهاية كل محور.

الجدول 2: المحاور الرئيسة والفرعية التي تطرق لها التقرير

المحور الفرعي	المحور الرئيس
التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية - السلامة الصحية البدنية/النفسية	المحتوى وطرق التدريس
التعافي من آثار جائحة كوفيد-19	التعافي من آثار جائحة كوفيد-19
الربط بالإنترنت - التعلم الرقمي	التعلم والتحول الرقمي
الولوج وشمولية التعليم العالي - البحث والتطوير	التعليم العالي والبحث
الإدماج والإنصاف - المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات - الإعاقات والاحتياجات الخاصة	الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين
الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	مرحلة الطفولة المبكرة
التدريب والتطوير المهني للمدرسين - ظروف عمل المدرسين	المُدرسون
الحوكمة	الحوكمة والتمويل
إشراك الشباب	إشراك الشباب

1.2.3 المحتوى وطرق التدريس

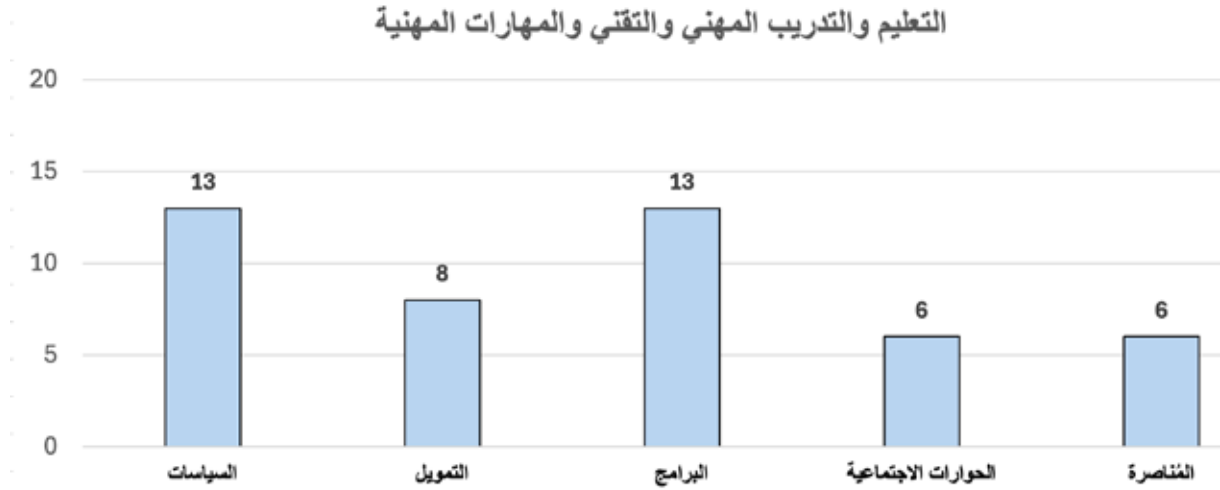
ردّت ثمانية عشر دولة، من أصل عشرين دولة مشاركة في الاستبيان، بالإيجاب على السؤال: «هل اتخذتم إجراءات تتعلق بمحور المحتوى وطرق التدريس؟» يُعنى هذا الشق من التقرير بمراجعة ردود الدول بخصوص مجالات عملها في المحورين الفرعيين: التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية والسلامة والصحة البدنية/النفسية.

• التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان (الشكل 4) إلى تركيز الدول (13 من أصل 16 دولة مشاركة) على السياسات والبرامج كمجالات للعمل في التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية، مما يبين تركيزها على تنفيذ مبادرات تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.



الشكل 4: تركيز الدول (13 من أصل 16 دولة مشاركة) على السياسات والبرامج في محور التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية: تفاصيل السياسات

أظهرت نتائج الاستبيان وجود العديد من المبادرات والجهود التي تهدف إلى الارتقاء بالتعليم المهني والتقني، ويشمل ذلك تطوير المناهج الدراسية وسياسات التدريب المهني وتحسين البنية التحتية ومواد التدريب والتطوير المهني، وكذا الدعم والمراقبة.

ففي بنغلاديش، أُطلقت المرحلة التجريبية لإدماج التدريب المهني في مرحلة التعليم الثانوي في بعض المؤسسات التعليمية، وذلك في أفق تعميمه وطنياً. كما تم تنقيح مقررات التعليم والتدريب المهني والتقني استجابة لعصر الثورة الصناعية الرابعة واحتياجات سوق العمل. وفي عام 2022، دمجت بنغلاديش تقنيات دبلوم الهندسة والحرف مع التقنيات الأم في مساري شهادة الثانوية العامة وشهادة التعليم العالي، بما يتماشى مع مستويات الإطار الوطني للمؤهلات التقنية والمهنية (NTVQF).

ومن جهتها، عملت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان على تطوير التعليم المهني والتقني من خلال تنقيح المقررات الدراسية والتعاون مع قطاع الصناعة لتوفير التدريب العملي للطلاب والتركيز على المهارات العملية الأساسية. كما طورت الوزارة مرافق التدريب ووفرت الدعم والتوجيه المهني لإعداد الطلاب لسوق العمل. وفي عُمان، أُطلقت السلطنة الإطار الوطني العُماني للمهارات المستقبلية في عام 2021 لمواكبة التغيرات السريعة في مجال المعلومات والتكنولوجيا. كما أدرجت عُمان التعليم المهني والتقني في المسار الدراسي سنة 2023 وأعدت مقررات في تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال. وستعمم هذه المبادرة تدريجياً وفقاً للتخصصات واحتياجات كل محافظة في عُمان.

نفذت ماليزيا، قبل وقت طويل من قمة تحويل التعليم في سبتمبر 2022، خطة لتحويل قطاع التعليم المهني بين عامي 2012 و2020، مولتها من النفقات التشغيلية لوزارة التربية والتعليم. وقد شاركت مختلف الوكالات الحكومية والصناعات والمؤسسات التعليمية في هذه الخطة. اعتمدت جميع برامج



الدبلوم الـ606 في إطار الخطة، وتجاوزت نسبة توظيف خريجي كليات التعليم المهني 95%. وأما في المغرب، فقد جاءت «خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع» لتوفر مسارات تعليمية متنوعة. يهدف هذا البرنامج الإصلاحى إلى ربط قطاع التعليم بسوق الشغل من خلال خلق مسارات مهنية تتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطنى للمغرب.

تُشجع الكاميرون نموذج تطوير المهارات المبني على مواءمة التدريب مع التوظيف، لا سيما من خلال التعليم المهني. اعتمدت الكاميرون استراتيجية وطنية لتطوير المهارات التقنية والمهنية تحت إشراف الوزارة الوصية على التدريب المهني في عام 2024. كما يساهم مشروع دعم تطوير التعليم الثانوي والمهارات للنمو والتوظيف (PADESCE)، الممول من البنك الدولي، في تعميم وتحسين جودة التدريب المهني وإدماجه في التعليم الثانوي.

لقد أطلقت وزارة التربية والتعليم العالى الفلسطينية عدة مبادرات تهدف إلى تحسين التعليم المهني والتقني؛ إذ إنها شيدت مؤسسات للتدريب المهني وجهزتها بأحدث الأدوات والمعدات لمحاكاة بيئات العمل الحقيقية، كما ركزت على تعليم الطلاب المهارات اللازمة ومواءمة التعليم ليتماشى مع احتياجات سوق العمل.

تعمل مالي على إنشاء نظام تدريب يجمع بين الدراسة والعمل (المدرسة-الشركة-المدرسة)، وهو ما استلزم منها تنقيح المناهج الدراسية. كما تركز حملات المناصرة في مالي على أهمية التعليم التقني والمهني. بينما تركز غينيا جهودها على تدريب النساء من أجل التمكين وإنشاء مدرسة إصلاح السيارات في موبتي (ERAM) لتأهيل الشباب وتحسين فرص التوظيف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي تونس، تم إدراج التعليم التقني ضمن المدارس الإعدادية ومؤسسات التعليم الثانوي، بالإضافة إلى توفير مراكز لتدريب المدرسين في مختلف التخصصات وإنشاء مسارات تعليمية للتدريب المهني تابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني. وتُشرف وزارة التربية والتعليم اليمنية على عدة معاهد للتعليم التقني والمهني كما توفر التعليم المهني في المدارس العامة. والحق أن هذا القطاع بحاجة إلى دعم إضافي لتحقيق أهدافه.

رُكزت البحرين جهودها على مراجعة وتحديث السياسات والتشريعات المتعلقة بالتعليم ما بعد الثانوي لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالى. وفي هذا الصدد، أصدرت البحرين قرارات تنظيمية في التعليم العالى ونقحت اللوائح الداخلية للمؤسسات التعليمية لضمان توافقها مع قانون التعليم العالى، كما حرصت على مراقبة مدى توافق مخرجات التعليم العالى مع متطلبات سوق العمل.

ما فتئت وزارة التربية في سوريا تدعم الطلاب والشباب والكبار لتطوير المعارف والمهارات اللازمة لبناء عالم سلمى ومستدام. ومن جهتها، رُكزت مصر على تطوير التعليم الفني لتعزيز المهارات المهنية وتلبية احتياجات سوق العمل. وأعدت جزر القمر سياسات لزيادة رواتب المدرسين، بينما طورت النيجر برنامجًا للتعليم والتدريب المهني التقني.

وبشكل عام، تشير الأدلة إلى التركيز القوي على تحسين التعليم المهني والتقني لتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، مع التركيز على تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، والتعاون مع الصناعة.



سياسات ناجحة: تجربة الكاميرون في التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية

تُشجع الكاميرون نموذج تطوير المهارات المبني على مواءمة التدريب مع التوظيف وربطه بسوق الشغل، لا سيما من خلال التعليم المهني. اعتمدت الكاميرون استراتيجية وطنية لتطوير المهارات التقنية والمهنية تحت إشراف الوزارة الوصية على التدريب المهني في 2024 وتنخرط ضمن الجهود المبذولة لتجويد وتعميم التدريب المهني في جميع أرجاء البلاد.

كما يساهم مشروع دعم تطوير التعليم الثانوي والمهارات للنمو والتوظيف (PADESCE)، الممول من البنك الدولي، في تعميم وتحسين جودة التدريب المهني وإدماجه في التعليم الثانوي. تدرج هذه المبادرات ضمن جهود الرفع من نسبة توظيف الخريجين ودعم النمو الاقتصادي للبلاد من خلال توفير قوة عاملة متمكنة من المهارات اللازمة. يروم مشروع دعم تطوير التعليم الثانوي والمهارات للنمو والتوظيف (PADESCE) في الكاميرون تعزيز الإنصاف في الولوج إلى التعليم الثانوي العام وبرامج تطوير المهارات وتجويدهما، مع إيلاء أهمية للفتيات. ويتمحور المشروع حول أربعة مرتكزات:

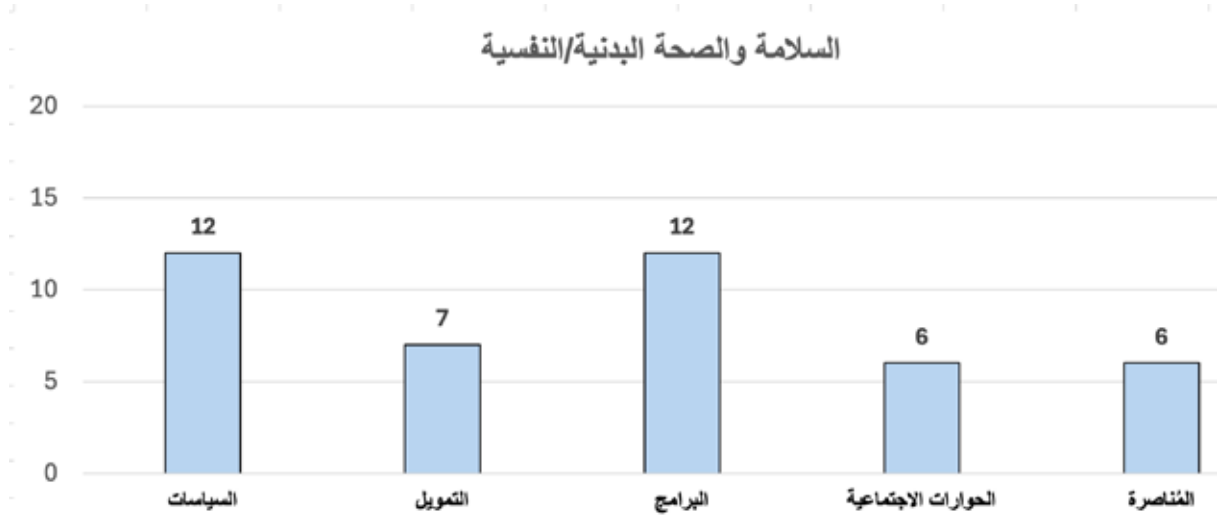
1. **دعم التعليم الثانوي العام** وذلك من خلال تحسين بيئة التعلم في المدارس الثانوية وتطوير قدرات مديري المدارس والمدرسين الجدد؛
2. **دعم تطوير المهارات** لتحسين جودة وملاءمة برامج تطوير المهارات من خلال إشراك أرباب العمل، وتعميم الاستفادة من المهارات المتعلقة بالسوق، وتعزيز القدرات المؤسسية في قطاع تطوير المهارات؛
3. **إدارة المشروع والدعم الفني** ويشمل ذلك عملية تنسيق المشروع، وتتبعه، وتقييمه، وتقديم الدعم الفني لتنفيذ المشروع؛
4. **الاستجابة للطوارئ** وذلك من خلال تبني المرونة بما يُمكن من إعادة تخصيص الموارد في حالة حدوث كارثة طبيعية أو كارثة تسبب بها البشر (World Bank, 2020).

• السلامة والصحة البدنية/النفسية: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى أن الحوار الاجتماعي وحملات المناصرة هي أقل مجالات العمل شيوعًا في مجال السلامة والصحة البدنية/النفسية (انظر الشكل 5). وقد اختارت 12 من أصل 16 دولة السياسات، بينما اختارت 12 منها البرامج، مما يبين تركيز هذه الدول على تنفيذ مبادرات تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددتها.



الشكل 5: تركيز الدول (12 من أصل 16 دولة مشاركة) على السياسات والبرامج في محور السلامة والصحة البدنية/النفسية



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• السلامة والصحة البدنية/النفسية: تفاصيل السياسات

تشير نتائج الاستبيان إلى وجود سياسات وبرامج متعددة تركز على السلامة والصحة البدنية/النفسية في البيئات التعليمية. وتتمحور هذه المبادرات حول تنفيذ سياسات وبرامج في التوعية الصحية والسلامة، ودعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج الصحة المدرسية، وتحسين الصحة النفسية. ففي بنغلاديش، أعدت الحكومة سياسات لمعالجة قضايا الصحة النفسية في التعليم. بينما شرعت ماليزيا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية 2020-2025 وبرنامج "مدرسة العقل السليم" (Healthy Mind School) بالتعاون مع وزارتي التربية والصحة. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز فهم الطلاب للسلامة النفسية، وتحسين تحكّمهم في المشاعر، وتقديم المساعدة المهنية عند الحاجة. وتشمل الاستراتيجيات المتبعة في هذا الصدد تعزيز الصحة النفسية، والفحص، والتدخل الطبي، والاستشارة مع أولياء أمور المتعلمين. عُُمم البرنامج على جميع أرجاء البلاد وركز على آليات الكشف المبكر والاستقرار العاطفي منذ سن مبكرة. ويساهم التعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية في دعم المرشدين المدرسيين ورفاه الطلاب.

وركزت وزارة التربية في سوريا على حماية المدرسين والمتعلمين من المخاطر المهنية، وخلق بيئة آمنة لا يشوبها الخوف. وأما غينيا فقد اختارت رفع الوعي حول أهمية الرياضة والسلامة في مكان العمل للحد من الحوادث وأمراض القلب والأوعية الدموية. ومن جهتها، أصدرت مالي إعلانات حول سلامة المدارس مع رفع الوعي حول النظافة من خلال برامج المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH). واختارت الأردن تنفيذ برنامج للتوعية الصحية للمتعلمين من الصف الخامس إلى العاشر لتعزيز السمات الشخصية لكل طفل. وفي تونس، يتولى المركز الوطني للطب المدرسي والجامعي تتبع وضع الصحة في المؤسسات التعليمية من خلال الفحوصات والمراقبة الصحية والتطعيم، وتقديم الدعم النفسي من خلال قوافل إقليمية للأخصائيين النفسيين.



إن إنشاء دولة غامبيا لإدارة خاصة بذوي الاحتياجات يبين عن نواياها في دعم المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن النيجر نفذت استراتيجية في التعليم الشامل.

في المغرب، أطلقت الحكومة المغربية "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" والتي تضمنت أيضًا شقًا متعلقًا بالصحة المدرسية. يهدف البرنامج إلى تذييل العقبات التي تحول دون إكمال المتعلمين لمسارهم الدراسي، وخصوصًا منها المشاكل الصحية، ويستهدف بالتحديد تلامذة التعليم الأولي والابتدائي الذين تتراوح أعمارهم بين 5-8 سنوات، وتشمل التدابير المتخذة في هذا الصدد الكشف عن وعلاج مشاكل البصر، والصمم القابل للوقاية، ومشاكل صحة الفم، ونقص التغذية، وصعوبات القراءة. وتتكلف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤسسة سَهَام بتنفيذ هذا البرنامج.

وفي اليمن، تعمل الإدارة العامة للصحة المدرسية مع وزارة الصحة، رغم النقص الواضح في تقديم الخدمات الطبية في النظام التعليمي والمناهج. كما أطلقت حكومة الكاميرون العديد من البرامج في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، على غرار مبادرة PRONEC-REAMORCE، ومبادرة حاضنات السلام (Peace Incubators Initiative)، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومساعدة المُعنفين. ومن جهتها، اتخذت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية عدة إجراءات لتعزيز السلامة والصحة في المدارس، مع التركيز على الصحة البدنية والنفسية، ومن ذلك تنظيم حملات توعوية وثقافية، وورشات عمل، ومحاضرات حول التغذية الصحية والنشاط البدني والصحة النفسية للمتعلمين والمدرسين.

أنشأت وزارة التربية والتعليم بالبحرين مراكز للإرشاد النفسي والأكاديمي في كل المدارس الحكومية. يهدف برنامج التلمذة المهنية إلى تطوير قدرات أخصائيي التوجيه الاجتماعي، وتعزيز دورهم في الدعم النفسي والاجتماعي للمتعلمين، وتدريبهم على مواجهة التحديات التعليمية والاجتماعية. ووفرت سلطنة عُمان خدمات الصحة والدعم النفسي في كل المدارس؛ إذ تتوفر كل مدرسة على قسم للتوعية والصحة المدرسية، وممرض مقيم، وأخصائي اجتماعي، بالإضافة إلى أخصائيين نفسيين في معظم المدارس.

وعلى العموم، تُظهر النتائج تركيز هذه الدول على الصحة النفسية والسلامة والرفاهية في البيئات التعليمية وهو ما يتضح جلياً في السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم المتعلمين والمدرسين.

2.2.3 التعافي من آثار جائحة كوفيد-19

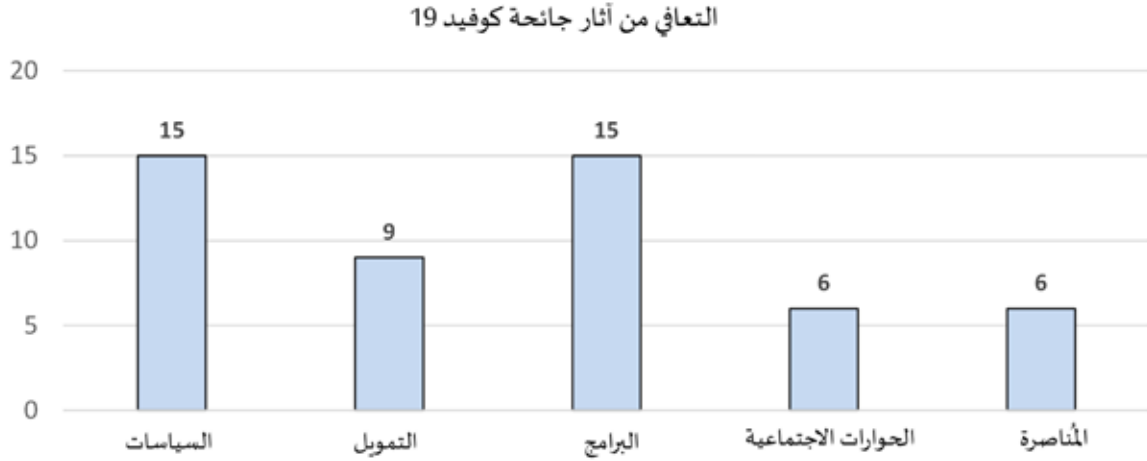
أجابت كل الدول المشاركة في الاستبيان بالإيجاب على السؤال: "هل اتخذتم إجراءات تتعلق بمحور التعافي من آثار جائحة كوفيد-19؟"

• التعافي من آثار جائحة كوفيد-19: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى تركيز الدول على السياسات والبرامج (15 من أصل 20 إجابة في كليهما) كمجالات للعمل، مما يبين تركيزها على تنفيذ مبادرات تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ووعيها بأهمية سن قوانين وتشريعات تستجيب للوضع.



الشكل 6: تركيز الدول (15 من أصل 20 دولة مشاركة) على السياسات والبرامج في محور التعافي من آثار جائحة كوفيد-19



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• التعافي من آثار جائحة كوفيد-19: تفاصيل السياسات

تشير نتائج الاستبيان إلى تنوع الاستراتيجيات والمبادرات التي اتخذتها الدول لمواجهة المشكلات التعليمية التي طرأت أثناء وبعد جائحة كوفيد-19. ومن بين هذه الاستراتيجيات: التعلم الرقمي وتنقيح المناهج الدراسية وتغييرها، وتعزيز السلامة والصحة في المدارس، والتصدي للجائحة وضمان استمرارية التعليم، واستراتيجيات التخفيف من وطأة الجائحة على قطاع التعليم.

ركز برنامج حكومة بنغلاديش على تحسين جودة التعليم الرقمي وقد أعدت محتوى رقمي لتلامذة الصف الأول إلى العاشر، في إطار عملها على خطتها الوطنية للتعليم المدمج. علاوة على ذلك، أدخلت بنغلاديش تغييرات على المنهاج الدراسي ليشمل التربية التجريبية والتقييم التكويني وتبنت مقاربة مبنية على الكفاءة. واستفاد أكثر من 200,000 مُتدرسا كانوا على حافة مغادرة الأقسام الدراسية من مبادرة الدولة في الاستلحاق الدراسي لتعويض ما ضاع منهم من تعلمات. وركزت جزر المالديف على توفير خدمات الإنترنت وإعداد محتوى الدروس لضمان استمرارية التعليم عن بعد.

ومن جهتها، بذلت عُمان جهودًا كبيرة خلال وبعد الجائحة؛ حيث تبنت التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج. فقد كَيْفَت وزارة التربية والتعليم المحتوى التعليمي ليتناسب مع الظروف الاستثنائية التي عاشها العالم بأسره، مع التركيز على المعارف والمهارات والقيم الأساسية. كما طورت الوزارة نظام تقييم للطلاب يتماشى مع نمطي التعلم الحضوري وعن بعد. كما نظمت وزارة التربية والتعليم العُمانية، بالتعاون مع منظمات دولية مثل اليونسكو واليونسف، مؤتمرًا وطنيًا لمناقشة استراتيجيات معالجة الفاقد التعليمي. كما آثرت الوزارة تطعيم المدرسين والمتعلمين تمهيدًا للعودة لنمط التعليم الحضوري تدريجيًا.



أطلقت وزارة التربية بسوريا برامج للتصدي لجائحة كورونا وتقليل أعراض المرض. ومن جهتها، أنتجت الأردن دروسًا تلفزيونية لمنصة درسك التعليمية وأطلقت برنامج "جسور التعلم" لدعم تعلم الطلاب في المواد الأساسية. ودعمت اليونيسف هذه المبادرات وهي بصدد إجراء دراسات تقييمية بخصوص تأثيرها. ركز البرنامج الوطني للتدخلات العلاجية على تدريب مدرسي اللغة العربية والرياضيات. وقد طورت تونس استراتيجية تشاركية بمشاركة مختلف الجهات المعنية للتصدي لتأثيرات الجائحة، وشكلت لجان أزمة لضمان الإمدادات اللوجستية ومنع انتشار فيروس كورونا.

رغزت الكامبيرون على الاستفادة من مكتسباتها وتجربتها خلال جائحة كورونا لمواصلة العمل في مجال التعليم. بينما رامت النيجر ضمان استمرارية التعليم خلال الجائحة. وأما السودان فشددت على ضرورة الالتزام بالتوجيهات الصحية في المدارس.

أجابت جزر القمر بأنها نفذت برنامجًا للتصدي لجائحة كورونا. ومن جهتها، أولت غينيا الأولوية لرفع الوعي حول الصحة بعد الجائحة وتقليل تكاليف المرافق العامة لدعم الصحة العامة واقتصادات الأسر. والحق أن دولة فلسطين، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، تأقلمت بسرعة مع الأزمة إذ وضعت خطة لإدارة التعليم مع ضمان سلامة المتعلمين والمدرسين والإداريين. وتضمنت هذه الخطة تبني نمط التعلم عن بعد لضمان استمرارية التعليم وسلامة المتعلمين. وأما اليمن فاتخذت إجراءات احترازية لحماية المتعلمين والمدرسين خلال الجائحة واتبعت بروتوكولات السلامة. وأفادت البحرين بأنها طبقت عدة إجراءات واستراتيجيات (ولم تتطرق لأي من ذلك بالتفصيل).

وفي نفس السياق، نشرت ماليزيا خطة التعليم 2023-2025 ونفذت إرشادات لإدارة المدارس في ظل تفاقم الجائحة. واستعان مالي بالتمويل الذي قدمته الشراكة العالمية للتعليم (GPE) لتنفيذ برامج لاستلحاق التعليم، والتعلم المكثف والتعليم عن بعد، تمهيدًا للعودة للمدارس. وزادت غامبيا من ساعات التعلم لتعويض الوقت المُهدر خلال الجائحة.

نفذت وزارة التربية في المغرب استراتيجية شاملة لدروس الدعم المدرسي والتقوية على مدار العام الدراسي لتجاوز صعوبات التعلم لدى التلاميذ وتعويضهم عن ما ضاع منهم من تعلمات خلال الجائحة. وطورت لبنان الخطة الخمسية للتعليم العالي في الرياضيات واللغات للمدرسين. تتألف الخطة من خمس مراحل تروم تدريب آلاف المدرسين ودعم قطاع التعليم خلال الجائحة.

تشير نتائج الاستبيان في جميع الدول إلى التزامها الصريح بضمان استمرارية التعليم والتعافي من آثار الجائحة، وذلك من خلال المبادرات الرقمية، والتدريب، والتمويل، والتعاون بين الجهات المعنية.



سياسات ناجحة: تجربة بنغلاديش في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19

ركز برنامج الحكومة البنغلاديشية على تحسين جودة التعليم وهي التي كثفت من جهودها في سياق التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. لقد كان الشغل الشاغل للحكومة إيلاء جودة التعلم الأولوية أثناء الجائحة، وكذا إعداد محتوى رقمي يناسب الصف الأول إلى العاشر، ونشر هذا المحتوى في منصات متعددة. كما رامت حكومة بنغلاديش بناء منظومة تعليمية رقمية في إطار خطتها الوطنية للتعليم المدمج، وذلك في أفق دمج التعلم عن بعد في النظام التعليمي.

علاوة على ذلك، أدخلت بنغلاديش إصلاحات كبيرة على الاختبارات الوطنية للمتعلمين في المستويين الابتدائي والثانوي، وذلك لفهم احتياجاتهم ودعمهم من خلال إضافة المواد التعليمية وتقويم تعلماتهم. كما أدخلت بنغلاديش تغييرات على المنهاج الدراسي ليشمل التربية التجريبية والتقييم التكويني وتبنت مقارنة مبنية على الكفاءة، بهدف تجاوز مشكلات التعلم لدى المتدربين. تعهدت بنغلاديش في بيانها لتحويل التعليم بتبني وتعميم الممارسات المثمرة التي أعدتها خلال الجائحة، على غرار التعلم عن بعد والتقييمات التشخيصية. ومن خلال هذه الجهود، استفاد أكثر من 200,000 مُتدرباً كانوا على حافة مغادرة الأقسام الدراسية من دعم الاستلحاق الدراسي لتعويض ما ضاع منهم من تعلمات، مما يدل على التزام الحكومة بتحسين نتائج التعلم وتقليل معدلات الهدر المدرسي.

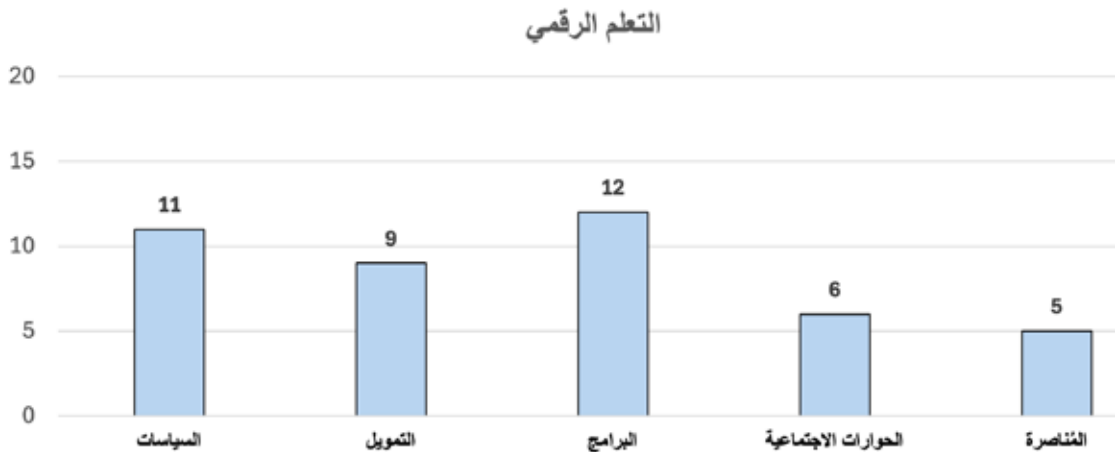
3.2.3 التعلم والتحول الرقمي

ردّت ثمانية عشر دولة، من أصل عشرين دولة مشاركة في الاستبيان، بالإيجاب على السؤال: "هل اتخذتم إجراءات تتعلق بمحور التعلم والتحول الرقمي؟" يُعنى هذا الشق من التقرير بمراجعة ردود الدول بخصوص مجالات عملها في المحورين الفرعيين: التعلم الرقمي والربط بالإنترنت.

• التعلم الرقمي: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى تركيز الدول على البرامج (12 من أصل 18 إجابة) والسياسات (11 من أصل 20 إجابة) كمجالات للعمل، مما يبين تركيزها على تنفيذ مبادرات تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الشكل 7: تركيز الدول (12 من أصل 18 دولة مشاركة) على البرامج في محور التعلم الرقمي



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).



• التعلم الرقمي: تفاصيل السياسات

أظهرت نتائج الاستبيان وجود العديد من المبادرات والجهود التي تهدف إلى الارتقاء بالتعلم الرقمي في قطاع التعليم، ويشمل ذلك السياسات والاستراتيجيات الوطنية، ومنصات التعلم والموارد الرقمية، والمزاوجة بين التعليم الحضوري وعن بعد، وتوفير التكنولوجيا في المدارس.

أحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً في التحول الرقمي داخل قطاع التعليم، مما بوأها مركز الريادة في مبادرة التحول الرقمي العالمي التي تم إطلاقها على هامش قمة تحويل التعليم. وعلى نفس الدرب، تعمل ماليزيا على تنفيذ سياسة التعليم الرقمي (DEP) لإحداث طفرة في قطاع التعليم وبناء جيل متمكن من التكنولوجيا الرقمية. حددت هذه السياسة لنفسها أربعة أهداف وستة محاور و18 استراتيجية و41 مبادرة تشمل الطلاب والمدرسين والهياكل الأساسية والمحتوى الرقمي والشركاء الاستراتيجيين، وذلك لإبقاء نظام التعليم في مركز الطليعة والريادة حتى 2030.

ومن جهتها، شرعت الأردن في وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية للتعليم المدمج، واستخدام محتوى رقمي تفاعلي في الفصول الدراسية من خلال منصة تعليمية متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي للتدريس والتقييم، مع تأمين البيانات والحفاظ على الخصوصية. وفي المغرب، يجري تنفيذ خارطة الطريق 2022-2026، والتي تهدف إلى إرساء أسس مدرسة عمومية ذات جودة للجميع. وفي إطار هذه الرؤية، تروم الوزارة تجهيز جميع الأقسام الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية بمعدات العرض الرقمي لتعزيز تعلمات التلاميذ. وقد جهزت الوزارة، بحلول 2022-2023، أكثر من 13,000 قسمًا بهذه المعدات التكنولوجية، بما في ذلك 7,500 قسما في المدارس الابتدائية وأكثر من 5,000 في مؤسسات التعليم الثانوي.

اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية سياسة التحول الرقمي مستفيدة من تجربة جائزة كوفيد-19، ونقحتها على هامش قمة تحويل التعليم. ركزت السياسة على استخدام التكنولوجيا الرقمية والوسائل الإلكترونية لتجويد طرق التعلم والتعليم من خلال تقنيات التعلم الإلكتروني. ومن جهتها، نفذت البحرين برنامج التمكين الرقمي في التعليم في جميع المدارس الحكومية، بما في ذلك إعداد وإصدار كتيبات للتعلم الرقمي والتعلم عن بعد، وتقوية المهارات التكنولوجية للمدرسين، وتدريب الطلاب على الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، والتشجيع على إنتاج محتوى تعليمي رقمي، واستخدام الفصول الدراسية الافتراضية من خلال البوابة التعليمية eduNET.

استخدمت عُمان منصتين تعليميتين تفاعليتين خلال جائزة كوفيد-19 لرقمنة جميع المناهج الدراسية والكتب والأنشطة والدروس وإنشاء محتوى رقمي لها. والحق أن المنصتين صُممتا لضمان استمرارية التعليم، وخصوصاً في الأزمات والكوارث الطبيعية. وتبنت الكاميرون التعلم الرقمي في إطار أنظمة التعليم عن بعد، والتي تشمل تدريب المديرين والمدرسين على إعداد المحتوى التعليمي الرقمي وتكييفه مع التعليم الحضوري وعن بعد، وذلك من خلال برامج على غرار IMAGINECOLE. وقد شرعت مالي، من خلال برنامج MIQRA، في تطوير التعليم عن بعد.



تعمل تونس على تنفيذ برنامج يهدف إلى تعميم المدارس الرقمية وإعداد وحدات تدريبية للتعلم عن بعد. وعلى ذات المنوال، تعقد جزر المالديف عدة برامج تدريبية حول التعلم الرقمي للنهوض بهذا المجال.

أفسحت وزارة التربية السورية المجال أمام مواءمة تجربة المتعلمين والتصرف في المنهاج بما يناسب احتياجات الطلاب كما صُنمت سرية التقييمات والملاحظات. ولقد شرعت غينيا في إدارة البريد الإلكتروني رقميًا وإنشاء مراكز مجهزة بالحواسيب في المدارس لتسهيل التعلم بالتكنولوجيا.

في لبنان، تعمل وزارة التربية والتعليم العالي على تعزيز التعلم الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين على الأدوات الرقمية وتعميم الولوج إلى الموارد والمراجع الرقمية. كما تسعى الحكومة في اليمن إلى تزويد المدارس بالإنترنت، وهي مساعي بحاجة لدعم لتحقيقها. وتركز النيجر على تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

وبشكل عام، تشير الأدلة إلى التركيز القوي على التحول الرقمي في التعليم، مع قيام بلدان مختلفة بتنفيذ سياسات وبرامج لتحسين التعلم الرقمي والبنية الأساسية الرقمية.

سياسات ناجحة: تجربة ماليزيا في التعلم الرقمي

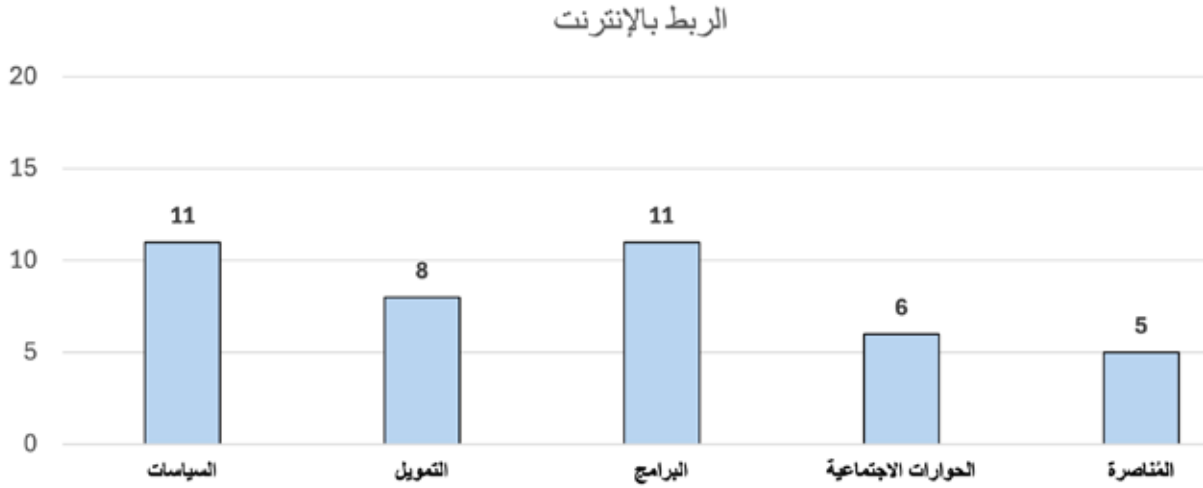
أطلقت وزارة التعليم في ماليزيا سياسة التعليم الرقمي 2023 - 2030 لإحداث طفرة في قطاع التعليم وبناء جيل متمكن من التكنولوجيا الرقمية. حددت هذه السياسة لنفسها أربعة أهداف وستة محاور و18 استراتيجية و41 مبادرة تشمل الطلاب والمدرسين والهياكل الأساسية والمحتوى الرقمي والشركاء الاستراتيجيين. تهدف هذه السياسة لإبقاء نظام التعليم في مركز الطليعة والريادة حتى 2030 وضمان مواكبته للتغيرات التكنولوجية السريعة. كما تروم تزويد الطلاب والمدرسين بالمهارات والموارد اللازمة للنجاح في عصر الاقتصاد الرقمي. والحق أن سياسة التعليم الرقمي تعبير عن التزام ماليزيا ببناء جيل متمكن من التقنيات الرقمية وقادر على المنافسة دوليًا.

• الربط بالإنترنت: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان المتعلقة بالربط بالإنترنت إلى نمط مشابه لما تم رصد في التعلم الرقمي، إلا أن تخصيص التمويلات لهذا المحور يعد أقل شيوعًا. ومرة أخرى فإن الإحصائيات حول الحوارات الاجتماعية وجهود المناصرة متشابهة مع ما ذكر في سياق التعلم الرقمي.



الشكل 8: تركيز الدول (11 من بين 18 دولة مشاركة) على السياسات والبرامج كأكثر إجراءات الربط بالإنترنت شيوعاً



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• الربط بالإنترنت: تفاصيل السياسات

تبرز نتائج الاستبيان تنوع المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الربط بالإنترنت، وهي تشمل الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والبنية الأساسية التقنية والمنصات الرقمية ومبادرات المدارس والمجتمعات المحلية.

وضعت الحكومة البنغلاديشية خطة رئيسة للتعليم الوطني المدمج لتعزيز الابتكار؛ حيث تعمل البلاد على إنشاء نظام بيئي قوي للتعليم الرقمي بفضل بوابة مدرسية إلكترونية عامة تضم أكثر من 500 ألف عضو، وبوابة طلابية ضمن إطار مبادرة "بنغلاديش الرقمية". ويؤكد المنهج الجديد على أهمية محو الأمية الرقمية والمواطنة كمواضيع إلزامية. أما في ماليزيا، فتتضمن سياسة التعليم الرقمي (DEP) المحور الرابع، الذي يحدد استراتيجيات تمكين البنية الأساسية للمعلومات من خلال توفير البنية التحتية للاتصال اللاسلكي (الواي فاي) وتحديث شبكة الاتصال السلكي (LAN) في المؤسسات التعليمية. تهدف هذه المبادرات، التي يتم تنفيذها من عام 2023 إلى عام 2030، إلى توفير التعليم الرقمي لـ 5.5 مليون طالب ومدرس. وفي المغرب، تستهدف الاستراتيجية الرقمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بحلول عام 2030 إنشاء نظام مدرسي متكامل من الناحية التكنولوجية، وتسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين: دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء وتنفيذ البرامج المدرسية، وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المتعلمين، مع تشجيع الثقافة الرقمية وتعميم تدريس المعلوماتية.

ركزت جهود جزر المالديف على توفير الربط بالإنترنت للمدارس، بينما قامت الأردن بمراجعة سنوية للبنية التحتية التكنولوجية والربط بالإنترنت في المدارس لضمان تقديم خدمة مثلى على جميع المستويات، بهدف توفير خدمة الإنترنت ومعدات الحواسيب في جميع المرافق المدرسية. وفي تونس، يتم توصيل جميع المؤسسات التعليمية بالإنترنت، كما أصبح النظام الإلكتروني يتيح تسجيل الطلاب



عن بُعد في جميع المستويات التعليمية. واجتمعت كل المنصات الرقمية تحت منصة "مدرسة تونس المستقبل"؛ حيث يتم إطلاق المدارس الرقمية ووحدات التعلم عن بُعد، وتشرف الإدارة العامة للمعلومات والإدارة الإلكترونية على رقمنة الخدمات الإدارية بما في ذلك رقمنة نظام الامتحانات الوطنية واعتماد الختم الإلكتروني لشهادات البكالوريا. أما غينيا فقد أنشأت شبكة ألياف ضوئية وطنية محققة نسبة انتشار للإنترنت تصل إلى 52٪، مما سهل الولوج إلى الإنترنت. وفي اليمن، فتدير الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني مبادرات التعلم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، محققة تقدماً ملحوظاً رغم الحاجة إلى دعم إضافي.

شرعت الكامبيرون في العديد من إجراءات التطوير الرقمي خلال جائحة كوفيد-19 لتحسين الولوج إلى التعليم. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء منصة للتعليم عبر الإنترنت، ومركز للتعليم عن بُعد تُشرف عليهما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتطوير منصات مثل monécolenligne و Imaginecole. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مراكز تطوير رقمية جامعية لدعم التعليم العالي. كما حرصت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان على التواصل البناء من خلال توفير المعلومات بشكل سريع من خلال المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وتقديم خدمات الدعم وعقد الشراكات مع المنظمات. كما حرصت الوزارة على استضافة الفعاليات والمنتديات للتواصل مع الفاعلين في التعليم ومعالجة القضايا الرئيسية. وضعت وزارة التربية والتعليم في البحرين سياسات إجرائية لتنظيم التواصل بين الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور من خلال الخدمات الإلكترونية. وتشمل هذه الخدمات البوابة التعليمية الوطنية eduNET وتطبيق مايكروسوفت تيمز Microsoft Teams للفصول الافتراضية.

يتضمن مشروع التحول الرقمي في عُمان إعادة تصميم الإجراءات، وتقييم الأنظمة والبنية التحتية الحالية، والتحسين المستمر بناءً على أفضل الممارسات. ويهدف المشروع إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور والمؤسسات الخاصة. سيشتغل الهيكل الرقمي المستقبلي على نظامين رئيسيين: إدارة التعليم، والتي تُعنى بحياة الطالب، وإدارة الامتحانات، والعمليات المدرسية؛ وتخطيط موارد المؤسسة، بما في ذلك الموارد البشرية والتخطيط والموازنة وإدارة الأصول وإدارة سلسلة التوريد. كما تخصص سياسة الحكومة في التحول الرقمي موازنة مالية لوزارة التعليم لهذا الغرض.

تعتمد النيجر على برنامج للتعليم الرقمي، أما في مالي، من المقرر توفير معدات الكمبيوتر والربط بالإنترنت كجزء من مشروع MIQRA. وفي غامبيا، ينصب التركيز على توفير الطاقة الشمسية لألف مدرسة حكومية، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز الاستدامة والنجاعة الطاقية في المؤسسات التعليمية. وفي فلسطين، اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات لتقوية التواصل مع الشركاء المحليين والدوليين. ويشمل ذلك تنظيم اجتماعات مع ممثلين من المجتمع المحلي لمناقشة التحديات التعليمية والحلول الممكنة، وبالتالي تعزيز مشاركة المجتمع في العملية التعليمية.

وإجمالاً، تُظهر النتائج تركيزاً قوياً على تحسين البنية التحتية الرقمية والربط بالإنترنت لدعم التعلم والإدارة في هذه البلدان.



4.2.3 التعليم العالي والبحث العلمي

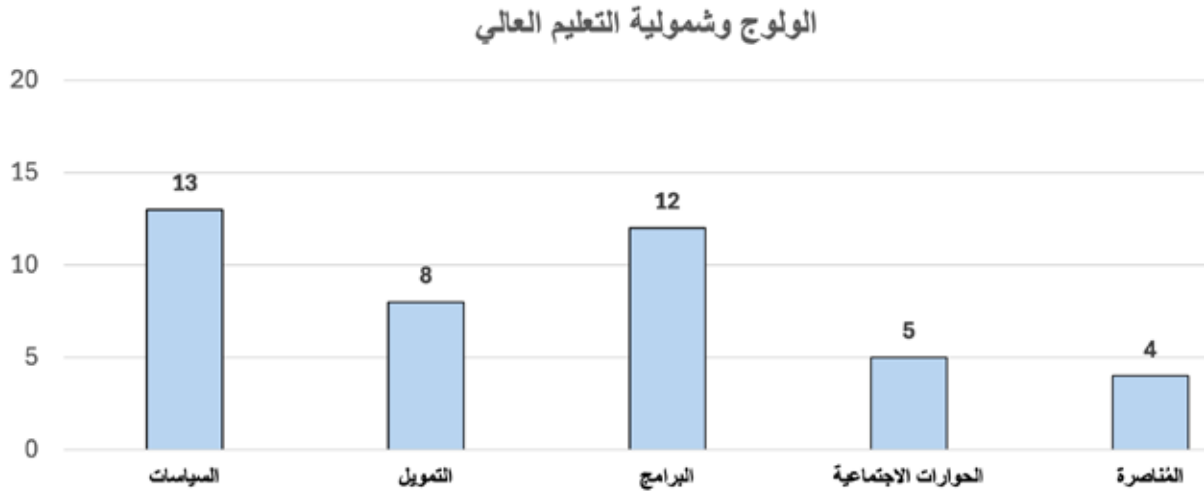
أجابت 16 من بين 20 دولة مشاركة بالإيجاب على السؤال: "هل اتخذتم أي إجراء فيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي؟"

تستعرض الأقسام التالية بمزيد من التفصيل الاستجابات لطلبات اتخاذ الإجراءات بشأن المحاور الفرعية التالية: الولوج إلى التعليم العالي وإدماجه والبحث العلمي والتطوير.

• الولوج وشمولية التعليم العالي: مجالات العمل

تكشف نتائج الاستبيان أن الإجراءات السياسية هي الأكثر شيوعاً في مجال الولوج إلى التعليم العالي، وقد أفادت بذلك 13 من بين 16 دولة مشاركة. كما تمت الإشارة إلى البرامج في 12 مناسبة، في حين ذُكر تخصيص التمويلات في ثماني استجابات فقط رغم الجهود المبذولة في مجال السياسات. وتظهر هذه النتائج كيف تطبق الحكومات كلاً من التدابير التشريعية والمبادرات المُوجهة لتحقيق الأهداف المتوخاة في هذا المحور.

الشكل 9: تركيز الدول (13 من أصل 16 دولة مشاركة) على السياسات في محور الولوج وشمولية التعليم العالي



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• الولوج وشمولية التعليم العالي: تفاصيل السياسات

تركز نتائج الاستبيان على مختلف المبادرات التي تهدف إلى تحسين فرص الولوج إلى التعليم العالي وتجيده. وتشمل هذه المبادرات زيادة فرص الولوج وتطوير البنية التحتية وجهود ضمان الجودة وزيادة البرامج المتخصصة.

في بنغلاديش، بدأت الحكومة بتنفيذ خطة لإنشاء جامعة واحدة في كل مقاطعة كجزء من جهودها لتعميم الولوج إلى التعليم العالي في البلاد. ومن المتوقع أن تُطبق اختبارات القبول الموحدة لجميع الجامعات الحكومية بدءاً من العام الدراسي 2023-2024، بهدف تعزيز الولوج والشمولية. وفي ماليزيا، شهدت البلاد زيادة كبيرة في نسب الولوج إلى التعليم العالي؛ حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي



48% في عام 2012، مع زيادة ملحوظة في برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. وتستهدف خطة التعليم الماليزية (التعليم العالي) 2015-2025 تحقيق زيادة أكبر في معدلات الالتحاق، والرفع من مستوى الخريجين والمؤسسات والنظام التعليمي بشكل عام. وتشمل تطلعات الخطة تعزيز قابلية توظيف الخريجين، وتحسين تصنيف الجامعات عالميًا، وزيادة مخرجات البحث وأعداد الطلاب الدوليين.

في المغرب، ركزت الحكومة على تحسين الولوج إلى التعليم العالي من خلال توفير برامج جامعية في جميع أنحاء البلاد، والعمل على إضفاء الطابع المهني والتخصصي على هذه البرامج. ومع ذلك، ما تزال هناك تحديات في تطوير البنية التحتية والمعدات لدعم هذه المبادرات. وفي تونس، تُفتح أبواب التعليم العالي في وجه الطلاب الذين نجحوا في امتحان البكالوريا، وتقدم الجامعات الحكومية والخاصة فرصًا للحصول على شهادات علمية. وتبلغ موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس 1.34% من الناتج المحلي الإجمالي وتوجد 206 مؤسسة عمومية و80 مؤسسة خاصة في البلاد. وقد نفذت فلسطين سلسلة من الإجراءات لتسهيل الولوج إلى التعليم العالي والاندماج فيه، وتشمل هذه الجهود تقديم المنح الدراسية وضمان حصول الطلاب على معلومات واضحة وشاملة حول المسارات التعليمية للتعليم العالي ومتطلبات كل مسار، وقد ساعدت هذه الخطوات في زيادة فرص نجاح الطلاب في التعليم العالي. أما في اليمن، فقد تعززت الشراكة بين وزارتي التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تقدم منحًا دراسية مجانية للطلاب المتفوقين.

في عُمان، تتعاون وزارة التربية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لتمكين الطلاب الحاصلين على شهادة التعليم العام من الاندماج في مختلف التخصصات والمسارات المهنية، سواء داخل السلطنة أو خارجها. وتوفر الحكومة العديد من المنح الدراسية الداخلية والخارجية للطلاب المتفوقين في امتحانات شهادة التعليم العام. بالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود خاصة لتمكين وتأهيل أبناء الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي وذوي الإعاقة، من خلال تقديم منح دراسية سنوية لمتابعة دراستهم الجامعية. وما زالت مالي تواصل افتتاح جامعات جديدة في العواصم الإقليمية؛ حيث تم إنشاء ثلاث جامعات جديدة في عام 2022.

تركز الخطة الخمسية للتعليم العالي في لبنان (2023-2027) على توجيه نظام التعليم العالي، وتحسين مخرجات الجودة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنافسية. وتشمل البرامج ذات الأولوية أطر الحوكمة والتمويل ومراقبة الأداء والبحث والابتكار والمشاركة المدنية والدولية والإدماج. ويتم حاليًا إعداد تشريعات للاعتراف بالشهادات عبر التعليم الإلكتروني، وضمان تخصيص 5% من ميزانيات الجامعات للبحث العلمي. أما في البحرين، فتركز الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي على توفير خيارات التدريس والتعلم، وتحسين الروابط بين التعليم العالي والتكوين المهني والتعليم المستمر. تعتبر هذه الاستراتيجية تحقيق المساواة في الفرص أولوية وطنية، مما أدى إلى إصدار تراخيص لمؤسسات تعليم عال جديدة وتطوير برامج تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وبالتالي تعزيز فرص الطلاب للاندماج في التعليم العالي.



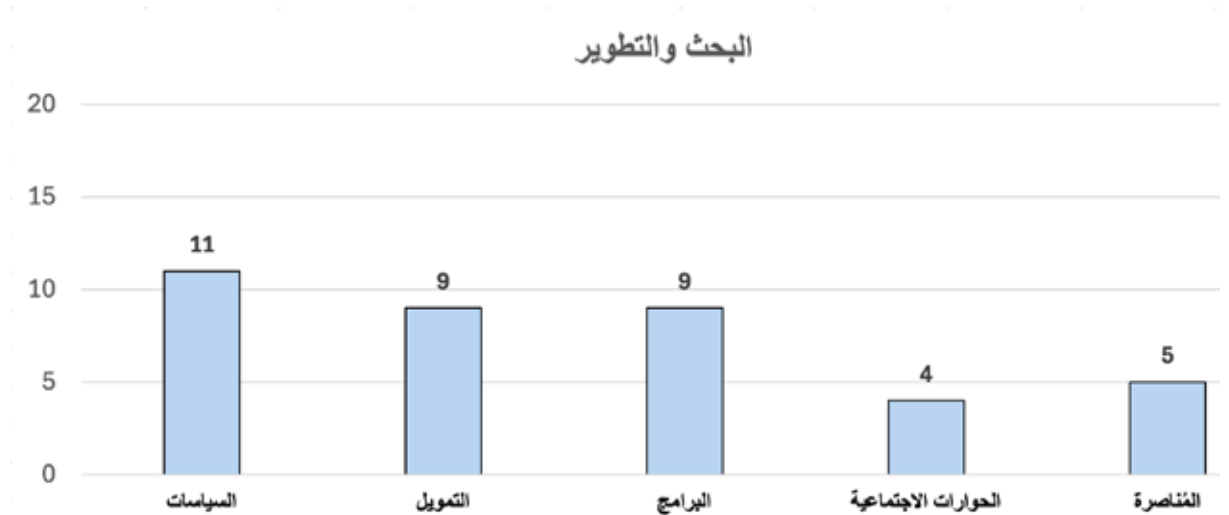
تقدم غينيا منحًا دراسية وتدعو خبراء للتدريب في الجامعات للنهوض بمجال نقل التكنولوجيا. وفي جزر المالديف، يمكن للطلاب الانضمام إلى برامج التعليم العالي شريطة اجتياز ثلاث مواد في مستوى متقدم من امتحانات شهادة التعليم العام. طورت وزارة التربية في سوريا سياسات لضمان الإدماج والمساواة في الولوج إلى التعليم العالي. أما بالنسبة لجزر القمر فهي تركز على سياسة زيادة رواتب المدرسين. ومن جانبها تنفذ النيجر سياسة وبرنامجًا خاصًا بالتعليم العالي.

وإجمالاً، تُظهر النتائج التزامًا قويًا بتوسيع الولوج إلى التعليم العالي وتحسين جودته وضمان شموليته من خلال سياسات ومبادرات متنوعة في جميع هذه الدول.

• البحث والتطوير: مجالات العمل

تُظهر نتائج الاستبيان أن البحث والتطوير هو الموضوع الفرعي الوحيد الذي تتساوى فيه المخصصات الموزعة تقريبًا مع السياسات والإجراءات البرمجية. قد لا يكون هذا مفاجئًا نظرًا لطبيعة البحث والتطوير، ولكنه يبرز استعداد الحكومة لتوفير الموارد المالية لدعم السياسات والمبادرات المستهدفة في هذا المجال.

الشكل 10: تركيز الدول (11 من أصل 14 دولة مشاركة) على السياسات في محور البحث والتطوير



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• البحث والتطوير: تفاصيل السياسات

تُبرز نتائج الاستبيان المبادرات الداعمة للبحث والابتكار في التعليم العالي عبر بلدان مختلفة. وتركز الاستجابات بشكل رئيس على التمويل والدعم للبحث، ولكنها تشمل أيضًا دمج البحث في نظام التعليم بشكل عام.

في بنغلاديش، تخصص لجنة المنح الجامعية سنويًا أموالاً لدعم 55 باحثًا في سلك الدكتوراه و10 باحثين لما بعد الدكتوراه لتعزيز الأنشطة البحثية. بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس كرسي اليونسكو للإدماج الصناعي في التعليم العالي في جامعة بنغلاديش للعلوم والتكنولوجيا لتشجيع الابتكار والتعاون الدولي. وأما النيجر فهي تنفذ سياسة للتعليم العالي والبحث. وفي مالي، يدعم صندوق البحث والابتكار التكنولوجي الأنشطة



البحثية. وتمنح غينيا جائزة أفضل ابتكار واكتشاف لتشجيع البحث وتعزيز المعرفة. وفي تونس، تضم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 490 مختبرًا بحثيًا و93 وحدة بحثية في تخصصات متنوعة كعلوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية والهندسة والقانون والاقتصاد والسلوك والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وتخصص لبنان موارد للمشاريع البحثية، وتشجع تطوير أساليب تعليمية جديدة، وتيسر نشر النتائج لتحسين السياسات التعليمية.

يعمل مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن بفعالية على الرغم من التحديات التمويلية التي يواجهها، مما يعكس الجهود المستمرة للدفع بعجلة البحث التربوي.

تعتبر عُمان البحث العلمي ركيزة أساسية في نظامها التعليمي، فقد تم إصدار مرسوم سلطاني يدمج قطاع البحث العلمي والابتكار في وزارة التعليم العالي، مما يعكس أهميته في الرؤى الوطنية وصياغة السياسات والدفع بعجلة التقدم الاجتماعي.

تشجع وزارة التربية والتعليم السورية المدرسين والطلاب على إجراء الأبحاث في مجالات مختلفة، وقد حسنت من ممارسات إدارة التعليم والتعلم. أما الكاميرون فقد ركزت على برامج البحث، بما في ذلك دمج البحث والتطوير في استراتيجية القطاع التعليمي ونظام إدارة المعلومات التربوية. بالإضافة إلى ذلك، طورت الكاميرون حاضنات الأعمال ودمجت الذكاء الاصطناعي في برامج التعليم، مما يظهر التزامًا بتطوير التعليم التكنولوجي وريادة الأعمال.

نفذت فلسطين دراسات تقييمية على نطاق واسع، بما في ذلك الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم TIMSS 2023 ودراسة تقييم مهارات القراءة والحساب LaNA 2023، وحللت نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA 2022، مما يمثل المشاركة الأولى لفلسطين في هذا التقييم الدولي. كما تُبذل الجهود أيضًا لتحضير مواد اختبار للدراسة الوطنية القادمة في عام 2024، مما يدل على تركيز قوي على التقييم التعليمي الوطني.

فيما يتعلق بالبحث والتطوير، تُظهر النتائج التزامًا قويًا لتشجيع البحث والابتكار في التعليم العالي من خلال التمويل وهياكل الدعم والتعاون مع الجامعات عبر هذه الدول.

سياسات ناجحة: تجربة البحرين في البحث والتطوير

تتركز الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في البحرين على خمسة أهداف استراتيجية رئيسية: إنشاء بنية تحتية للحكومة في مجال البحث العلمي؛ تقوية قدرات البحث في الجامعات؛ دمج المؤسسات الأكاديمية مع الهيئات البحثية الدولية؛ زيادة الوعي العام بالبحث العلمي والابتكار؛ ومعالجة الأولويات البحثية الوطنية. وتدعم هذه الأهداف القرار رقم (206) لعام 2023، الذي ينص على أن المؤسسات التعليمية الخاصة في البحرين يجب أن تخصص على الأقل 3% من إيراداتها الصافية السنوية للبحث العلمي وتوفير المرافق اللازمة كالمكتبات والمختبرات وقواعد البيانات لدعم الأنشطة البحثية.

تؤكد خطة عمل مجلس التعليم العالي للفترة 2023 - 2026 على البحث العلمي كموضوع محوري، مع مبادرات متنوعة تهدف إلى تنفيذ هذه الأهداف الاستراتيجية. تعد هذه الخطة جزءًا من جهود البحرين لتعزيز قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي، لضمان توافق البحث العلمي في البلاد مع الأولويات الوطنية والمساهمة في تطويرها.



5.2.3 الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين

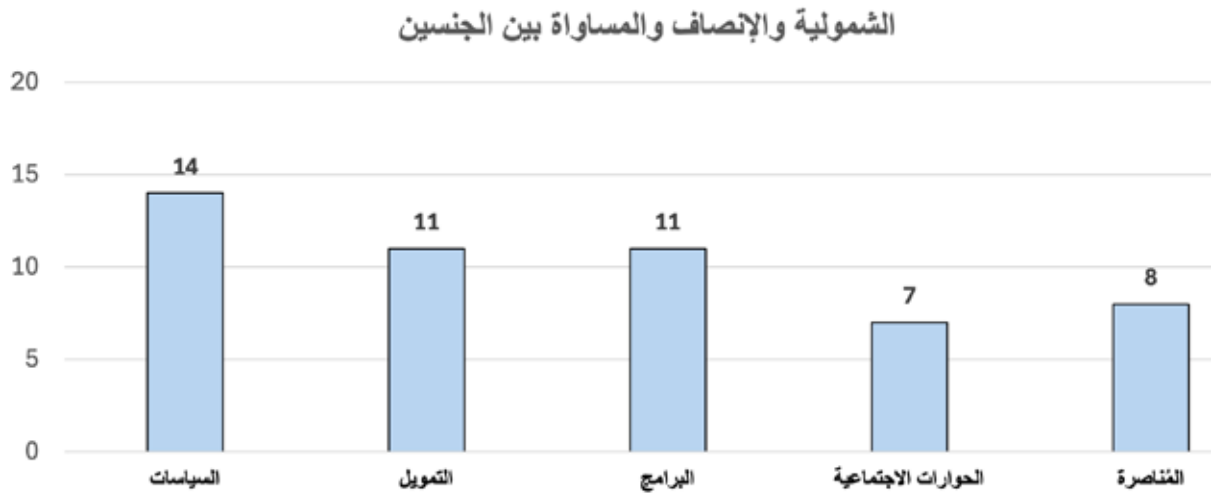
ردت جميع الدول العشرين المشاركة بالإيجاب على السؤال: "هل اتخذتم أي إجراءات تتعلق بالشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين؟"

تستعرض الأقسام التالية بمزيد من التفصيل الاستجابات للطلبات المتعلقة بالمحاور الفرعية التالية: الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات؛ والإعاقات والاحتياجات الخاصة.

• الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين: مجالات العمل

استنادًا إلى الردود 19 من أصل 20 دولة بشأن الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين، تُستخدم الإجراءات السياسية أكثر من الأنواع الأخرى من الاستجابات في هذا المجال. ويشير هذا إلى إجماع قوي على الحاجة إلى أطر سياسية قوية لتوجيه الإجراءات الاستراتيجية وضمان الحوكمة الفعالة حول مسألة الشمولية. ولعل من المدهش، نظرًا لطبيعة الموضوع، أن الحوار الاجتماعي والمناصرة يطبقان في أقل من نصف البلدان المشاركة.

الشكل 11: تركيز الدول (14 من أصل 19 دولة مشاركة) على السياسات في محور الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين: تفاصيل السياسات

تسجل نتائج الاستبيان مبادرات وسياسات تعليمية متنوعة تهدف إلى تحسين الشمولية والمساواة وإمكانية الولوج إلى التعليم في مختلف الدول. وتشمل هذه المبادرات إصلاحات في المناهج والنظم، واستراتيجيات الإدماج، ومشاركة الطلاب.

في بنغلاديش، يركز تقديم إطار المناهج الوطنية لعام 2022 وطرح مناهج جديدة اعتبارًا من يناير 2023 على التحول التعليمي. ويهدف برنامج تكثيف التعلّمات في التعليم الثانوي (LAISE) (2023-2028) إلى



تعزيز التعلم وكفاءة المدرسين وأنظمة التعليم الثانوي من خلال إصلاحات المناهج وإدارة البيانات. وتشمل المبادرات إطار الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة (SEND) للأطفال ذوي الإعاقة، وخطة عمل تعليمية تستهدف كلا الجنسين، وتوفير المنح الدراسية والكتب المدرسية المجانية لتشجيع مشاركة الطلاب بشكل أكبر.

ينصب التركيز في غامبيا على تنفيذ سياسة التعليم 2016-2030، التي تحدد الأهداف الاستراتيجية لتحسين قطاع التعليم خلال هذه الفترة. أما المغرب فقد أطلق مبادرة مهمة في إطار "خارطة الطريق 2022-2026"، بالتزام مالي كبير قدره 7 مليارات دولار أمريكي في عام 2023، ويزيد سنويًا بنسبة 7٪ حتى عام 2027. وتهدف هذه المبادرة إلى خفض معدل الهدر المدرسي بنسبة الثلث، وتحسين تحصيل الطلاب من خلال زيادة معدل إتقان المهارات الأساسية إلى 70٪، ومضاعفة عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة الخارجية عن المنهج لتصل إلى 50٪.

وتعمل الأردن على وضع سياسة للمساواة بين الجنسين تتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية والدولية، مع التركيز على التعليم الشامل لجميع الفئات، بما في ذلك الأطفال اللاجئين والطلاب ذوي الإعاقة. وتشمل الجهود تطوير المناهج التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتدريب المدرسين على الشمولية والتنوع. وفي اليمن، تتمحور السياسة التعليمية حول ثلاث مجالات رئيسية: ضمان تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين، وتوسيع نطاق التعليم في المناطق القروية والحضرية، وتدريب المدرسين على تحسين جودة التعليم. وتقوم جزر المالديف بمراجعة السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشمولية.

وتؤكد الكاميرون على الشمولية والمساواة في إصلاحاتها التعليمية؛ حيث تنفذ حكومتها سياسة وطنية للتعليم الشامل وسياسة وطنية للمساواة بين الجنسين، إلى جانب استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتدعم هذه الجهود التمويل الخارجي وتخصيص الميزانيات المحلية لمختلف الإدارات القطاعية. وفي مالي، تدعم خطة قطاع التعليم المتمثلة في البرنامج العشري لتطوير التعليم (PRODEC2) مبادرات من قبيل المقاصف المدرسية، ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعليم الفتيات.

تعتمد مصر نهجًا شاملاً لضمان الشمولية والإنصاف في التعليم؛ حيث تركز على توسيع البنية التحتية التعليمية، وتقديم الدعم المالي والمعنوي، وتطوير مناهج شاملة، ودعم الفئات المهمشة كالفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز التعليم. كما تسعى الحكومة إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لدعم التعليم المنصف. أما في السودان، فتركز الجهود على سياسات التعليم المجاني وزيادة الاتفاقيات التعليمية بنسبة 2%. كما تهدف مبادرة "كور 3" في ماليزيا إلى تقليل الفقر المتعدد الأبعاد بين الطلاب من الأسر ضعيفة الدخل (B40) من خلال معالجة سوء التغذية، وتوفير الأجهزة اللازمة، وتحسين بيئات التعلم.

أقرت لبنان رسميًا سياسة التعليم الشامل في 20 يونيو 2023، وهي سياسية ترمي إلى توفير تعليم شامل وعالي الجودة لكل طفل. ويتم حاليًا تنفيذ نموذج المدرسة الشاملة في 90 مدرسة حكومية، مع خطط لزيادة العدد إلى 120 مدرسة بحلول عام 2025 وجميع المدارس الحكومية بحلول عام 2030، مع تمويل قدره 80 دولارًا لكل طفل. وفي فلسطين، تعمل وزارة التربية والتعليم العالي على تعزيز التعليم الشامل من خلال دمج الطلاب ذوي الإعاقة في النظام التعليمي العمومي. ويشمل هذا الجهد تدريجيًا مكثفًا للمدرسين ومشرفي التربية الخاصة ومديري المدارس وأولياء الأمور ومستشاري التعليم على آليات الإدماج.



حققت البحرين تقدماً كبيراً في دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك ذوي الإعاقة الذهنية الطفيفة ومتلازمة داون والتوحد والإعاقات البدنية، وكذلك الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم والأمراض المزمنة. وتتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الصحة لإجراء التقييمات التشخيصية، وقد توسعت برامج التربية الخاصة لدعم هؤلاء الطلاب بشكل أفضل.

في عُمان، يتم ضمان حق التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال، مع التركيز على تكافؤ الفرص في جميع المحافظات. وقد سنّت البلاد قوانين لضمان حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتوفير خدمات رعاية وإعادة تأهيل شاملة لتمكينهم من المشاركة الكاملة في التعليم.

وفي تونس، يعتبر التعليم حقاً أساسياً وإلزامياً ومجانياً على جميع المستويات، وأولوية وطنية. وتضمن الدولة التعليم الجيد على أساس تكافؤ الفرص، مع تخصيص موازنة كبيرة لهذا الغرض.

تطور النيجر استراتيجية تعليمية شاملة بموازنة تبلغ 23 مليون دولار. وتضمن وزارة التربية والتعليم في سوريا حصول الطلاب على حقوق وفرص متساوية بغض النظر عن الجنس.

تُظهر نتائج جميع الدول العشرين المشاركة التزاماً قوياً بتحويل التعليم وتعزيز الشمولية والمساواة من خلال مختلف المبادرات والسياسات والخطط الاستراتيجية. وتؤكد هذه الجهود الجماعية على الالتزام بضمان التعليم المنصف والشامل للجميع، ومعالجة حواجز عدم المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجات الفئات المهمشة. ومن خلال تطوير المناهج الدراسية وإنشاء أطر سياسية وممارسات شاملة، تهدف هذه المبادرات إلى خلق بيئات تعليمية داعمة تعزز التعلم والتنمية لكل طفل.

سياسات ناجحة: تجربة فلسطين في الإدماج والمساواة بين الجنسين

ركزت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على تفعيل سياسات التعليم الشامل لضمان إدماج جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الإعاقة، في النظام التعليمي من خلال برامج تدريبية مكثفة للمدرسين ومشرفي التربية الخاصة ومديري المدارس وأولياء الأمور والمستشارين التربويين بهدف معالجة تحديات الإدماج وإيجاد حلول فعالة لها. ووفقاً للخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة 2020-2023، اتخذت الوزارة خطوات مهمة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تطوير مناهج شاملة تعكس المساواة بين الجنسين وتجنب التمييز على أساس الجنس.

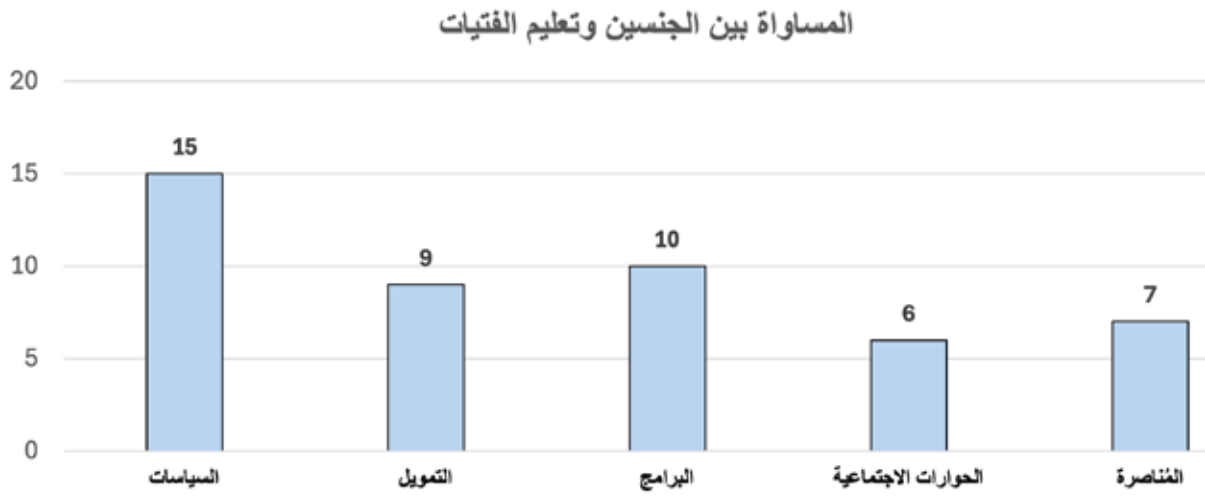
عملت الوزارة أيضاً على تعزيز الولوج إلى التعليم وتحسين نتائج التعلم للطلاب المتأثرين بالأزمات، مع ضمان معدلات التحاق عالية حتى بين النازحين قسراً. وقد بذلت الوزارة جهوداً لتحسين بيئة العمل في المدارس المستضيفة، وتوفير الموارد التعليمية اللازمة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة الأطفال على التعامل مع آثار الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، نفذت الوزارة تدابير لدعم الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال توفير الكتب المدرسية والأجهزة اللوحية وغيرها. وتم إيلاء اهتمام خاص للمناطق المهمشة أو النائية من خلال برامج تدريبية موجهة للمدرسين ومديري المدارس. كما أولت الوزارة أولوية لإدماج الطلاب ذوي الإعاقة من خلال تجهيز المدارس بالمرافق والمساعدات اللازمة. ورغم التحديات التي تفرضها العقوبات والاحتلال، حققت الوزارة تقدماً في توفير وجبات غذائية كاملة للطلاب، وتنظيم برامج لزيادة الوعي بالتغذية السليمة لدعم أدائهم الأكاديمي والصحي.



• المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات: مجالات العمل

تُظهر نتائج الاستبيان حول المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات أن السياسات هي الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في هذا المجال؛ حيث أفادت 15 من بين 19 دولة مشاركة بتنفيذها لسياسات في هذا الصدد، في حين ركزت نصف هذه الدول بشكل خاص على تطوير البرامج وتخصيص التمويل. ويُظهر اتخاذ 3 من أصل 4 حكومات مستجيبة لإجراءات تتعلق بالسياسات تفضيلاً واضحاً للتدابير التشريعية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين.

الشكل 12: تركيز الدول (15 من أصل 19 دولة مشاركة) على السياسات في محور المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات: تفاصيل السياسات

تتفاوت الاستراتيجيات المتبعة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتوسيع الولوج إلى التعليم بين مختلف الدول. وتشمل هذه الاستراتيجيات تشجيع السياسات الشاملة للجنسين والمبادرات والبرامج الشاملة والتركيز على تعليم الفتيات، والإصلاحات التعليمية الأوسع.

في بنغلاديش، ساهم التمييز الإيجابي بشكل كبير في تقدم تعليم الفتيات؛ حيث تفوقت الفتيات على الفتيان في مختلف المستويات التعليمية. وتستهدف المبادرات التعليمية التقنية مثل Skills-21 و ProGRESS تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، رغم الحاجة إلى التركيز على الهدر المدرسي في صفوف الفتيان وزيادة مشاركة الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تلتزم الحكومة الأردنية بتحقيق المساواة بين الجنسين والتعليم الشامل؛ حيث أدمجت منظوراً يراعي النوع الاجتماعي في خطتها الاستراتيجية للتعليم وأسست إدارة المساواة بين الجنسين والشراكات الاستراتيجية المكلفة بمراعاة منظور النوع الاجتماعي وحالات الإعاقة والهشاشة، وتنفيذ خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين عبر جميع المستويات التعليمية. كما طورت وزارة التعليم برنامج تدريب للمدرسين حول تعميم المساواة بين الجنسين، استفاد منه أكثر من 10,000 مدرس.



طور المغرب مخططاً شاملاً لتحقيق المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي (PGE III)، وهو مخطط يرتكز على خمسة أهداف رئيسية: إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في حوكمة وإدارة النظام التعليمي، وتعزيز تعليم الفتيات في مرحلتي التعليم الأولي والثانوي، ومكافحة الصور النمطية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة التعليمية، وتحسين تمثيل النساء في مناصب المسؤولية. يحظى هذا المخطط بدعم استثمارات مالية كبيرة، ومن المتوقع أن يحقق تقدماً كبيراً في تقليص الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم.

أما في تونس، فلا توجد فجوة تعليمية لصالح الذكور؛ حيث تتمتع الفتيات بمعدلات تعليم أعلى وعدد أكبر من المدرسات. وتركز خطط القطاع التعليمي للبلاد للفترة 2023-2025 و 2026-2035 على توفير تعليم منصف وعالي الجودة وتحقيق نمو اقتصادي يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

وفي عُمان، تم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بدعم من القوانين والتشريعات والسياسات التي تعزز تكافؤ الفرص لجميع الطلاب. ويتجلى هذا الالتزام في القانون الأساسي للدولة وقانون الطفل وقانون التعليم، وغيرها من الوثائق الرئيسية. ويؤدي مكتب الحوكمة بوزارة التربية والتعليم دوراً حيوياً في تنفيذ هذه السياسات ورصد التقدم وضمان الحفاظ على المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم.

تعمل البحرين بنشاط على إنشاء مدارس حكومية للفتيات في مختلف المستويات التعليمية، مما يضمن حصول جميع الطالبات على تعليم مجاني في بيئة مصممة لتلبية احتياجاتهن. كما تسعى وزارة التربية والتعليم إلى زيادة مشاركة الفتيات في التعليم التقني والمهني من خلال تطوير تخصصات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق. وفي مالي، يجري تعديل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين لتحسين تسجيل الفتيات في المدارس وضمان بقائهن فيها، من خلال معالجة التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي المرتبطة بدخل الأسر والمناطق السكنية. أما بالنسبة للنيجر، فهي تعتمد استراتيجية وطنية لتسريع تعليم وتدريب الفتيات.

وفي ماليزيا، تستهدف مبادرة "كور 3" التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم معالجة الفقر بين الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض (B40)؛ حيث تعالج قضايا سوء التغذية والولوج إلى الموارد التعليمية. وفي الكاميرون، تُدمج مبادرات المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات السياسة والممارسة، وتتوافق هذه المبادرات مع استراتيجية التنمية الوطنية والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين التي تم تحديثها مؤخراً. وتركز استراتيجية القطاع التعليمي على مراعاة منظور النوع الاجتماعي في إعداد الموازنة وقانون المالية، مع حشد دعم إضافي خارجي للمشاريع التي تركز على النوع الاجتماعي.

نفذت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تدابير تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من خطتها الاستراتيجية للفترة 2020 - 2023. ويشمل ذلك تطوير مناهج تعكس المساواة بين الجنسين، وتوفير تدريب مستمر للمدرسين على ممارسات التدريس المراعية للنوع الاجتماعي، ومعالجة قضايا التمييز داخل النظام التعليمي. وفي اليمن، تُعد المساواة بين الجنسين في التعليم سياسة أساسية تضمن فرصاً تعليمية متكافئة للبنين والبنات في المناطق القروية والحضرية على حد سواء.



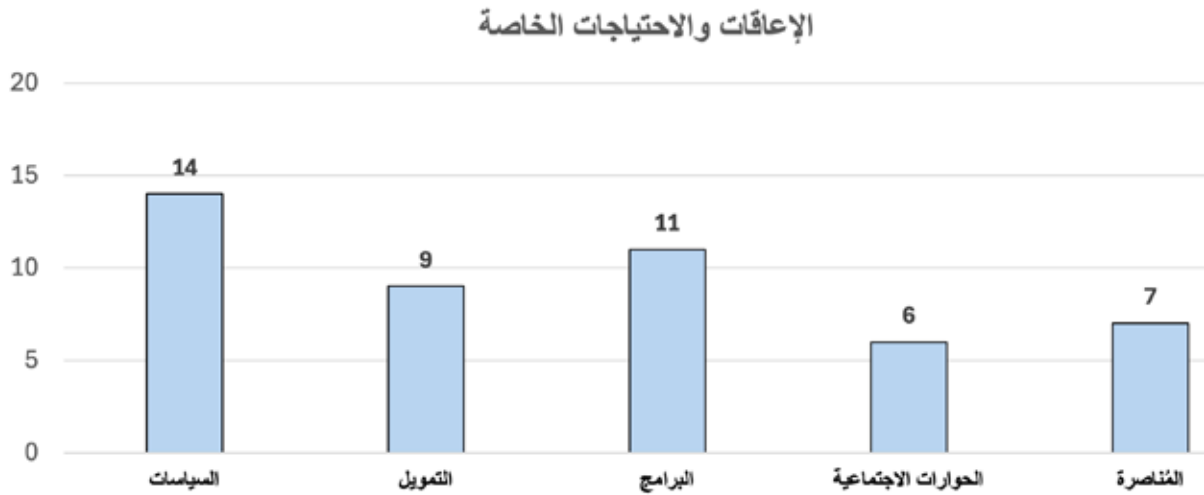
أطلقت مصر عدة برامج تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، وتركز على تحسين الولوج إلى التعليم من خلال تطوير البنية التحتية وتقديم المنح الدراسية، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتيات، وتدريب المدرسين على إدارة الفروقات بين الجنسين في الفصول الدراسية، ودعم السياسات التعليمية التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لتشجيع الفتيات على مواصلة تعليمهن. بالإضافة إلى ذلك، توجد مبادرات لزيادة مشاركة الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وتهدف المدارس في سوريا إلى توفير فرص متكافئة لولوج كلا الجنسين إلى الموارد، وضمان الفرص في مجالات الرياضة والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتقوم المديف بمراجعة سياساتها المتعلقة بالشمولية والمساواة بين الجنسين. وتركز غينيا على التعليم الجماعي للفتيات الصغيرات رغم أنها تواجه صعوبة في جمع البيانات. وفي غامبيا، يهدف تنفيذ سياسة التعليم 2016-2030 إلى تحسين النظام التعليمي بشكل عام، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين الولوج إلى التعليم لجميع الأطفال.

• الإعاقات والاحتياجات الخاصة: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى أن الاستجابات السياسية هي الأكثر شيوعاً في مجال الإعاقات والاحتياجات الخاصة؛ حيث البرامج وتخصيص التمويلات في 11 و9 من أصل 18 استجابة على التوالي، بينما ذُكرت السياسات في 14 استجابة، مما يعكس تركيزاً أكبر على النهج التشريعي لتحقيق الشمول في هذا المجال.

الشكل 13: تركيز الدول (14 من أصل 19 دولة مشاركة) على السياسات والبرامج في محور الإعاقات والاحتياجات الخاصة



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• الإعاقات والاحتياجات الخاصة: تفاصيل السياسات

تختلف الاستراتيجيات لتعزيز الولوج إلى التعليم للأطفال ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة عبر مختلف البلدان، وتشمل هذه الاستراتيجيات الأطر الوطنية والسياسات والبرامج والجهود المتعلقة بالبنية التحتية وخدمات الدعم المتكاملة.



طورت بنغلاديش إطار عمل للاحتياجات والإعاقات الخاصة (SEND) لدمج الأطفال ذوي الإعاقات في التعليم الابتدائي. وتركز جزر المالديف على السياسات المتعلقة بالشمولية وتخصص مواردًا للبرامج والبنية التحتية ذات الصلة. وفي ماليزيا، تقدم وزارة التربية والتعليم تعليمًا خاصًا استنادًا إلى ست فئات من الإعاقات، مدعومًا بإطار تخطيط شامل للفترة 2020-2025، مع التركيز على الولوجية وتحسين الموارد والنهوض بالتعليم ونظم الدعم وإدارة البيانات والحوكمة. وتخصص الحكومة الماليزية موارد كبيرة لدعم هذه المبادرات؛ حيث تقوم الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الهيئات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، والأفراد ذوي الإعاقات، بأدوار رئيسية في هذا المجال. وقد أظهرت مؤشرات الأداء الرئيسية في عام 2023 زيادة في التسجيل والشمولية في التعليم وتحسين المرافق وارتفاع معدلات التوظيف لدى الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (SEN) وفي المغرب، تم تنفيذ "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، والتي تشمل البرنامج الوطني للتعليم الشامل الذي انطلق في عام 2019. يُعطي هذا البرنامج، المدعوم بالمرسوم رقم 2.19.333، الأولوية للمدارس والأيتام والأطفال في وضعية إعاقة في ما يتعلق بالمنح الدراسية للتحاق بالمدارس الداخلية والولوج إلى المطاعم المدرسية.

تركز وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان على تطوير السياسات المرتبطة بالتعليم الشامل وتدريب المدرسين وتعديل المناهج وتخصيص التمويلات وتكييف البنية التحتية لدعم الأفراد ذوي الإعاقات. أما البحرين فقد طورت إطارًا سياسيًا شاملاً لدعم إدماج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة، بما في ذلك البرامج المتخصصة لمختلف أنواع الإعاقات. وفي عُمان، تُقدّم خدمات تعليمية واسعة النطاق للأفراد ذوي الإعاقات، مدعومة بقانون التعليم المدرسي ومشروع الإدماج في التعليم، مما يضمن التعليم المتكافئ والشامل من خلال تخصيص تمويلات أكبر وإنشاء مدارس متخصصة.

قامت تونس بمراجعة وتطوير برنامج دمج الأطفال ذوي الإعاقات في المدارس، مع التركيز على تكافؤ الفرص والعدالة، ويشمل البرنامج عدة وزارات وجمعيات وقد حقق نتائج إيجابية في الدمج والتدريب والدعم.

أنشأت الحكومة في غامبيا مديرية للاحتياجات الخاصة من أجل تلبية متطلبات التعليم لدى الأطفال ذوي الإعاقات. وفي فلسطين، تتركز الجهود على دمج الطلاب ذوي الإعاقات في النظام التعليمي من خلال تجهيز المدارس بالمرافق اللازمة وإجراء تحليلات منتظمة للموازنة لضمان استدامة هذه المبادرات. في الأردن، تُخصص الميزانيات لتعزيز المرافق التعليمية في المناطق المحرومة، ودعم البنية التحتية لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقات. كما تم تعديل استراتيجية الموازنة لتكون مراعية للنوع الاجتماعي، بما يتماشى مع الأهداف التعليمية الاستراتيجية. أما في اليمن، فتُقدّم خدمات تعليمية للأشخاص في وضعية إعاقة عبر إدارة عامة ومباني مدرسية مجهزة لتلبية احتياجاتهم.

في الكاميرون، طورت الحكومة، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية الوطنية، السياسة الوطنية للتعليم الشامل ونفذت عدة برامج بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الإعاقات. ومن جانبها، أطلقت مصر عدة برامج تهدف إلى تعزيز دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئة التعليمية، بما في ذلك إنشاء مدارس شاملة، وتوفير تدريب متخصص للمدرسين، وتطوير مواد تعليمية متكيفة وتقنيات مساعدة. وفي الوقت الذي تسعى فيه سوريا إلى



تلبية الاحتياجات التعليمية للأفراد ذوي الإعاقات، تمتلك النيجر استراتيجية للتعليم الشامل. أما مالي، فتعمل على تطوير نماذج لجمع البيانات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقات، بالإضافة إلى بناء البنية التحتية للمدارس ومراكز التكوين المهني. ورغم التحديات التي تواجهها غينيا في جمع البيانات، إلا أنها تركز على دعم الفئات الضعيفة. وفي السودان، يتم العمل على تطوير استراتيجية لدمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي.

تخطو الدول المشاركة خطوات مهمة في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مبادرات تشمل التخطيط الشامل للتعليم الخاص، واستثمارات في البنية التحتية والسياسات لضمان فرص تعليمية متساوية للأطفال ذوي الإعاقة، مما يعكس التزاماً أوسع بالشمولية.

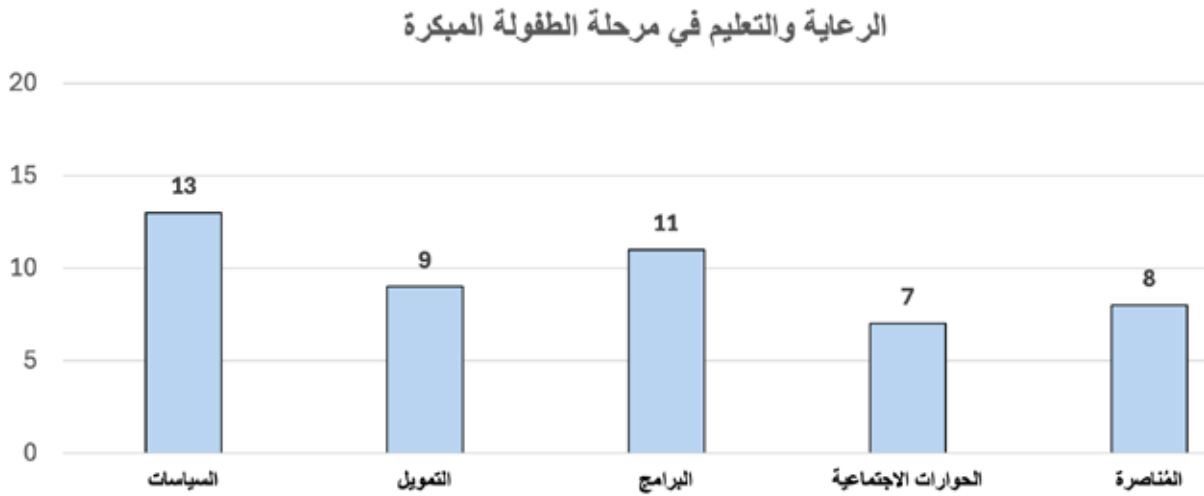
6.2.3 الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

أجابت 18 من بين 20 دولة مشاركة بالإيجاب على السؤال التالي: "هل اتخذتم أي إجراء يتعلق بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؟"

• الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: مجالات العمل

أفادت 13 من بين 18 دولة مشاركة بتنفيذ سياسات في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، كما أفادت 11 دولة بتنفيذ برامج في نفس المجال. يعد تخصيص التمويلات والتوعية والحوار الاجتماعي من الاستراتيجيات الأقل استخداماً. وعلى الرغم من أن التدابير المستهدفة، في شكل برامج، تعتبر شائعة في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، إلا أن العدد الأكبر من الاستجابات المتعلقة بالسياسات يعكس تفضيل الدول للإجراءات القانونية واسعة النطاق.

الشكل 14: تركيز الدول (13 من أصل 18 دولة مشاركة) على السياسات في محور الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).



• الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: تفاصيل السياسات

تسجل نتائج الاستبيان مبادرات متنوعة تركز على التعليم قبل الابتدائي وفي مرحلة الطفولة المبكرة. وتشمل هذه المبادرات الأطر والاستراتيجيات الوطنية وتطوير البنية التحتية وتنفيذ البرامج والتدريب والتنظيم والمقاربات المتكاملة والشاملة.

في بنغلاديش، طورت الحكومة سياسات تركز على التعليم قبل الابتدائي باستخدام اتفاقية حقوق الطفل والأطر الخمسة: الجاهزية والولوجية والمقبولية والقدرة على التكيف والمساءلة. يتوفر التعليم قبل الابتدائي في أكثر من 104 ألف مؤسسة على مستوى البلاد؛ حيث يتجاوز عدد الطلاب ثلاثة ملايين، وتشكل الفتيات 51.4% من إجمالي الطلاب.

في ماليزيا، تركز السياسات والبرامج على تعزيز جودة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة من خلال منهج متكامل. يقوم المنهج الوطني القائم على المعايير لمرحلة ما قبل المدرسة (NSPC) بتوحيد المناهج الدراسية والمرافق وتدريب المدرسين لضمان الاتساق والجودة. من الضروري أن تلتزم جميع المدارس التمهيدية بتطبيق هذا المنهج الوطني، مع التخطيط لإطلاق منهج جديد في عام 2026، يهدف إلى تقوية مهارات التواصل والتنشئة الاجتماعية وتحفيز حب التعلم لدى الأطفال. وتدعم هذه الجهود خطة التعليم في ماليزيا 2013-2025، التي تسعى إلى تحقيق تعليم عالي الجودة على مستوى البلاد.

في المغرب، أطلقت الحكومة "خارطة الطريق 2022-2026" بهدف تأسيس نظام تعليمي عمومي عالي الجودة ومتاح للجميع. وتشمل هذه الخطة تعزيز نموذج المدارس التمهيدية المبتكر الذي يديره شركاء مختارون، مع تعميم التعليم الأولي بحلول 2027-2028، بالإضافة إلى إنشاء ما لا يقل عن 4,000 مدرسة تمهيدية جديدة سنويًا في المناطق المحرومة، وتنفيذ تقييمات وطنية ونظام تصنيف لهذه المدارس. زيادة على ذلك، يقدم المغرب تدريجياً معتمداً لجميع المدرسين لضمان جودة التعليم في المرحلة التمهيدية.

يولي الأردن أهمية كبيرة لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تنفيذ استراتيجيات وطنية وزيادة الاستثمار في رياض الأطفال. وتتعاون وزارة التربية والتعليم مع منظمات دولية متعددة كاليونيسف والبنك الدولي لتنفيذ برامج مثل برنامج "كيدسمارت" (KidSmart)، الذي يستعين بالتكنولوجيا في التعليم. وتركز الاستراتيجية أيضاً على تسهيل إجراءات الترخيص وزيادة عدد المرافق.

في تونس، يُعتبر التعليم الأولي عنصراً حاسماً لنجاح الطلاب في المراحل التعليمية اللاحقة، لذلك يتم تقديمه من خلال هياكل وطنية متعددة، بما في ذلك وزارة التربية ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الدينية. تسعى الدولة إلى تعميم التعليم الأولي لفائدة الأطفال من سن الخامسة إلى السادسة، مع ضمان توفير الرعاية الصحية والنفسية لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال في وضعية إعاقة.

في البحرين، تم إعداد إطار تنظيمي للمدارس التمهيدية المستقلة، كما وتعمل الحكومة على عدة مبادرات تهدف إلى زيادة معدل التسجيل في برامج التعليم المبكر، وتطوير برامج تدريبية للمدرسين، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالمؤسسات التعليمية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تطور البحرين منهجاً وطنياً لرياض الأطفال وتخطط لإطلاق خدمة لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة.



أولت عُمان اهتمامًا كبيرًا بتنمية الطفولة المبكرة عبر مجموعة من المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية، إدراكًا منها بأهمية ذلك في بناء مستقبل المجتمع. ويندرج موضوع الطفولة في كل من استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025) والاستراتيجية الوطنية للطفولة (2016-2025) والخطة الوطنية لتنمية التعليم المبكر، كما تقود وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، الجهود الرامية إلى توسيع نطاق خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في عُمان. وتشمل الأهداف الرئيسية تقييم الوضع الحالي للمؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة وإعداد استراتيجية وطنية للطفولة المبكرة وتطوير خطة مرحلية لتوسيع خدمات التعليم المبكر.

أنهت الكاميرون إعداد سياسة وطنية لتطوير مرحلة ما قبل المدرسة، وتسعى إلى تنمية الطفولة المبكرة من خلال تعاون مشترك بين عدة وزارات، وشراكات مع شركاء فنيين وماليين ومنظمات المجتمع المدني. وتتضمن أبرز المبادرات برنامج "واش" (WASH)، وسياسة حماية اجتماعية للطفولة المبكرة، وبرامج مخصصة لتحسين تغذية الأطفال الرضع والصغار ودعم تطوير الألف يوم الأولى عند الولادة.

طورت فلسطين برامج تدريبية لمشرفات رياض الأطفال والمدرسين وأولياء الأمور بغية تعزيز النمو البدني والعقلي والاجتماعي والعاطفي للأطفال. وتركز هذه البرامج أيضًا على التعلم من خلال اللعب، والتطور البدني والحركي، وتطور اللغة والتواصل، والتطور الاجتماعي والعاطفي.

أما في غامبيا، فينصب التركيز على تنفيذ سياسة تعليمية تهدف إلى تحسين المعايير التعليمية بشكل عام.

توفر جزر المالديف المرافق اللازمة وفرص التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة عبر جميع المجتمعات. من جهتها، تطبق النيجر سياسة مخصصة للتعليم الأولي. وفي سوريا، تسعى وزارة التعليم إلى تنظيم الرعاية والإجراءات الخاصة بالأطفال من الولادة وحتى الوصول إلى المرحلة الابتدائية الإلزامية. ويُعد لبنان خطة استراتيجية لرفع مستوى توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين جودته؛ حيث تستند هذه الخطة إلى نتائج مستخلصة من الدراسات الميدانية والبيانات، وتتضمن نماذج لتقدير التكاليف وتوصيات للإصلاح في هذا المجال. وتنفذ مالي، خطة تدريبية لتمكين المربين من تقديم تعليم فعال في مرحلة الطفولة المبكرة. أما غينيا، فتركز على بناء فصول للتعليم الأولي لضمان تسجيل الأطفال الصغار في المدارس.

أنشأت اليمن مدارس ورياض أطفال للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، إلا أنها تدرك الحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا المجال.

بصورة عامة، تعكس النتائج التزامًا قويًا بتعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تطوير السياسات والبنية التحتية وتحديث المناهج الدراسية والدفع بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية في هذه الدول.



سياسات ناجحة: تجربة الأردن في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

في الأردن، تم التركيز بشكل كبير على التعليم في مرحلة مبكرة وتنمية الطفولة من خلال استراتيجيات وسياسات ومبادرات مختلفة. وتشمل الأطر الرئيسية التي توجه هذه الجهود كلا من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)، والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2016-2022)، مع تمديدتها حتى عام 2025، ورؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025). وقد نفذت وزارة التربية والتعليم هذه السياسات من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والاستفادة من المساحات المدرسية غير المستخدمة، والتعاون مع الجمعيات الخيرية لتوسيع خدمات رياض الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، تم تبسيط إجراءات منح التراخيص لمقدمي خدمات رياض الأطفال، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الولوج إلى التعليم المبكر.

وقد تم دعم هذه المبادرات ماليًا من موازنة وزارة التربية والتعليم، إلى جانب مساهمات المنظمات الدولية كالإونيسف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولجنة الإغاثة الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الدولي. وتم تقديم برامج مثل مبادرة «كيد سمارت»، التي تدمج التكنولوجيا في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بهدف تحسين جودة الخدمات التعليمية. كما سعت الجهود لتطوير مناهج رياض الأطفال وإنشاء أنظمة ضمان الجودة ورفع مشاركة الوالدين في التعليم. وقد تطلب تحقيق هذه الأهداف التعاون بين صانعي القرار الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.

7.2.3 المدرسون

أجابت 17 من بين 20 دولة مشاركة بالإيجاب على السؤال التالي: "هل اتخذتم أي إجراءات تتعلق بالمدرسين؟"

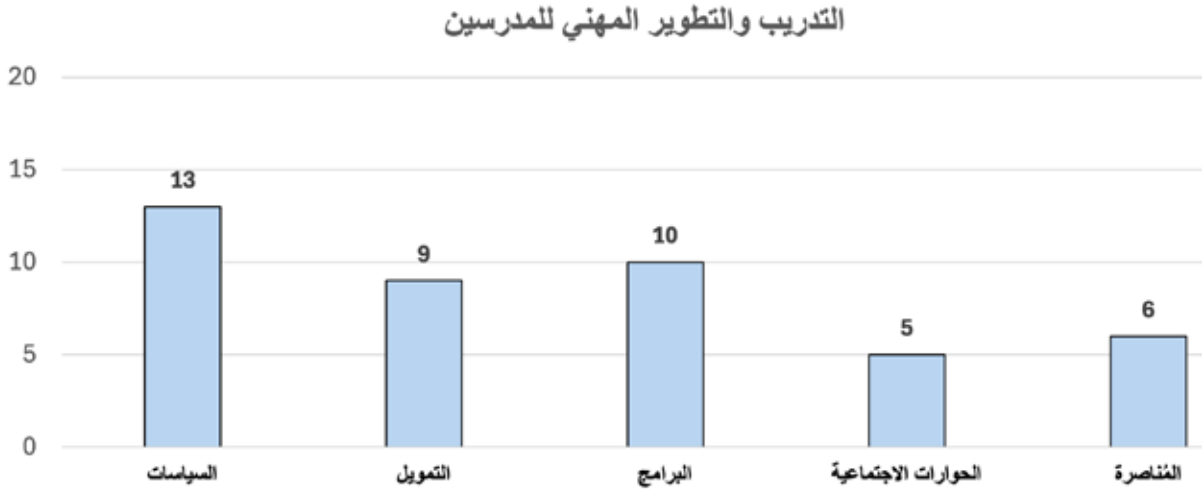
وتتناول الأقسام التالية بتفصيل أكبر جميع الاستجابات المتعلقة باتخاذ إجراءات في المحاور الفرعية التالية: التدريب والتطوير المهني للمدرسين وظروف عملهم.

• التدريب والتطوير المهني للمدرسين: مجالات العمل

تمت الإشارة إلى السياسات في 13 من أصل 17 استجابة على الاستبيان، مما يبرز أهميتها في وضع استجابات قانونية مستدامة وقابلة للتوسيع. كما تمت الاستفادة بتخصيص التمويلات وتنفيذ البرامج في 9 و10 استجابات على التوالي، مما يؤكد الالتزام المالي بإحداث التغيير والاستعداد لدعم المبادرات المستهدفة.



الشكل 15: تركيز الدول (13 من أصل 17 دولة مشاركة) على السياسات في محور التدريب والتطوير المهني للمدرسين



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• التدريب والتطوير المهني للمدرسين: تفاصيل السياسات

تسلط نتائج الاستبيان الضوء على مجموعة متنوعة من المبادرات التي تركز على تدريب المدرسين وتطويرهم المهني. وتشمل هذه المبادرات السياسات الوطنية والأطر الاستراتيجية والتطوير المهني المستمر وإنشاء مراكز تدريب متخصصة للمدرسين، بالإضافة إلى مبادرات تدريب موجهة ومستهدفة.

تعمل بنغلاديش على تحسين تدريب المدرسين وتطويرهم المهني من خلال تنفيذ منهج جديد وتطوير معايير تنمية كفاءات مدرسي المرحلة الثانوية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستندةً إلى معايير اليونسكو في هذا المجال. كما تسعى إلى دمج التعليم من أجل المواطنة العالمية (GCED) والتعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) في مناهج تدريب المدرسين. أما في المغرب، فتركز "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" بشكل كبير على المدرسين؛ حيث تهدف السياسة إلى تحسين أوضاعهم المادية وتقديم مسارات مهنية تحفيزية والاعتراف بالشهادات من خلال الامتحانات المهنية. تشمل المبادرة أيضًا إنشاء معهد متخصص للأساتذة لضمان جودة تدريبهم وتوفير ما لا يقل عن أسبوع من التعليم المستمر سنويًا، بما يتماشى مع احتياجاتهم المحددة.

في غامبيا، يركز تنفيذ سياسة التعليم 2016-2030 على تحسين الإطار التعليمي، مع إيلاء اهتمام خاص بتطوير كفاءات المدرسين باعتبارهم مكونًا أساسيًا. وفي الكاميرون، تسعى الحكومة إلى تحسين ظروف عمل المدرسين، لا سيما في المناطق النائية، من خلال بناء مساكن مخصصة لهم عند الحاجة. كما تطبق برامج الدعم النفسي والاجتماعي للمدرسين في المناطق التي تشهد أزمات، وتعمل على تحسين إدارة السجلات المهنية للمدرسين عبر أتمتتها. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الكاميرون مركزًا وطنيًا لتدريب المدرسين وتطوير المناهج، وأعدت هيكلية المدرسة العليا للمدرسين (ENIEG) المسؤولة عن تدريب مدرسي المدارس الابتدائية، ونظمت دورات للتنمية المهنية للمدرسين بالتعاون مع الشركات.



تطبق جزر المالديف برامج تدريب أساسي للمدرسين إلى جانب دورات تنشيطية لضمان استمرارية التطوير المهني. وفي ماليزيا، يحظى رفاه المدرسين بأهمية قصوى لضمان تقديم تعليم فعال، كما يتم أيضاً تنفيذ خطة تدريبية تهدف إلى تعزيز كفاءة موظفي الخدمات التعليمية بما يتماشى مع السياسات الحالية. أما في تونس، يخضع المدرسون لبرامج تدريبية متنوعة تشمل التدريب قبل الخدمة وأثناءها، وتنفذ على المستويين الوطني والإقليمي. يقدم هذه البرامج مفتشون متخصصون، وهي تغطي تخصصات ومجالات متنوعة تتعلق بالمناهج الدراسية والتطوير التربوي.

يتمتع تدريب المدرسين في لبنان بأولوية قصوى، من خلال برامج التطوير المهني التي تشمل ورش العمل والدورات التدريبية المصممة لتعزيز مهارات التدريس. كما وتتعاون الدولة مع الخبراء والمؤسسات التعليمية لضمان فعالية برامج التدريب. وفي فلسطين، نفذت وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية متنوعة، بما فيها برامج الشهادات المهنية المتخصصة ومبادرات القيادة التربوية وورش العمل ضمن إطار التطوير المهني المستمر. وتأتي هذه الجهود في سياق الخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة 2021-2023، والتي تهدف إلى تحسين بيداغوجية المحتوى والممارسات التعليمية العامة.

يُعد إنشاء المركز المتخصص للتدريب المهني لفائدة المدرسين في عام 2014 في عُمان خطوة بارزة ضمن جهود البلاد الهادفة إلى توفير تعليم جيد ومنصف وشامل. يقدم المركز برامج تدريبية مهنية استراتيجية تتماشى مع سياسات وزارة التربية والتعليم والمستجدات العالمية. وتتنوع هذه البرامج بين التدريب الإلزامي للمدرسين الجدد وبرامج القيادة للمدرسين ذوي الخبرة، مع التركيز على تعزيز التطور المهني وتحفيز المدرسين في مساهمهم الوظيفي.

اعتمدت مصر على نهج شامل لتجويد التطور المهني للمدرسين، يشمل إصلاح نظام التدريب وإطلاق منصات تعليمية رقمية وتقديم برامج للتدريب المستمر وتطوير مهارات القيادة والإدارة. كما ركزت الحكومة على مبادرات تشمل الدعم المالي وتقييم الأداء والتطوير بهدف تحسين كفاءة المدرسين على مستوى البلاد. وفي مالي، يجري العمل على تعديل الإجراءات في معاهد تدريب المدرسين لاعتماد الحصول على شهادة دراسة لثلاث سنوات بعد البكالوريا كشرط للالتحاق بهذه المعاهد.

في غينيا، يُقدّم تدريب أكاديمي وتعليم مستمر مع طلب تمويل لدعم هذه البرامج، خصوصاً في المجالات المتعلقة بالمؤهلات الفرنسية والعربية. أما في سوريا، فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم مبادرات لتدريب المدرسين وتعزيز تطويرهم المهني. وتُقدّم دورات تدريبية للمدرسين في اليمن أيضاً، إلا أنها محدودة النطاق وتركز بشكل رئيس على المدرسين في المناطق الحضرية، بينما ينال المدرسون في المناطق القروية اهتماماً أقل.

توفر البحرين برامج تدريبية متنوعة للمدرسين الجدد بالتعاون مع كلية البحرين للمعلمين والقطاعات الأخرى ذات الصلة. وتشمل هذه البرامج الالتحاق ببرامج أكاديمية تعليمية كبرنامج الدبلوم التربوي، وشهادة التطوير المهني، والدبلوم العالي في القيادة، وهي مصممة لتمكين المدرسين من التقدم الوظيفي.

تُظهر الاستجابات من مختلف الدول تركيزاً قوياً على تعزيز كفاءات المدرسين وجودة التعليم من خلال التدريب المستهدف والتطوير المهني.



سياسات ناجحة: تجربة مصر في التدريب والتطوير المهني للمدرسين

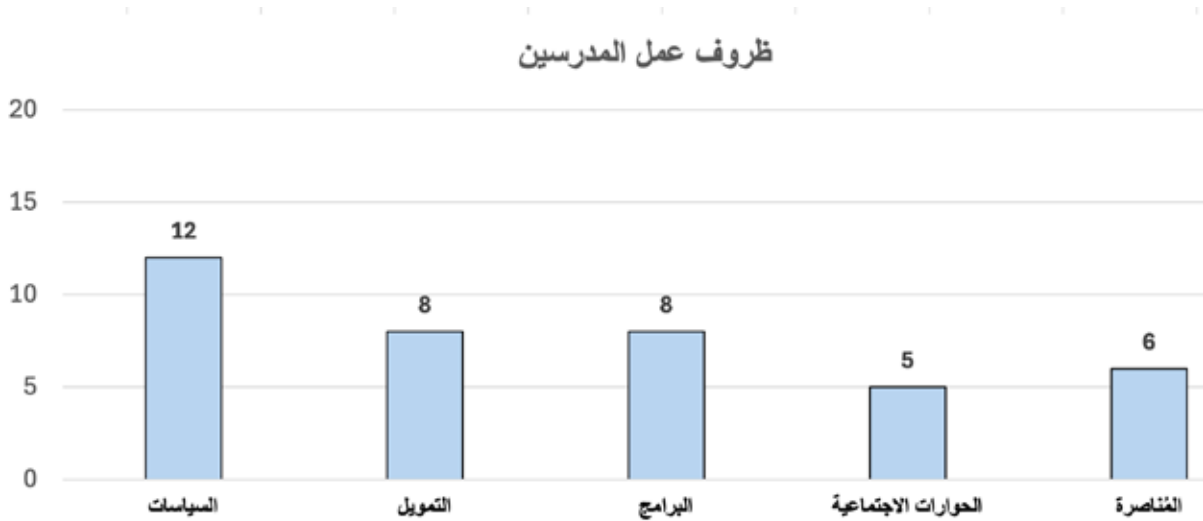
بُذلت جهود كبيرة في مصر لتعزيز التطوير المهني للمدرسين كجزء من استراتيجية شاملة لتحسين جودة التعليم. وتشمل المبادرات الرئيسة إصلاح نظام التدريب من خلال تحديث النتائج لتتضمن أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية، فضلاً عن تعزيز مهارات المدربين المحليين لضمان توفير تدريب عالي الجودة. كما تم إطلاق منصات تعليمية رقمية، كمنصة التعلم الإلكتروني ومبادرة «أستاذ أونلاين»، التي تتيح للمدرسين الولوج إلى الدروس والموارد ومحتوى التدريب الرقمي لتعزيز مهاراتهم.

تُعد برامج التدريب المستمر من أهم الأولويات لدى الحكومة؛ حيث تُقدّم ورش العمل والدورات التدريبية بانتظام، مع منح شهادات معتمدة للاعتراف بالمهارات الجديدة التي اكتسبها المدرسون. وقد عقدت مصر شراكات مع منظمات تعليمية دولية لتعزيز جودة التدريب وتبادل الخبرات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطوير مهارات القيادة والإدارة عبر برامج تدريبية متخصصة، مع توفير مبادرات دعم مالي، بما فيها المنح والمحفزات لتشجيع المشاركة في هذه البرامج. كما يساهم إدخال أنظمة التقييم الحديثة وتحليل البيانات في دعم التحسين المستمر لأداء المدرسين، بما يتوافق مع التزام الحكومة بتطوير قطاع التعليم في البلاد.

• ظروف عمل المدرسين: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى أن السياسات هي الاستجابة الأكثر شيوعاً عند التعامل مع ظروف عمل المدرسين. ولا يعتمد سوى ثلث البلدان المشاركة على الحوارات الاجتماعية أو المناصرة في هذا المجال. وتعكس هذه النتائج تفضيلاً واضحاً للاستجابات القانونية كوسيلة لإدارة وتحسين ظروف عمل المدرسين.

الشكل 16: تركيز الدول (12 من أصل 15 دولة مشاركة) على السياسات في محور ظروف عمل المدرسين



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).



• ظروف عمل المدرسين: تفاصيل السياسات

تسلط نتائج الاستبيان الضوء على مبادرات متنوعة تهدف إلى تحسين ظروف عمل المدرسين، وتشمل هذه المبادرات الرفاه العام والدعم وبرامج التعويض والحوافز، بالإضافة إلى خطط التطوير المهني.

تُخصّص جزر المالديف التمويلات لتحسين بيئات عمل المدرسين وتوفير ظروف أفضل لهم. أما في ماليزيا، فيعتبر رفاه المدرسين عنصرًا أساسيًا لتحقيق تعليم فعّال؛ حيث وضعت وزارة التعليم وصفًا وظيفيًا مفصلاً للمدرسين لتوجيه مهامهم ومسؤولياتهم بشكل منهجي. وفي سوريا، تعمل وزارة التعليم على تحسين ظروف عمل المدرسين عبر تطوير المرافق المدرسية، وتوفير فرص للتطوير المهني، وتبسيط الدعم الإداري. كما يسعى لبنان إلى تعزيز رفاه المدرسين من خلال الشراكات والمبادرات المجتمعية التي تقدم برامج للصحة والعافية.

في البحرين، يتم تعيين المدرسين في مدارس قريبة من مساكنهم، مع توفير بيئة عمل مناسبة تدعم قدرتهم على تقديم التعليم بشكل إبداعي. كما تضمن الحكومة توزيع أعباء العمل بشكل عادل، وتمنحهم إجازات صيفية وربيعية. بالإضافة إلى ذلك، تراعي البحرين الظروف الصحية للمدرسين، فتقلل من حصص التدريس في حالات المرض، وتسمح بأوقات رعاية خاصة لمن لديهم أطفال رضع أو أقارب بحاجة للرعاية.

وفي المغرب، تؤكد "خارطة الطريق 2022-2026" من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" على أهمية المدرسين من خلال إرساء اتفاقية اجتماعية بين الحكومة والنقابات توحيد وضع المدرسين، بما في ذلك ضمان الدعم الحكومي وزيادة الرواتب. كما تضمن السياسة حصول المدرسين على مجموعة أدوات تعليمية متكاملة، بما في ذلك معدات الحاسوب وموارد رقمية ذات فعالية تعليمية مثبتة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم آلية تحفيزية جديدة لتحسين رواتب المدرسين بناءً على أدائهم.

تواجه اليمن تحديات كبيرة في تحسين رواتب المدرسين، إلا أنها تعمل على توفير مكافآت سنوية وزيادات بسيطة في الرواتب. أما في الكاميرون، فقد عملت الحكومة، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، على تحسين ظروف المدرسين من خلال بناء مساكن مؤقتة للمدرسين المعيّنين في المناطق النائية، وتنفيذ برامج دعم نفسي واجتماعي للمدرسين في المناطق التي تشهد أزمات. كما بذلت الحكومة جهودًا لتحسين معالجة وإدارة سجلات المدرسين المهنية، من خلال أتمتة الترقيات وإنشاء نظام موحد لتسجيل وتوظيف المدرسين الجدد. وفي غينيا، تُقدم حوافز ومكافآت ومبادرات بناء مساكن اجتماعية لتحسين ظروف معيشة المدرسين.

في مالي، تهدف السياسة الوطنية للمدرسين إلى إضفاء الطابع المهني على التدريس، وتوحيد معايير المهنة، وإنشاء إدارة فعالة للمعلمين في جميع مستويات التعليم. أما سلطنة عُمان، فتؤكد على أهمية مهنة التدريس من خلال قانون التعليم المدرسي الصادر عام 2023، الذي يبرز مكانة المدرس ويكرّس قدسية دوره. وتخصّص الحكومة ميزانيات سنوية متزايدة للتطوير المهني للمدرسين، كما تحتفل باليوم الوطني للمدرس في 24 فبراير من كل عام. وتركز وزارة التربية والتعليم أيضًا على تدريب المدرسين وتوفير برامج وأنشطة مستمرة متعلقة بالتدريس والتعلم. وقد أولت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية



كذلك اهتمامًا خاصًا بتحسين ظروف عمل المدرسين من خلال تقديم برامج للتطوير المهني والتدريب المستمر. وتأتي هذه المبادرة كجزء من الخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة 2021-2023، والتي تتضمن برامج تدريبية شاملة تنفذها الدوائر الحكومية المتخصصة في إعداد وتأهيل المدرسين.

في تونس، ورغم أن ظروف عمل المدرسين تُعد جيدة بشكل عام، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالبنية التحتية ونقص المعدات وارتفاع تكاليف المعيشة، ولكن ذلك لا يحول دون جهود تحسين الظروف على الصعيد المالي والمعنوي والتربوي. أما في غامبيا، فُتقدم سياسة التعليم 2016-2030 إطارًا شاملاً لتحسين قطاع التعليم، بما في ذلك مبادرات لدعم المدرسين. وفي النيجر، تُنفذ الحكومة سياسة تدرسية تهدف إلى تعزيز جودة التعليم ودعم المدرسين بشكل أكبر.

بشكل عام، تشير نتائج الاستبيان إلى التزام قوي في هذه البلدان بتحسين ظروف عمل المدرسين، مع الاعتراف بأن البيئة الداعمة تؤدي دورًا حاسمًا في رفع كفاءة المدرسين وتحسين جودة التعليم.

8.2.3 الحوكمة

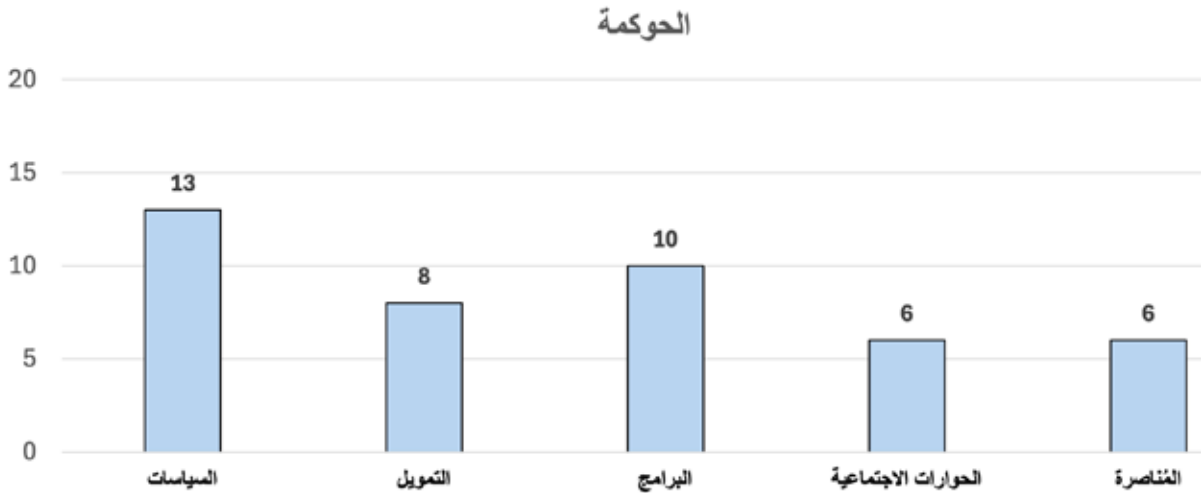
أجابت 16 من أصل 20 دولة مشاركة بالإيجاب على السؤال التالي: "هل اتخذتم أي إجراءات فيما يتعلق بالحوكمة والتمويل؟"

تُعرض أدناه الإجابات المتعلقة بالحوكمة.

• الحوكمة: مجالات العمل

تُبرز نتائج الاستبيان اهتمامًا واضحًا بالسياسات في مجال الحوكمة؛ حيث تم ذكر السياسات في 13 من أصل 16 استجابة من البلدان المشاركة. تأتي البرامج في المرتبة الثانية من حيث الانتشار؛ إذ تم ذكرها في 10 استجابات. تعكس هذه الخيارات تفضيلًا طفيفًا لإنشاء استجابات قانونية لتلبية احتياجات الحوكمة.

الشكل 17: تركيز الدول (13 من أصل 16 دولة مشاركة) على السياسات في محور الحوكمة



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).



• الحوكمة: تفاصيل السياسات

تُبرز نتائج الاستبيان الاهتمام بالمبادرات التي تركز على الحوكمة والشفافية والمساءلة في قطاع التعليم. تشمل هذه المبادرات أطر واستراتيجيات الحوكمة وتحديث أنظمتها والإصلاحات التي طالتها.

وقعت جميع المنظمات والمعاهد المرتبطة بالتعليم في بنغلاديش على اتفاقية الأداء السنوية لضمان الشفافية والمساءلة (APA)، وتشمل هذه الاتفاقية خمس خطط عمل: استراتيجية النزاهة الوطنية، وخدمة معالجة المظالم، والحوكمة الإلكترونية، والابتكار، والحق في الحصول على المعلومات، والتي تهدف جميعها إلى تعزيز الحوكمة بشكل أفضل. وفي ماليزيا، تسترشد السياسات بالمخطط التعليمي المالي 2013-2025، الذي يغطي جميع مراحل التعليم، بدءًا من مرحلة التعليم الأولي إلى مرحلة ما بعد الثانوية. وفي تونس، تُعد الحوكمة هدفًا استراتيجيًا ضمن خطة القطاع التعليمي للفترة 2023-2025 وما بعدها. وقد تم تأسيس "خلية الحوكمة المركزية" في وزارة التربية لضمان الشفافية والوصول إلى المعلومات، ويضمن القانون الصادر في عام 2016 الحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق الإدارية.

في المغرب، تسعى "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" إلى تعزيز الحوكمة من خلال عدة آليات، من بينها إنشاء آليات تتبع وطنية لرصد تنفيذ الخطة، وتطوير نظام داخلي لضمان الجودة، وإقامة نظام لتقييم أثر المبادرات المبتكرة. علاوةً على ذلك، تهدف الخطة إلى دمج عمليات التخطيط والبرمجة والموازنة والتنفيذ، مع تعزيز المساءلة عبر عقود جديدة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (AREF). إلى جانب ذلك، يتم تنفيذ مشاريع مدرسية متكاملة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية، مما يساهم في تقديم المدارس.

وضعت سلطنة عُمان الحوكمة كأولوية في خطتها الخمسية العاشرة (2021-2025)، بدعم من قانون التعليم المدرسي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 331/2023. ويحدد هذا القانون إطارًا مؤسسيًا وقانونيًا للعملية التعليمية، ويكرس مبادئ العدالة والنزاهة والمشاركة والمساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية. وفي هذا السياق، تنفذ وزارة التربية والتعليم في عُمان العديد من البرامج الاستراتيجية لبناء نظام حوكمة فعال وتعزيز عمليات الرصد ورفع جودة البيانات وتحسين إدارة الأداء. ويشمل ذلك تطوير نظام إدارة الأداء المؤسسي المحوسب وتعزيز عمليات المراقبة الإدارية والمالية وتحديث السياسات والأنظمة لتتماشى مع أفضل الممارسات في القطاع التعليمي.

وفي سوريا، أنشأت وزارة التربية والتعليم وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والامتثال القانوني والتدقيق الداخلي والأدوار الأكتوارية مما أسهم في تشكيل نظام حوكمة يضمن المراقبة الكافية والمستقلة. وفي مالي، يجري تفعيل عمليات تفتيش وأكاديميات جهوية جديدة لتقريب الإدارة المدرسية من المستفيدين. كما توصي الهيئة العامة للتعليم بالإصلاح المؤسسي في قطاع التعليم لتعزيز الكفاءة. ومن جهتها، وضعت الأردن خطة لتعزيز نظام إدارة المعلومات التعليمية، مما يدعم اتخاذ القرار على جميع المستويات الإدارية. ويتم نشر تفاصيل هذا النظام على الموقع الرسمي للوزارة، مع متابعة مستمرة لتنفيذ سياساته.



أعاد الكاميرون تنظيم نظامها لتوجيه ورصد الاستراتيجيات القطاعية من أجل تحسين إدارة نظامها التعليمي. وفي هذا الصدد، تم إنشاء اللجنة الوطنية لرصد وتقييم استراتيجية التنمية الوطنية (CNSE-30) بموجب مرسوم، بهدف توحيد وتنسيق رصد وتقييم السياسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل البلاد على تعزيز الإدارة المالية كجزء من برنامج إصلاح عام أوسع نطاقاً.

تهدف وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان إلى تدعيم الحوكمة والشفافية والمرونة على مختلف المستويات من خلال التخطيط القائم على الأدلة واتخاذ القرار وإصلاحات الحوكمة بشكل شامل. ومن المقرر أن يتوسع نظام إدارة المعلومات المدرسية (SIMS) ليصبح نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) كجزء من الإصلاحات الرئيسية على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة. وفي فلسطين، أدرجت وزارة التربية والتعليم برنامج حوكمة في خطتها الاستراتيجية للفترة 2021-2023. ويحدد هذا البرنامج السياسات والإجراءات الخاصة باستخدام البيانات وتخزينها، فضلاً عن صلاحيات الجهات المعنية في الولوج إلى هذه البيانات، مما يضمن الامتثال للقوانين المتعلقة بحماية البيانات. أما بالنسبة لغينيا، فهي تعمل تحديث ورقمنة إدارتها من أجل إدارة فعّالة للموظفين والسكان.

لطالما كانت البحرين رائدة في تطبيق الأسس والمبادئ الإدارية الحديثة، فقد اهتم مجلس الوزراء منذ عام 2011 بنشر وتعزيز مفاهيم الحوكمة لتحسين الأداء الحكومي وحماية المال العام. تتابع وزارة التربية والتعليم في البحرين هذه الجهود عبر نظام مراقبة الأداء الحكومي الذي يتتبع إنجاز مهام الحوكمة ويعد تقارير دورية عن التقدم المحرز. وعلى نفس المنوال، تركز اليمن على الرقابة القانونية والتفتيش والمساءلة في مجال الحوكمة التعليمية، لضمان التزام جميع الإجراءات بالمعايير القانونية.

وجملة القول إن الدول تسعى فعلياً لتحسين حوكمة التعليم عبر استراتيجيات لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير أنظمة إدارة المعلومات التعليمية لدعم صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة.

سياسات ناجحة: تجربة المغرب في الحوكمة

يجري في المغرب حالياً تنفيذ «خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع»، والتي تركز على عدة مبادرات رئيسة لتعزيز حوكمة النظام التعليمي. تشمل هذه المبادرات إنشاء آلية تتبع وطنية للرصد وصنع القرار، وتطوير أنظمة داخلية لضمان الجودة وتقييم الأثر، ومواءمة عمليات التخطيط والبرمجة والموازنة والتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، تم إبرام عقود جديدة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لتطبيق المساءلة، وإطلاق مشروع المؤسسات الدامجة (PEI) بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية، لتعزيز التقدم في أكبر عدد ممكن من المدارس. من أبرز مكونات خارطة الطريق هذه النظام المعلومات «مسار»، الذي بدأ تطويره منذ عام 2014، والذي يؤدي دوراً أساسياً في التخطيط الاستراتيجي والرصد والتحسين المستمر ضمن النظام التعليمي المغربي. ويشمل هذا النظام جميع مستويات الحوكمة -المركزية والجهوية والمحلية- مما يتيح نهجاً تصاعدياً ويضمن تدفق المعلومات بشكل فعال من المدارس إلى الوحدات الإدارية المركزية. كما يدعم «مسار» صنع القرار المبني على الأدلة ويغطي احتياجات التخطيط على مختلف مستويات النظام التعليمي، فضلاً عن تلبية متطلبات الإدارات الوزارية والشركاء الوطنيين والدوليين.



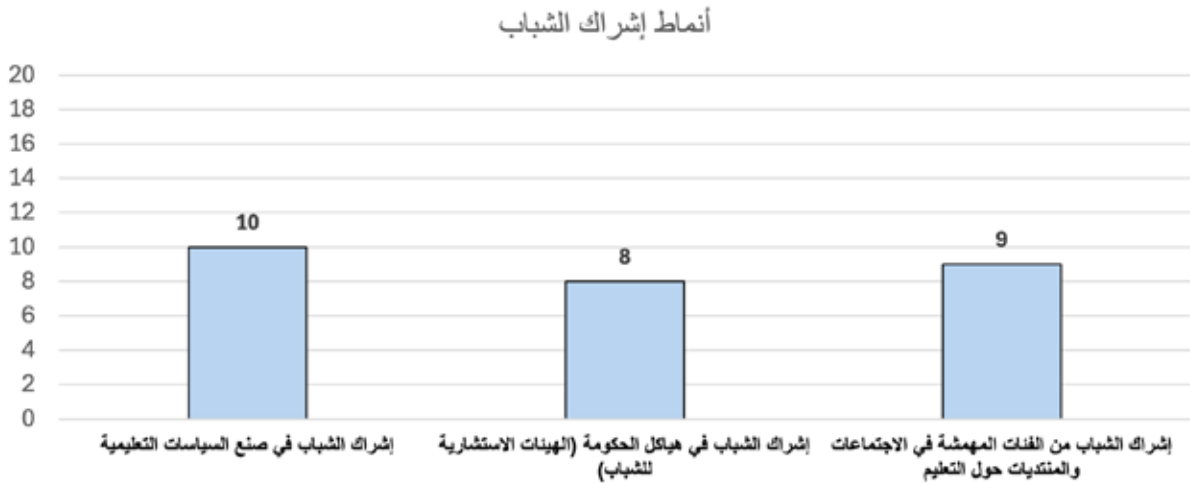
9.2.3 إشراك الشباب

أجابت 16 من أصل 20 دولة بالإيجاب على السؤال التالي: "هل اتخذتم أي إجراء فيما يتعلق بإشراك الشباب؟"

• إشراك الشباب: مجالات العمل

تشير نتائج الاستبيان إلى وجود اهتمام كبير بإشراك الشباب في صنع السياسات التعليمية في 13 من أصل 20 بلدًا مشاركًا. وقد أعربت 10 دول منها عن اهتمام خاص بإشراك الشباب بشكل فعال في صنع السياسات، بينما أفادت 8 دول بوجود عملية منظمة لإدماج الشباب ضمن هيكل الحكومة، عن طريق إنشاء مجموعات استشارية لهم. بالإضافة إلى ذلك، شددت 9 دول على أهمية إشراك الشباب، خاصة من المجتمعات الضعيفة والمهمشة، في الاجتماعات والمنتديات الرئيسة المتعلقة بالتعليم.

الشكل 18: تركيز الدول (10 من أصل 13 دولة مشاركة) على أهمية إشراك الشباب في صنع السياسات التعليمية



المصدر: إحصائيات مؤلفي التقرير بالاستناد إلى استبيان الإيسيسكو (الملحق 2).

• إشراك الشباب: تفاصيل السياسات

تسلط نتائج الاستبيان الضوء على مجموعة متنوعة من المبادرات التي تهدف إلى إشراك الشباب في صنع السياسات التعليمية والتنمية. وتشمل هذه المبادرات جهودًا عالمية ووطنية، وبرامج قيادية ومشاركة شبابية، بالإضافة إلى إشراك الشباب في تطوير السياسات والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

في بنغلاديش، شارك قادة الشباب في المناقشات العالمية حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتحويل التعليم. ومن المقرر أن ينظموا مناقشات وطنية بدعم من مكتب اليونسكو في دكا واللجنة الوطنية لليونسكو في بنغلاديش.

في عُمان، يحظى الشباب باهتمام القيادة والحكومة، باعتبارهم عوامل رئيسة للتغيير. تولى رؤية عُمان 2040 أولوية خاصة للشباب من خلال تحديد أهداف استراتيجية تشجع على مشاركتهم الفعالة في المبادرات الوطنية، كما تسعى الحكومة إلى توفير فرص واسعة للشباب للتعبير عن آرائهم وتطوير



مهارات أساسية كالتواصل والابتكار والتفكير النقدي. كما تسهم مؤسسات الشباب في جميع أنحاء البلاد في تسهيل مشاركتهم في مختلف الفعاليات والندوات، بما في ذلك تلك التي تنظمها وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. وقد انعكس هذا الانخراط خلال المشاورات الوطنية حول تحويل التعليم؛ حيث كان للشباب دور بارز ومؤثر.

أطلقت ماليزيا برنامج GenMADANI الذي يركز على تنمية شخصية الطلاب وغرس قيم القيادة والوحدة والانضباط. ويستهدف البرنامج الطلاب من مختلف المستويات التعليمية من خلال معسكرات تستمر ثلاثة أيام وليلتين. ومن جانبها، تنظم الأردن مجالس برلمانية طلابية من خلال انتخابات سنوية في المدارس، وتعمل هذه المجالس على تعزيز الوعي الديمقراطي لدى الطلاب والمساهمة في خطط وأنظمة تطوير التعليم.

وفي المغرب، شارك الشباب بشكل فعال في مرحلة التشاور بشأن خارطة الطريق 2022-2026. كما تمثل مجالس الطلاب على مستوى المدارس منصة ديمقراطية لطرح القضايا وتطوير المشاريع التعليمية. يُضاف إلى ذلك أن المغرب ينظم برلمان الطفل منذ عام 1999، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم؛ حيث تم تدريب 3700 برلماني طفل للمشاركة في الأنشطة البرلمانية.

نفذت الكاميرون سياسة وطنية للشباب تركز على إشراكهم في صياغة السياسات من خلال هيئات من قبيل المجلس الوطني للشباب في الكاميرون. تضمن هذه السياسة للشباب دورًا في تطوير السياسات التي تؤثر على حياتهم. أما شباب اليمن فهو يشارك في عمليات صنع القرار عبر المجالس البرلمانية، التي تهدف إلى تعريفهم بالعمل البرلماني وتشجيعهم على ترك بصمتهم في عملية الحوكمة.

تنظم جزر المالديف منتديات تروم إشراك الشباب وجمع آرائهم وأفكارهم من أجل عملية صنع السياسات. وفي تونس، يُشرك النهج التشاركي الطلاب والهيئات الحكومية والمجتمع المدني والأحزاب الاقتصادية في عملية صنع القرار وصياغة السياسات التعليمية. وفي مالي، يشارك الشباب في اجتماعات بشأن إعادة فتح المدارس في المناطق غير الآمنة. أما في فلسطين، فتسعى وزارة التعليم، من خلال خطتها الاستراتيجية، إلى إشراك الشباب عبر إبراز دورهم في السياسة التعليمية والمجتمع. وتشمل هذه الجهود برامج تدريبية في جوانب متنوعة كالمواطنة والتدقيق الاجتماعي ومنتديات الشباب، التي تعزز إشراك الشباب في المبادرات التعليمية التي تعكس احتياجاتهم واهتماماتهم.

أتاحت وزارة التربية والتعليم السورية للطلاب فرص المشاركة الفعّالة في الأنشطة التي تنمي نقاط قوتهم وتعزز مسؤولياتهم. بينما تشجع غينيا الشباب على اكتساب المهارات المهنية وتمنحهم الأولوية في جهود التنمية المستدامة.

تبرز نتائج الاستبيان الاهتمام الواسع بمشاركة الشباب في هذه البلدان، كما تبين تنوع البرامج والمبادرات الرامية إلى إدماج الشباب في السياسة التعليمية وعمليات التنمية.



سياسات ناجحة: تجربة اليمن في إشراك الشباب

يشكل ضمان المشاركة الفعالة للشباب في صنع السياسات التعليمية جزءًا أساسيًا من عملية تطوير السياسات في اليمن، لاسيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة والمهمشة. تتضمن مشاركة الشباب في اليمن إشراكهم في الاجتماعات والمنتديات الرئيسية المتعلقة بالتعليم، مما يوفر لهم منصة للتعبير عن مخاوفهم والمساهمة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. يجري العمل أيضًا على إشراك الشباب داخل الهياكل الحكومية من خلال مجموعات استشارية للشباب، لضمان مراعاة وإدراج وجهات نظرهم في عملية صياغة السياسات التعليمية.

3.3 التحديات التي تحول دون تحويل التعليم

تؤكد البلدان على ضرورة وضع سياسات شاملة وأطر استراتيجية لتوجيه تحويل التعليم في مجالات متنوعة كالتعليم والتدريب المهني والتقني، ومهارات العمل، والصحة البدنية والنفسية، والتعافي من كوفيد-19، والتحول الرقمي، والإدماج والمساواة بين الجنسين. إن غياب السياسات القوية والفعالة يمكن أن يعطل التقدم في هذه المجالات. تُبرز التحديات المرتبطة بمواءمة المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل، كما يتضح في حالة التعليم المهني في العديد من البلدان، الحاجة إلى التكيف المستمر مع المتطلبات الاقتصادية المتطورة.

تبرز الحاجة إلى الموارد المالية كعامل أساسي لدعم المبادرات التعليمية في مجالات متعددة كالتعلم الرقمي وتدريب المدرسين والتعليم المهني. تواجه هذه البرامج تحديات كبيرة نتيجة نقص التمويل وعدم كفاية التمويلات المخصصة لها، مما يعيق تنفيذها واستدامتها. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن المخصصات المالية غالبًا ما تكون غير كافية، خاصة في مجالات البحث والتطوير والولوج إلى التعليم العالي، مما يستدعي تبني استراتيجيات مالية مبتكرة، كإنشاء مدخرات خاصة للتعليم واعتماد الموازنة القائمة على النتائج، لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم العام وتعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على التخطيط المالي.

ويعتبر إشراك الجهات المعنية وتعزيز التعاون من خلال الحوارات الاجتماعية وحملات المناصرة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف التعليمية؛ إذ قد يؤدي غياب ذلك إلى إعاقة جهود التنفيذ. وفي هذا الصدد، دعت بنغلاديش إلى اعتماد عقد اجتماعي جديد للتعليم لتيسير عملية التحويل في نظامها التعليمي، في الوقت الذي دعت فيه بلدان أخرى إلى إشراك الشباب والطلاب في عملية صنع القرار التعليمي و/أو المشاركة المستدامة للمدرسين في صنع القرار. وعلى الرغم من هذه الجهود الإيجابية إلا أن النتائج تكشف ضعف الحوارات الاجتماعية ومساعي حملات المناصرة، لاسيما في مجالات مثل الصحة البدنية والنفسية والسلامة، مما قد يحد من فعالية هذه المبادرات.

كما يُعد تعزيز البنية التحتية الرقمية وإمكانيات الاتصال أمرًا ضروريًا لدعم التعلم والتحول الرقمي، ما يخلق تحديات للعديد من الدول، خاصة ذات الدخل المنخفض؛ حيث يصعب عليها توفير بنية تحتية ملائمة واتصال بالإنترنت. ففي بعض البلدان، يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز نظام معلومات إدارة التعليم أو رقمته لدعم تطوير السياسات، وهو ما توليه غيانا والأردن ولبنان واليمن الأولوية، بينما تفتقر بلدان أخرى، كما هو الحال في بلدان مثل اليمن والنيجر، إلى بنية تحتية رقمية كافية، ما يشكل عائقًا كبيرًا أمام تقدم التعليم.



بالإضافة إلى ذلك، يعتبر جمع البيانات وإدارتها بفعالية أمرًا بالغ الأهمية لرصد التقدم المحرز وإرشاد عملية صنع القرار. وقد تعيق تحديات جمع البيانات، كما هو الحال في غينيا ومالي، القدرة على تقييم الاحتياجات وقياس أثر المبادرات التعليمية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود بيانات موثوقة، لا سيما في مجالات مثل المساواة بين الجنسين والإعاقة، يشكل تحديات أمام التعليم الشامل.

ويكتسي تحسين كفاءات المدرسين وظروف عملهم أهمية أساسية لتقديم تعليم عالي الجودة. ويعد تدريب المدرسين وتطويرهم المهني وظروف عملهم أكبر التحديات التي تواجه البلدان، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على نتائج التعليم. وتُظهر الأدلة أن الاهتمام والعناية بالمدرسين، بما في ذلك التعويضات الكافية وفرص التطوير المهني، لا يتم تناولها بشكل كافٍ في كثير من الأحيان، كما هو الحال في بلدان مثل اليمن وتونس؛ حيث يواجه المدرسون تحديات مالية وهيكلية كبيرة.

فضلاً عن ذلك، ما فتئ ضمان الإدماج والمساواة في التعليم، لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والفتيات، يشكل تحديًا كبيرًا؛ إذ يتعين على البلدان أن تعمل على ضمان حصول كافة الطلاب على فرص تعليمية متساوية. غير أن معطيات البحوث الاستقصائية تشير إلى أن الجهود المبذولة لإشراك صانعي القرار في الدعوة إلى إدماج ذوي الإعاقة ليست سائدة، مما قد يحد من تأثير هذه المبادرات.

كما تتجلى التحديات أيضًا في توفير خدمات تعليمية إضافية بما يتعدى حدود نظم التعليم السائدة؛ إذ إن هناك حاجة للتأكيد على الدور المهم للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والعمل على تعزيزه. وفي عالم متغير باستمرار يصعب استشرافه مستقبلاً، تبرز الحاجة إلى زيادة التأهب لحالات الطوارئ من خلال بناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ داخل قطاع التعليم. وعلاوةً على ذلك، يسلط البحث الاستقصائي الضوء على الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات المستهدفة في التعليم العالي، لا سيما في مجال البحث والتطوير؛ حيث غالبًا ما يكون التمويل المخصص غير كافٍ.

4. دعم الخطوات القادمة لتحويل التعليم

يمكن استخلاص دروس عديدة من جهود الدول الأعضاء في الإيسيسكو لإحداث تحويل في أنظمتها التعليمية، وذلك من خلال تقييم الابتكارات الحديثة ذات الصلة بالممارسات والسياسات التعليمية التحويلية في المنطقة. ويقدم هذا القسم من التقرير استعراضًا شاملاً للأدبيات التي تطرقت للممارسات الواعدة والاستراتيجيات المبتكرة في تحويل التعليم، لا سيما في الدول الأعضاء في الإيسيسكو. ومن خلال استكشاف الممارسات الناجحة في المنطقة، يكمل هذا الاستعراض الأقسام السابقة من الدراسة التي حلت الالتزامات الوطنية واستطلعت الأولويات واستعرضت الإجراءات السياساتية المحدثة في الدول الأعضاء في الإيسيسكو.

وتسعى دراسة الأدبيات تحديداً إلى إثراء البيانات والمعطيات التي أوردناها في التقرير من خلال تسليط الضوء على السياسات والممارسات الواعدة في المنطقة، وبذلك تيسير تبادل المعرفة. والحق أن دمج مراجعة الأدبيات مع الخلاصات الغزيرة لهذا التقرير سيتيح للدول الأعضاء فهمًا أكبر بمسارات تحويل التعليم والاستفادة من هذه الأفكار لتعزيز نظمها التعليمية.



يقدم الإطار 2 منهجية مراجعة الأدبيات (انظر الملحق 4 للاطلاع على مصطلحات البحث)، فيما يلخص القسم 4-1 إلى 4-4 الأدبيات الحديثة حول تحويل التعليم، والتعليم الأخضر، والتعليم في حالات الطوارئ، والرقمنة والذكاء الاصطناعي.

1.4 تحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو

تم تحديد خمسة عشر بحثًا استوفت معايير الدراسة حول تحويل التعليم. وتم نشر هذه الدراسات بين عامي 2015 و2024، وتطرقت لقضايا تحويل التعليم في البحرين والأردن ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والسودان وسورينام والإمارات العربية المتحدة. وأدرجت دراستان تشملان عدة دول عربية ودراسة واحدة تشمل عدة دول أفريقية، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في الإيسيسكو، فيما تركز إحدى الدراسات المدرجة على مناهج التربية الإسلامية.

وتوظف الأوراق البحثية المذكورة منهجيات متنوعة، وأغلبها دراسات نوعية.

ويركز القسم الأول من مراجعة الأدبيات على المحاور الرئيسية لتحويل التعليم التي لم يتم تناولها في الأقسام الخاصة بالتعليم الأخضر، والتعليم في حالات الطوارئ، والرقمنة والذكاء الاصطناعي. وتشمل هذه المحاور المحتويات وطرق التدريس؛ والتعليم العالي والبحث؛ والإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ والمدرسين. كما تم تضمين التعليم من أجل المواطنة العالمية - كهدف من أهداف التعليم والتدريب، وغاية من غايات التنمية المستدامة.

1.1.4 المحتوى وطرق التدريس - مهارات العمل

يتمشى جدول الأعمال العالمي لتحويل التعليم، لا سيما في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني والمهارات من أجل العمل، مع العديد من الدراسات حول التطورات التعليمية. وتؤكد هذه الدراسات على التقدم الكبير والتحويلات الجارية في تعليم التمريض والمحاسبة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة.



الإطار 2: منهجية مراجعة الأدبيات

تمت مراجعة الأدبيات لتحديد الأدلة من المصادر الأكاديمية والسياسات حول الفرص والتحديات المتصورة لتحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو. وقد سعت المراجعة إلى تحديد الدراسات التجريبية التي تبحث في السياسات والتدابير على المستوى الوطني، كما تنفذها حكومات الدول الأعضاء أو بالتعاون معها.

تم إجراء أربع عمليات بحث، واحدة في كل من المجالات التالية: تحويل التعليم، والتعليم الأخضر، والتعليم في حالات الطوارئ، والرقمنة والذكاء الاصطناعي. وقد تم استخدام مجموعة من مصطلحات البحث لإنتاج عمليات بحث لتحديد الأوراق البحثية ذات الصلة. ولتحديد مصطلحات البحث، تم إجراء تجارب لمجموعات من مصطلحات البحث لتقييم مدى ملاءمة النتائج وكميتها. وبمجرد تحديد المصطلحات التي توفر أكثر النتائج ذات الصلة، تم إجراء عمليات بحث على موقع google scholar. ولم يتم إدراج الكتب أو فصول الكتب أو الرسائل الجامعية أو الأطروحات في هذا البحث.

واقترنت مراجعة الأدبيات على الدراسات مفتوحة المصدر المنشورة في السنوات العشر الماضية (2014-2024). وفي حين لم يتم تحديد الحدود الجغرافية بشكل صريح، إلا أنه تم استخدام مصطلحات البحث لمحاولة تحديد الأوراق البحثية من العالم الإسلامي ومختلف مناطق الدول الأعضاء في الإيسيسكو والسياقات المماثلة. واقترنت النتائج على 200 نتيجة لكل عملية بحث.

ولمعالجة التغطية الجغرافية المحدودة وتمثيل الدول الأعضاء في الإيسيسكو من المرحلة الأولى من عمليات البحث، أجريت أربع عمليات بحث إضافية مستهدفة جغرافيًا لتحديد الأوراق البحثية من الدول التي لم يشملها البحث الأصلي. وقد اقتصر هذا البحث التكميلي على 150 نتيجة إضافية لكل محور.

ومن أجل تنقيح النتائج الأولية، تم إجراء فرز يدوي للأوراق البحثية؛ حيث تمت مراجعة العناوين والملخصات لتحديد مدى ملاءمة الأوراق البحثية وما إذا كانت ستخضع بعد ذلك للتحقق من الجودة والتخطيط. وتهدف هذه العملية إلى التأكد من صلة مصطلحات البحث بالدراسة، ووضوح الموقع الجغرافي، وسهولة قراءة المراجع للدراسة، وتوفير تحليل مستفيض للنتائج المذكورة في الورقة البحثية. بعد الفرز الأولي، خضعت الأوراق البحثية لعملية ضمان الجودة النهائية حيث تم تقييمها بدقة من حيث التماسك المفاهيمي والتماسك المنهجي والجدوى العلمية والأخلاقيات، والتي أسفرت عن استبعاد الأوراق التي لا تستوفي هذه المعايير. وتم تحديد الأوراق المقبولة بشكل منهجي بناءً على نتائجها وسماتها الرئيسية.

تمت مراجعة ما مجموعه 1400 دراسة اختيرت من بينها 52 دراسة موزعة على الشكل التالي:

- 15 دراسة عن تحويل التعليم
- 9 دراسات حول التعليم الأخضر
- 17 دراسة عن التعليم في حالات الطوارئ
- 11 دراسة عن الرقمنة والذكاء الاصطناعي

وتجدر الإشارة إلى أن سبع دراسات من أصل سبع عشرة دراسة حول التعليم في حالات الطوارئ تم تحديدها من مراجعات سابقة للأدبيات وتم إدراجها نظرًا لصلتها بهذه المراجعة.

وتغطي الدراسات المدرجة في هذه المراجعة مجموعة من البلدان وبيئات الدراسات، بما في ذلك بنغلاديش والكاميرون وكوت ديفوار وغيانا وبنغلاديش والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب ونيجيريا وفلسطين والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسورينام وبلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تمت مراجعة دراسات متعددة البلدان، بما في ذلك دراسة متعددة البلدان تشمل المملكة العربية السعودية والأردن والكويت وليبيا والمغرب، ودراسة حول بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وعدة دراسات عن الأردن ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت هذه الدراسات مجموعة متنوعة من التصاميم المنهجية، بما في ذلك التجريبية، وشبه التجريبية، والمختلطة الأساليب، والمراجعات الكيفية والمنهجية.

وفيما يخص البحث عن الدراسات التجريبية التي تتناول السياسات والتدابير على المستوى الوطني، تم تحديد عدد قليل جدًا من الدراسات التي تستوفي هذا المعيار وعملية ضمان الجودة. وفي حين أن هذا يحد مما يمكن قوله حول السياسات والبرامج ذات الصلة بتحويل التعليم، إلا أن الثغرات المحددة في البحث توفر نظرة ثاقبة للمجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث. ويمكن النظر إلى مكان إجراء الدراسات وقاعدة الأدلة التي تستند إليها على أنها نتيجة قيمة في حد ذاتها.



تسلط دراسة عريبي وآخرون (2022) حول التمريض في المملكة العربية السعودية، في إطار برنامج تحول القطاع الصحي 2030، الضوء على الدور المحوري لمهنة التمريض في إطار الرعاية الصحية. وتكشف الدراسة عن التحول من التدريب التقني التقليدي إلى نهج شامل يربط بين النظرية والتطبيق، ويسعى إلى تعزيز الكفاءات المهنية وتقوية الصلة بين المؤسسات الأكاديمية وخدمات الرعاية الصحية.

وتُظهر الرحلة التحويلية لتعليم التمريض في البحرين، كما وثقها عوض الله والمهندس والدراري (2018)، التنفيذ الناجح للبرامج القائمة على الكفاءة والمتمحورة حول الطالب. وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية لهذا التحويل دمج الوظائف المتعلقة بالصحة في المناهج الدراسية، وتكثيف التعاون بين التعليم وخدمات التمريض، وضمان التنمية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس، مما يضمن تجهيز الخريجين بشكل جيد يوافق متطلبات الرعاية الصحية الحديثة.

وتستكشف دراسة الشراري (2017) حول التعليم المحاسبي في الأردن كيفية تكيف الممارسات التعليمية مع الظروف الاقتصادية الأوسع نطاقاً وتأثيرها عليها. وباستخدام نهج بنائي، يكشف البحث أن تعليم المحاسبة في الأردن شديد التداخل مع المشهد الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. ويسلط البحث الضوء على الحاجة إلى منهج دراسي يعكس الخصخصة والتحديات الاقتصادية، ويزود الطلاب بالمهارات اللازمة للتعامل مع بيئة ديناميكية.

وبناءً على ما سبق، تؤكد هذه الدراسات على أهمية موازنة الاستراتيجيات التعليمية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهو مبدأ أساسي في جدول الأعمال العالمي لتحويل التعليم. ومن خلال دمج المهارات التقنية والتدريب العملي والاستجابة الثقافية، تعمل هذه التحولات التعليمية على تطوير قوة عاملة ماهرة وقادرة على التكيف وقادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

2.1.4 التعليم العالي والبحث

يعد التعليم العالي جزءاً أساسياً من جدول الأعمال العالمي لتحويل التعليم وتعزيز التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛ إذ إنه يساهم في إعداد قوى عاملة ماهرة، وينهض بالمعرفة، ويدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي. كما يدعم جدول الأعمال التدويل، ويعزز تبادل الأفكار، والتنقل الأكاديمي، والاعتراف بالمؤهلات. وتعمل مبادرة التعليم من أجل المواطنة العالمية على دعم المتعلمين لمعالجة القضايا العالمية وتعزيز التعايش السلمي.

وفي ورقته العلمية، يسلط الشراري (2018) الضوء على التقدم السريع الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها "مركزاً تعليمياً" يهتدي بالليبرالية الجديدة وضمان الجودة والتدويل. كما يشير الباحث إلى وجود تضاد بين المكانة الدولية وتنمية المهارات المحلية؛ حيث إن اختلاف حوكمة المؤسسات يشكل عائقاً. ويمكن للتكامل الإقليمي أن يعزز جهود التدويل في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويقدم الأغطش وخضرا (2019) إطار عمل لتقييم تدويل التعليم العالي في المنطقة العربية، مع التركيز على التنقل والتعاون في البرامج والشراكات والتدريب الداخلي والتعاون البحثي. وتجسد الجامعة الألمانية الأردنية نموذجاً للتدويل الناجح؛ حيث تبين كيف يساهم تنقل الطلاب والموظفين والمناهج المشتركة والتبادل في تنمية المهارات والتكامل الثقافي.



3.1.4 الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين

يتماشى جدول الأعمال العالمي لتحويل التعليم، بالتركيز على الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين، بشكل وثيق مع الدراسات الحديثة التي تبحث في ديناميكيات التعليم والجنسين في مختلف المناطق. وتوضح هذه الدراسات الإمكانيات التحويلية للتعليم في دفع عجلة التمكين الاجتماعي والاقتصادي والتمكين القائم على النوع الاجتماعي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من النجاح في سياقات مختلفة.

ويتناول تزاناتوس (2024) العلاقة المعقدة بين التعليم والنوع الاجتماعي والتحول الاجتماعي في الدول العربية؛ إذ تم إحراز تقدم اجتماعي ملحوظ، على الرغم من القيود الاقتصادية والسياسية وتفاوت مستويات هذا التقدم. ويجادل تزاناتوس بأن بطء وتيرة التغيير قد يعود جزئيًا إلى عدم قدرة النظام التعليمي على الوصول بشكل كامل إلى الفئات ذات الدخل المنخفض والفرص المحدودة التي يوفرها النظام الاقتصادي. ويشير الكاتب أيضًا إلى أن وجهات نظر المرأة العربية التي تشكلها ظروفها الاقتصادية والقانونية هي استجابات عقلانية لبيئتها. فكلما أصبحت دول المنطقة أكثر ثراءً وتعليمًا، ازدادت في المقابل الزيادة في دعم الديمقراطية والمشاركة المدنية، إلى جانب تراجع القيم الأبوية.

ويتطرق يابلالي (2023) إلى إصلاح التعليم في السودان لعام 1998، الذي هدف إلى تحسين النتائج التعليمية ورفاه النساء والأطفال من خلال توسيع نطاق التعليم الابتدائي وفرض إلزاميته. وفي حين أدى الإصلاح إلى ارتفاع معدلات إكمال التعليم الابتدائي وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلا أنه لم يعزز بشكل كبير معدلات المشاركة الإجمالية في التعليم. ويحدد يابلالي عدة تحديات، بما في ذلك التباينات الجغرافية في البنية التحتية التعليمية، والحوجز الاقتصادية، والمعايير الثقافية التي غالبًا ما تتعارض مع سياسات التعليم الرسمي. وتوصي الدراسة باستكمال إصلاحات التعليم بالاستثمار في البنية التحتية، لا سيما في المناطق الريفية، وبسياسات تعالج قضايا مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر. كما تم تسليط الضوء على مشاركة المنظمات غير الحكومية باعتبارها حاسمة في تحدي المعايير السائدة ودعم مشاركة أوسع في التعليم.

في سياق المملكة العربية السعودية، يدرس أحمد (2020) التقدم المحرز في تعليم المرأة وأثره على فرص تمكينها. فمنذ ستينيات القرن الماضي، بُذلت جهود كبيرة لزيادة فرص حصول الفتيات على التعليم وتقليص الفجوة بين الجنسين، ليصبح التعليم، بحلول الثمانينيات، متاحًا لجميع الفتيات السعوديات، مما أدى إلى زيادة التحاق الإناث بالجامعات. ويؤكد أحمد على التزام الحكومة السعودية الكبير بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التعليم، مما يدل على نهج استباقي في هذا المجال.

ويقدم فانيران وأونوديوي وأديبايو (2019) تحليلًا نقديًا لمحو أمية الشباب في نيجيريا، مسلطين الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدد معالم المخرجات التربوية. وتكشف دراستهم أن النوع الاجتماعي، لا سيما في شمال نيجيريا، يؤدي دورًا حاسمًا في التفاوتات التعليمية؛ حيث تقيد المعايير الثقافية بشكل كبير وصول الفتيات إلى التعليم. وتدعو الدراسة إلى وضع سياسات تعمل على تحسين جودة التعليم في المناطق المهمشة، وزيادة فرص حصول الفتيات على التعليم، واستهداف الأسر المحرومة، بما يتماشى مع الجهود العالمية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما تشير النتائج إلى أن معالجة هذه التحديات من خلال سياسات شاملة ومراعية للاعتبارات الثقافية يمكن أن يساهم في محو الأمية الشامل وتحقيق المساواة في التعليم في نيجيريا.



وتؤكد مجمل هذه الدراسات على الحاجة إلى مقارنة شاملة لإصلاح التعليم تأخذ بعين الاعتبار العوائق الهيكلية والثقافية على حدٍ سواء، مع الإقرار بصعوبة الجمع بين التعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي والنوع الاجتماعي في سياقات إقليمية مختلفة.

4.1.4 المدرسون

إن المدرسين نواة كل نظام تعليمي، فهم الدعامة الأساسية للحق في التعليم بالإضافة إلى تأثيرهم الكبير على تعلم الطلاب ورفاهتهم. ويعتمد التحويل الناجح للتعليم على تقديم تدريب جيد ينتج مدرسين مهنيين وملتزمين، وتوفير الحوافز والدعم الكافي ليكونوا قادرين على نقل معارفهم، بل وتوجيه الطلاب ليصبحوا مفكرين نقديين قادرين على التفكير في القضايا العالمية كما المحلية، مما يعزز مساعي تكوين جيل من المواطنين الملتزمين ببناء عالم مستدام وعادل وسلمي وشامل للجميع.

لا يختلف اثنان على ضرورة إجراء إصلاحات في برامج تعليم المدرسين لتلبية متطلبات تحويل التعليم. وفي هذا الصدد، يشدد أوري وبلانشارد (2015) على أن السياسات التعليمية في سورينام لا تتماشى حاليًا مع متطلبات التنمية المستدامة، مما يعيق جهود البلاد للتحاق بركب المجتمع الدولي القائم على الرقمنة وتبادل المعلومات. ويدعو الباحثان إلى إجراء إصلاحات شاملة في المناهج الدراسية وتعليم المدرسين، ويقترحان دمج النظرية مع الممارسة، وإقامة شراكات بين المدارس ومؤسسات التدريب، واعتماد أنظمة التوجيه. وتهدف هذه الإصلاحات، التي تتماشى مع مبادئ جدول أعمال القرن 21، إلى جعل تعليم المدرسين حجر الزاوية في التنمية المستدامة في سورينام.

على الصعيد العالمي، ترتبط جودة التعليم ارتباطًا وثيقًا بمؤهلات المدرسين. غير أنه يتم تسجيل تفاوتات كبيرة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل حيث تكون نسبة المدرسين الذين يستوفون الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة أقل بكثير، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تحسين تعليم المدرسين، كما أبرزت ذلك فرقة العمل المعنية بالمدرسين التابعة لمعهد اليونسكو للإحصاء (2021).

يشدد الزهراني (2015) على أهمية دمج التكنولوجيا في تعليم المدرسين في المملكة العربية السعودية، ويحدد الفجوة بين السياسة والممارسة؛ حيث تتماشى توصياته الخاصة بالنماذج التربوية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا والقيادة الفعالة مع الأجندة العالمية لتحويل التعليم، والتي تؤكد على ضرورة التدريب الشامل للمدرسين في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني. وتؤكد مواءمة هذه التوصيات مع التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2023 وتقرير عام 2024 بشأن تحويل التعليم نحو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على الدور الحيوي للمدرسين المُعدّين إعدادًا جيدًا في تشكيل مستقبل التعليم، لا سيما في سياق المجتمعات الرقمية.

5.1.4 التعليم من أجل المواطنة العالمية

إن تحويل التعليم أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 4.7، والذي يؤكد على ضرورة تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية. ويشجع جدول أعمال تحويل التعليم على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة لتمكين المتعلمين من فهم التحديات العالمية والتعاون على إيجاد حلول لها، وبالتالي تعزيز التعايش السلمي على مستوى العالم (UNESCO, 2023c).



وساهم أستاذاني وهادي سابترا (2024) في هذا المطلب من خلال تناولهما لموضوع الإدماج في التربية على السلام في مناهج العالم الإسلامي؛ إذ تحدد دراستهما الكيفية، التي تنبني على مراجعة منهجية للأدبيات، خمس مقاربات رئيسية وهي: مناهج قائمة على الحوار لتشجيع الحوار المفتوح لتحقيق التفاهم وحل النزاعات؛ والتعليم القائم على القيم والذي يعمل على إرساء القيم الأساسية كاللسامح والتعاطف في المناهج التعليمية؛ وبرامج المهارات الحياتية والتي تهدف إلى تعزيز المهارات الحياتية للأفراد الذين يعيشون في مناطق ما بعد النزاع؛ وتعديل المناهج الوطنية، وهي مقارنة تهدف إلى تكييف المناهج الوطنية لإدماج عناصر التربية على السلام، والمناهج القائمة على التعددية الثقافية لتعزيز احترام التنوع الثقافي والتفاهم بين الثقافات.

وفي نطاق متصل، يرى نجودزيبا (2023) أن إدماج السلام هو أحد أسس تحويل عمليات التعلم في إفريقيا؛ حيث يصبح التعليم، عند اقترانه بمبادئ السلام، أداة متينة لبناء الشعوب وتعزيز الإدماج الاجتماعي. غير أن الواقع المتسم بالعديد من التحديات كالفساد وضعف الحوكمة والصراعات حدّ من نجاعة المؤسسات التعليمية الإفريقية. ولتجاوز هذه التحديات، يدعو نجودزيبا إلى إصلاح منهجي للتعليم، مع التركيز على التعليم من أجل السلام كمحور رئيس للأنشطة المؤسسية؛ إذ تعد القيم المرتبطة بالتعليم من أجل السلام، من قبيل السلوك الحسن والنظام والتضامن والمساواة واحترام التنوع، عنصرًا محوريًا من أجل إرساء ثقافة السلام بين المجتمعات. كما يشدد نجودزيبا على أهمية القيادات الإدارية والدينية في تفعيل هذه الإصلاحات بطريقة مستدامة تحترم السياق الثقافي الفريد للقارة. ويدعو نجودزيبا أيضًا إلى اتباع نهج شامل للتربية من أجل السلام، بما في ذلك الحملات الهادفة والمبادرات الأكاديمية والتدريب المكثف للمدرسين حول المحاور المتعلقة بالسلام. ومن خلال إدراج السلام في صميم النظام التعليمي، يتصور نجودزيبا أفريقيا حيث لا يقتصر الأمر على تعليم المواطنين فحسب، بل يتشبعون أيضًا بالقيم اللازمة للعيش السلمي والمنتج، مما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء القارة.

تؤكد هذه الاستراتيجيات على إمكانية دمج التربية من أجل السلام بشكل فعال في بيئات تعليمية متنوعة، مما يثري إطارها المفاهيمي ويعزز التعايش المتناغم. وبالتالي، فإن التعليم التحويلي، الذي يشمل كلاً من التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية، أمر حيوي في تنشئة مواطنين عالميين مسؤولين.

2.4 التعليم الأخضر في الدول الأعضاء في الإيسيسكو

يساهم التعليم الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتحديدًا الهدف 4.7 بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)؛ إذ تعمل أجندة تحويل التعليم على تحقيق هذا الهدف من خلال معالجة التحديات الملحة التي يواجهها كوكب الأرض ومواجهة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية وفقًا لمقاربة شاملة بهدف الحد من المعدلات الكارثية للاحتباس الحراري. وفي هذا الصدد، يهدف برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تعزيز التحول الفردي والمجتمعي اللازم من خلال العمل كداعم عالمي، وتعزيز القدرات الحكومية، وتشجيع التعليم الجيد في مجال تغير المناخ. ويشجع برنامج تحويل التعليم على اتباع نهج تحويلية من خلال تبادل المعرفة والتوجيه في مجال السياسات والدعم الفني وبرامج التعليم غير الرسمي المبتكرة.



وفي هذا السياق، تطرقنا لتسع أوراق بحثية استوفت معايير التقرير وكانت حول التعليم الأخضر، وهي دراسات تم نشرها في الفترة ما بين 2014 و2024. وتركز هذه الدراسات على عدة دول وهي الكاميرون وغيانا واندونيسيا وباكستان وفلسطين والمملكة العربية السعودية وسورينام. كما أدرجنا دراسة حول بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستخدم هذه الدراسات منهجيات متنوعة، بما في ذلك التصاميم الكيفية والكمية.

وقد تزايد عدد البحوث الأكاديمية المنشورة حول التعليم الأخضر في السنوات الأخيرة. فمنذ اتفاق باريس لعام 2015، تزايد الوعي والعمل السياسي من قبل جميع الأطراف المعنية، مما زاد من ضرورة التركيز على الأدبيات الحديثة. وينطبق هذا بشكل خاص على الدراسات التي تتناول هذه الإشكالية في إطار تحويل التعليم، وهو ما تعكسه الأدبيات التي تمت مراجعتها، فباستثناء دراسة واحدة من عام 2015، تم نشر كافة الدراسات ما بين عامي 2021 و2024. كما لاحظنا ندرة في البحوث التي تتناول هذا الموضوع في كل بلد على حدة؛ حيث غالبًا ما يُتطرق للموضوع على الصعيد العالمي. وقد تمحور مراجعة الأدبيات حول الركائز الأساسية لتحويل التعليم وهي: تخضير المدارس؛ وتخضير المناهج الدراسية؛ وتخضير قدرات تدريب المدرسين ونظم التعليم؛ وتخضير المجتمعات المحلية.

1.2.4 تخضير المدارس

تتمثل الرؤية الخاصة بتخضير المدارس على مستوى العالم في ضمان حصول جميع المؤسسات التعليمية - بدءًا من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وحتى تعليم الكبار - على اعتماد "المدارس الخضراء". ويشمل ذلك تدريب المدرسين ومؤسسات التعليم العالي. ويتمثل الهدف الشامل في أن تتبنى كل دولة خطة اعتماد المدارس الخضراء، مع هدف حصول 50% على الأقل من المدارس والكليات والجامعات على هذا الاعتماد والعمل بشكل مستدام (UNESCO, 2024c).

وتنعكس هذه الرؤية في الممارسة العملية في ورقة الطاسان (2023) من جامعة الملك سعود حيث يقدم إطار عمل شامل للاستدامة البيئية في المؤسسات التعليمية، يدمج الطاقة الشمسية وتغيير السلوك وممارسات إعادة التدوير. ويتضمن إطار العمل استخدام أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وإعادة استخدام المياه في الري، وإعادة تدوير النفايات العضوية لإنشاء نظام بيئي مصغر داخل المدارس. وتتماشى هذه المقاربة مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تؤكد على الوعي البيئي واعتماد الطاقة النظيفة وخفض التكاليف التشغيلية. ويعتمد نجاح هذه المبادرة على التعاون بين المدارس والبلديات وهيئات إعادة التدوير، بالإضافة إلى الدعم المالي وحملات المناصرة. يؤكد بحث الطاسان على الدور الحاسم للمؤسسات التعليمية في تعزيز الممارسات المستدامة ومكافحة التغير المناخي، ويسلط الضوء على أهمية الجهود الجماعية والسياسات الداعمة لتنمية الأفراد والمجتمعات الواعية بيئيًا.

وعلى نحو مماثل، يمثل مشروع المدرسة الخضراء في سورينام، الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2013، خطوة هامة في دمج التعليم البيئي المستدام في المدارس الابتدائية في البلاد. وتهدف هذه المبادرة التي تمولها مؤسسة سورينام للمحافظة على البيئة ومؤسسة النفط الحكومية للتنمية المجتمعية وتنفيذها مؤسسة سورينام لإدارة النفايات (SUWAMA) إلى ترسيخ الممارسات المستدامة وتعزيز السلوك الإيجابي تجاه التنوع البيولوجي بين الطلاب الصغار. ويتميز هذا المشروع عن المناهج التقليدية بتركيزه على الأنشطة العملية والتطبيقية، مثل الحدائق المدرسية والفرق البيئية؛ إذ لا تقتصر هذه الأنشطة على تعزيز فهم



الطلاب للتنوع البيولوجي وإدارة النفايات والحفاظ على المياه وكفاءة الطاقة فحسب، بل تعزز أيضًا العمل الجماعي والمهارات الاجتماعية والإبداعية. وقد نجح المشروع في إقرار 286 مدرسة من أصل 333 مدرسة ابتدائية "مدارس خضراء"، مما يعكس تحولاً ثقافياً نحو تعزيز الإدارة البيئية في صفوف شباب سورينام (Somwaru, 2016). على الرغم من بعض التحديات، لاسيما في قياس مدى تحسن ممارسات استخدام المياه والطاقة، فقد أثر مشروع المدرسة الخضراء بشكل كبير على السلوك البيئي للطلاب، مما يوفر أساساً متيناً للتقدم المستقبلي في مجال التعليم البيئي. وإن من شأن الإدماج الرسمي المحتمل لهذا البرنامج في المناهج الدراسية الوطنية أن يضمن استدامة هذه الجهود وتعميمها، مما سيخلق جيلاً ملتزماً بالاستدامة البيئية.

2.2.4 تخضير المناهج

وتركز رؤية تخضير المناهج الدراسية على مقارنة التعلم مدى الحياة الذي يدمج التثقيف المناخي في المناهج الدراسية، والتعليم المهني والتقني، وتنمية المهارات المهنية، والممارسات التربوية. وتهدف هذه المقاربة إلى زيادة عدد البلدان التي تدمج التثقيف المناخي في مراحل ما قبل التعليم الابتدائي والابتدائي والثانوي بشكل كبير، وذلك لمضاعفة نسبة المشاركة الحالية التي تبلغ حوالي 45%. تتجسد هذه الرؤية في دراسة سالم وناجحه (2023)، تحت عنوان: "التغلب على تحديات تغير المناخ من خلال برامج التعليم المهني والتقني"، والتي تتناول مختلف الطرق التي يمكن للتعليم المهني والتقني من خلالها مواجهة تحديات تغير المناخ. ويسلط هذا البحث، الذي يستند إلى دراسة وصفية شارك فيها محاضرون وخبراء فلسطينيون في التعليم المهني والتقني، الضوء على الثغرات الكبيرة في مناهج وموارد التعليم المهني والتقني الحالية. ويدعو الباحثان إلى مواءمة المناهج الدراسية مع أهداف الاستدامة العالمية ومتطلبات سوق العمل العالمية، مع التأكيد على ضرورة تحديث الخطاب السياسي والتحديثات التجريبية بين الأطراف المعنية في التعليم والتدريب المهني والتقني. وخلصت الدراسة إلى أن توسيع نطاق برامج التعليم والتدريب المهني وتعزيز التدريب ودمج المحتوى المحين أمر ضروري لتعزيز التحول الإيجابي. كما أن التعاون بين المتخصصين في مجال برامج التدريب المهني والتقني والحكومات أمر بالغ الأهمية لصياغة تشريعات تتماشى مع مبادئ اليونسكو، بما يضمن مراجعة المناهج الدراسية باستمرار لتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية.

وقد ظل النقاش حول تغيّر المناخ مستمرًا على مدى عقد من الزمن، كما يوضح ذلك بينو وسيمونز (2014) في تقييمهما للمناهج الدراسية في غيانا. وتكشف دراستهما، التي تضمنت تدقيقًا للمناهج الدراسية، واستطلاعات رأي المدرسين، ومراجعات للسياسات، عن وجود فجوة كبيرة في تغطية تغير المناخ في مناهج العلوم والدراسات الاجتماعية الحالية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها المناهج الدراسية مثل العبء الزائد، ونقص حوافز المدرسين، وغياب إطار متماسك للسياسات، فإن المدرسين حريصون على دمج تعليم تغير المناخ. ويؤكد الباحثان على الحاجة إلى سياسة وطنية لضمان اتباع نهج منظم ومنسق، إلى جانب تدريب شامل للمدرسين لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة. كما يدعو الباحثان إلى إقامة شراكات بين المدرسين والممارسين لتعزيز توافر الموارد ووضع قضايا تغير المناخ في سياقها. وتؤكد النتائج التي توصلوا إليها على الأهمية العالمية لإعداد أجيال المستقبل للتصدي لتغير المناخ، مع رؤية محددة ذات قيمة للمدرسين في الكاريبي الذين يواجهون تحديات مماثلة.



3.2.4 تخضير تدريب المدرسين وقدرات أنظمة التعليم

ويعد تخضير تدريب المدرسين الذي يدمج التعليم المناخي في برامج التدريب القبلي والمستمر خطوة مهمة في تعزيز قدرات القيادات التربوية والأطراف المعنية في مجال التعليم. ويتمثل الهدف الأساسي في ضمان أن يكون كل مسؤول تربوي ومدرس واحد على الأقل في كل مدرسة مجهزين لدمج التعليم المناخي في ممارساتهم التعليمية. ويعتبر دليل اليونسكو لإدراج التعليم التحويلي في تدريب المدرسين قبل الخدمة: دليل للجامعات ومؤسسات تدريب المدرسين في المنطقة العربية بمثابة مرجع رئيس في السياق العربي؛ حيث يقدم إرشادات حول كيفية تضمين التعليم المناخي بفعالية في برامج تدريب المدرسين.

وكشف استعراض أولي للأدبيات الحديثة عن ندرة الدراسات التي تقيّم بشكل شامل فعالية السياسات أو الممارسات في مجال تخضير تدريب المدرسين، ما استدعى بحثًا أكثر تركيزًا يتضمن سياقات قطرية محددة والذي أسفر عن عدة مصادر، لا سيما في مجال التدريب المستمر للمدرسين. وتتمثل إحدى الدراسات المهمة في مقالة امباه (2024) بعنوان: "التباينات في التصورات الأكاديمية لتغير المناخ وانعكاساتها على التعليم في مجال تغير المناخ"، والتي تبحث في تأثير وجهات النظر الأكاديمية المتنوعة على التعليم في مجال تغير المناخ في إحدى جامعات الكاميرون. يسلط بحث امباه الضوء على التصورات المتنوعة التي يحملها الأكاديميون، والتي تتنوع بين وجهات النظر العلمية والثقافية والملاحظة. ويؤكد هذا التنوع على الحاجة إلى إطار تعليمي مرن وشامل يمكن أن يستوعب وجهات النظر المختلفة لتعزيز فعالية التعليم المجتمعي الشامل. وترتكز هذه الدراسة على مفهوم باولو فريري (1970) للوعي النقدي الذي يدعو إلى اتباع نهج تعليمي يشجع المتعلمين على الانخراط النقدي في تعقيدات تغير المناخ. وتتمثل المساهمة الرئيسية لدراسة امباه في اقتراح إطار عمل شامل يدمج البيانات العلمية والسياقات الثقافية والملاحظات البيئية المحلية. ويكتسي هذا الإطار أهمية خاصة بالنسبة للبيئات التعليمية في جنوب الكرة الأرضية؛ حيث يوجد وعي متزايد بأهمية دمج معارف السكان الأصليين في التعليم البيئي. وتؤكد دراسة امباه أيضًا على أن التصورات الأكاديمية تؤدي دورًا مهمًا في تشكيل محتوى التعليم البيئي الشامل وتقديمه، وتبرز أهمية هذه التصورات في تطوير برامج فعالة للتعليم البيئي. وبالرغم من أن الدراسة تستند إلى حالة واحدة في إحدى الجامعات الكاميرونية، مما يحد من إمكانية تعميمها، إلا أنها تقدم رؤى قيمة حول تقاطع التصورات الأكاديمية والثقافية المجتمعي في مجال المناخ. ويقدم الإطار المقترح نهجًا عمليًا للمدرسين لتعزيز التفكير النقدي واتخاذ القرارات المستنيرة بين الطلاب. ولا يسهم هذا البحث في إثراء النقاش حول التعليم المناخي فحسب، بل يقترح أيضًا توجهات للدراسات المستقبلية، ويدعو إلى اتباع نهج أكثر شمولاً ودقة في السياق في التعليم المناخي الذي يمكن المدرسين والطلاب على حد سواء.

4.2.4 تخضير المجتمعات

تتمثل الرؤية الخاصة بتخضير المجتمعات المحلية في إشراك المجتمع بأكمله من خلال دمج التعليم المناخي في التعلم مدى الحياة، لا سيما من خلال مراكز التعلم المجتمعية ومدن التعلم. وتهدف الرؤية إلى حث كافة البلدان على تقاسم ثلاث طرق مختلفة على الأقل لإتاحة فرص التعلم للبالغين خارج نظام التعليم الرسمي، مما يساعدهم على تطوير المهارات والمواقف والإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة المجتمع على التكيف لمواجهة تغير المناخ.



وتعد المعلومات والإحصائيات أمرًا بالغ الأهمية في التصدي لتغير المناخ، مما يجعل مسألة التوعية ضرورية. وتُظهر الأبحاث أن الشخص الأكثر تعليمًا يكون أكثر وعيًا بتغير المناخ وأكثر استعدادًا للعمل على مواجهته. وتظهر ورقة بحثية بعنوان: "هل يؤدي التعليم العالي إلى انخفاض التلوث البيئي؟ أدلة جديدة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام بيانات اللوحة الاقتصادية القياسية" من إعداد الزوين وآخرين (2024)، العلاقة بين التعليم العالي والتلوث البيئي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2000 إلى 2018. باستخدام اختبارات جذر الوحدة، واختبار كاو للتكامل المشترك، والأثر الثابت للمربعات الصغرى المعممة GLS، والمربعات الصغرى المعدلة كليًا FMOLS، والمربعات الصغرى الديناميكية DOLS. وتتناول الدراسة آثار التعليم العالي، والعولمة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والسكان على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ حيث تشير النتائج إلى مساهمة التعليم العالي والعولمة والسكان في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المدى الطويل، بينما يزيد النمو الاقتصادي من هذه الانبعاثات، وهي الخلاصات التي تُخالف فرضية منحني كوزنيتس البيئي "EKC" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتسلط الدراسة الضوء على الآثار المهمة المترتبة على السياسات، وتحث الحكومات على الاستثمار في التعليم العالي ودمج التعليم البيئي في المناهج الدراسية الأكاديمية. وتشمل التوصيات إنشاء برامج للتبادل والمنح الدراسية، وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومواءمة المبادرات التعليمية مع الأهداف الإنمائية الاستراتيجية للأمم المتحدة. وتدعو الورقة البحثية إلى الابتكار والبحث العلمي في المجالات البيئية، مع توفير الحكومات للحوافز المالية وتشجيع الشراكات بين القطاعين الأكاديمي والتجاري. كما تؤكد على أهمية تعزيز تمويل التعليم العالي، وتشجيع الممارسات المستدامة، وتحسين الوعي البيئي للتخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. فضلًا عن ذلك، تدعو الدراسة صانعي السياسات إلى دمج هذه النتائج في البرامج التعليمية والجهود البحثية لمواجهة التحديات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعزيزًا لهذه النقطة، تتناول دراسة "تقييم أثر التعليم البيئي على السلوك الصديق للبيئة لطلاب الجامعات في باكستان: أدوار المسؤولية البيئية والقيم الإسلامية" التي أجراها بيغوم وآخرون (2021) تأثير التعليم البيئي على السلوك البيئي لطلاب الجامعات. واستعانت الدراسة ببيانات من 413 طالبًا، خلصت من خلالها أن التعليم البيئي يؤثر إيجابًا على سلوكيات الطلاب الصديقة للبيئة، وذلك من خلال الإحساس بالمسؤولية البيئية والتحلي بالقيم الإسلامية. ويميل الطلاب الذين يتلقون تعليمًا بيئيًا إلى تبني سلوكيات صديقة للبيئة، ومن المرجح أن ينخرط الطلاب الذين لديهم قيم إسلامية قوية في مثل هذه السلوكيات. ويؤكد البحث على أهمية دمج التعليم البيئي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء لتعزيز الاستدامة، ويسلط الضوء على دور القيم الإسلامية في تعزيز المسؤولية البيئية بين الطلاب المسلمين. وتؤكد هذه النتائج على الدور الحاسم للتعليم البيئي في توجيه الطلاب نحو الممارسات المستدامة، وتشير إلى أنه ينبغي على مؤسسات التعليم العالي تعزيز التعليم البيئي والنظر في دمج القيم الدينية بطرق مناسبة قانونيًا وثقافيًا. وقد ظهرت مجموعة كبيرة من الأدبيات التي تركز على تقييم السياسات في مختلف البلدان لتحديد مدى استعدادها لدعم مناهج التعليم التحويلي، لا سيما في مجال التعليم الأخضر. ويتجلى هذا الاهتمام المتزايد في دراسات مثل تلك التي أجراها تانغ (2024) وعيسى وهارفي (2022)، والتي تقدم رؤى نقدية حول دمج التعليم المتعلق بتغير المناخ والتعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن أطر التعليم الوطنية.



وتقدم دراسة تانغ (2024) تحليلاً شاملاً للتعليم في مجال التغير المناخي ضمن أطر سياسات تغير المناخ والتعليم في إندونيسيا. ومن خلال التحليل الموضوعي لعشرين نصاً من نصوص سياسات تغير المناخ، واثني عشر نصاً من نصوص سياسات التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي، وسبع عشرة مقابلة مع الخبراء، تسلط الدراسة الضوء على التناقضات الكبيرة بين هذين المجالين من مجالات السياسات. ومن هنا تبرز أربعة مواضيع رئيسية وهي: تهميش اتفاقية تغير المناخ، ونقص جوانب التوافق بين السياسات والأطراف المعنية، والقيم الاقتصادية السائدة، والنظرة المستقبلية المتفائلة. ويكشف تحليل هذه المعطيات عن ضعف إدماج التعليم في مجال تغير المناخ في السياسات الحالية مع التركيز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية على حساب أهداف الاستدامة. على الرغم من هذه التحديات، تقدم الدراسة نظرة مستقبلية إيجابية للتعليم في مجال تغير المناخ في إندونيسيا، نتيجة لاعتماد منهج مريديكا الذي يركز على التعلم المتمحور حول المتعلم والقائم على العمل ويقلل من عبء المناهج الدراسية، مما يتيح المزيد من المرونة لدمج التعليم المستمر في مجال تغير المناخ. كما يدعم مشروع تعزيز مواصفات الطالب في بانكاسيلا (P5) هذا الأمر من خلال تعزيز المواطنة العالمية والإبداع والتفكير النقدي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتشمل أبرز المبادرات خططاً لمنهج مخصص للتعليم في مجال التغير المناخي وبرامج تجريبية تم الشروع فيها في عام 2024، وبرنامج وحدة التعليم الآمن في حالات الكوارث، الذي يدمج التعليم المجتمعي والبيئي في التعليم الرسمي من خلال نهج تشاركي قائم على المشاركة ومراعاة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يعزز برنامج جائزة أدويوتا للمدارس الخضراء الوعي البيئي والممارسات المستدامة بين الطلاب والمجتمعات المحلية. وتؤكد الدراسة على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج متماسك في وضع سياسات التعليم المجتمعي المستدام، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وأهداف الاستدامة، ودمج التعليم المجتمعي المستدام في التعليم الرسمي. كما تدعو إلى إجراء المزيد من البحوث في سياقات اجتماعية واقتصادية وبيئية متنوعة لتعزيز فهم سياسات التعليم المجتمعي الشامل على مستوى العالم.

3.4 التعليم في حالات الطوارئ

تم تحديد سبعة عشر بحثاً استوفى معايير الدراسة حول التعليم في حالات الطوارئ، تم نشرها بين عامي 2017 و2024، تناولت جوانب متعددة كالسياسات والتدابير المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ في أفغانستان وكوت ديفوار والعراق وفلسطين وماليزيا والمملكة العربية السعودية والصومال وأوغندا. وشملت ثلاث دراسات متعددة البلدان بما في ذلك الأردن ولبنان، ودراسة واحدة متعددة البلدان عن الكويت ولبنان والمغرب وفلسطين وقطر، ودراسة واحدة متعددة البلدان عن مالي والنيجر وبوركينا فاسو، في حين تعذر تحديد أي دراسات من منطقة أمريكا اللاتينية. كما تمت دراسة ثمانية من الأوراق البحثية عن اللاجئين السوريين في لبنان، تناول معظمها موضوع التعليم في البلدان المضيفة، مما يشير إلى وجود اهتمام بحثي كبير في هذا المجال.

وتتسم المنهجيات المستخدمة في هذه الدراسات بالتنوع. وتتألف الدراسات من ست دراسات كمية، بما في ذلك دراسة شبه تجريبية واحدة وثلاث دراسات تجريبية (تجارب عشوائية مضبوطة)، وتسع دراسات كيفية، بما في ذلك ثلاث دراسات حالة. واستخدمت العديد من الدراسات الكيفية أساليب مثل إجراء المقابلات وإجراء مجموعات التركيز.



وقد تبين أن مختلف التدابير ذات الصلة بالتعليم في حالات الطوارئ التي تم تنفيذها في البلدان المضيفة، مثل المناهج والبرامج التعليمية، وتدابير الالتحاق بالمدارس، إجراءات التعليم الإلكتروني، تؤثر إيجاباً على الطلاب والمدرسين في مختلف المراحل التعليمية. ويأتي اتخاذ مثل هذه التدابير في وقت يتوسع فيه هذا النوع من التعليم، لا سيما فيما يتعلق بزيادة المشاركة والتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية. وتتمحور المراجعة التالية حول المحاور الرئيسة لبرامج التعليم والوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ؛ والإدماج والمساواة بين الجنسين في التعليم في حالات الطوارئ؛ والسياسات والجهات الفاعلة في حالات الطوارئ الوطنية.

1.3.4 برامج التعليم في حالات الطوارئ

يمكن للبرامج الاجتماعية-العاطفية الموجهة والمناهج العلاجية أن تكون فعالة في تحسين النتائج الاجتماعية-العاطفية والأكاديمية للأطفال في حالات الطوارئ (Brown et al., 2023; Forsberg and Schultz, 2023). ففي دراسة للبرنامج النفسي الاجتماعي الشامل "برنامج التعلم الأفضل المستوى 2" لطلاب المدارس الابتدائية في فلسطين، وجد فورسبرغ وشولتز (2022) آثاراً إيجابية على الأداء الأكاديمي المتصور ذاتياً للأطفال، والرفاه، والتنظيم الذاتي، والكفاءة الذاتية، والوظيفة التنفيذية، والأعراض المرتبطة بالتوتر، والأمل. وكان لذلك أيضاً آثار غير مباشرة على درجاتهم في اللغة العربية والرياضيات في الفصل الدراسي التالي.

وفي هذا السياق، يشدد براون وآخرون (2023) على ضرورة مراعاة مدة البرامج العلاجية بعناية؛ حيث خلصوا من خلال دراسة برنامج التعلم الاجتماعي العاطفي للاجئين السوريين في لبنان، أنه في حين أن الفترات المختلفة للبرامج لها نتائج إيجابية، إلا أنه يمكن تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية من خلال إدراج عدد أكبر من الأطفال بدلاً من تمديد مدة البرنامج.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التفكير في كيفية تنفيذ برامج التعليم في حالات الطوارئ لتجنب تعزيز التوترات القائمة أو مفاقتها. إذ وجد شانكس (2019)، في دراسة حول تعليم الأطفال النازحين داخلياً في العراق، أن توفير التعليم للنازحين داخلياً يتقاطع مع المناقشات حول السيطرة على الأراضي وقضايا المساواة والأمن القائم على الهوية. على هذا النحو، يقترح الباحث أن توفير التعليم للنازحين داخلياً يجب أن يكون مصمماً بعناية لمن يتلقونه ولعامّة السكان.

2.3.4 فرص الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ

على الرغم من تنوع البرامج الفعالة لدعم الأطفال في مجال التعليم في حالات الطوارئ، إلا أن الوصول إليها لا يزال عائقاً كبيراً. وتعد برامج التحويلات النقدية أحد التدابير التي يمكن أن تكون فعالة في معالجة هذه المشكلة؛ حيث أظهرت النتائج أن برنامج التحويلات النقدية "من إلى" للأطفال السوريين النازحين في لبنان قد أدى إلى زيادة إنفاق الأسر على التعليم في حالات الطوارئ وارتفاع نسبة الحضور المدرسي والمواظبة على الدراسة وتحسن نسبي في مستويات الصحة النفسية للأطفال (de Hoop, Morey, 2018; UNICEF Office of Research Innocenti and American Institute for Research, 2019; Seidenfeld, 2019). وقد تم تنفيذ البرنامج التجريبي من قبل وزارة التعليم والتعليم العالي، بالتعاون مع اليونيسف، ويؤشر إلى مقاربة ناجحة لزيادة فرص وصول الفتيات والفتيان إلى التعليم في حالات الطوارئ.



والجدير بالذكر أن إشكاليات الحصول على التعليم بين النازحين واللاجئين تمتد أيضًا إلى المراهقين والشباب، والتعليم العالي. ففي دراسة عن الشباب السوريين اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا، خلصت دراسة فينشام (2020) أن جميع المشاركين تقريبًا اعتبروا أن توفير التعليم العالي للاجئين كافي من حيث نطاق البرامج وعمقها. ومع ذلك، وعلى الرغم من توسيع نطاق الفرص من خلال استراتيجيات مختلفة، مثل المنح الدراسية والتعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج التعليم غير النظامي والتعلم عبر الإنترنت، لا تزال هناك مخاوف بشأن إمكانية الوصول والقدرة على التكيف.

وفي سياق متصل، يعد التعلم الإلكتروني نهجًا ناجحًا لمعالجة الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ عبر مستويات التعليم. فعلى سبيل المثال، أظهر برنامج التعليم في حالات الطوارئ عن بُعد "أهلاً سمس" نجاحه في تحسين النتائج التنموية للأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و6 سنوات في لبنان الذين استفادوا من برنامج (Global Ties for Children, 2023). ويقدم هذا دليلًا على أن نماذج التعليم عن بُعد يمكن أن تنجح ضمن الفئات العمرية المبكرة وأنه يمكن إشراك مقدمي الرعاية بنجاح في التعلم المبكر، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية. كما خلصت النتائج أيضًا إلى أن التعلم الإلكتروني كان فعالاً مثل التعليم وجهًا لوجه بين طلاب جامعة نجران من قبل رجب (2018)، الذي درس فعالية التعلم الإلكتروني في مناطق الحرب في المملكة العربية السعودية.

وغالبًا ما يتوقف الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ على توفير المدرسين. فقد أبرزت دراسة لأنيل وآخرون (2017) حول مدرسي التعليم المرن للاجئين في ماليزيا، فعالية التدريبات التي يقدمها الأقران والتي كانت بالفعالية نفسها للتدريبات المقدمة بطريقة مهنية، مما يشير إلى طريقة فعالة وكفؤة للوصول إلى المزيد من المدرسين في هذا المجال. كما يمكن أن يكون لتدابير التعليم المتكامل للأطفال آثار إيجابية غير مباشرة على المدرسين.

3.3.4 الإدماج والمساواة بين الجنسين في التعليم في حالات الطوارئ

من الممكن أن يملي نوع الطفل فرصه للحصول على التعليم في حالات الطوارئ؛ حيث غالبًا ما تواجه الفتيات والفتيان فرصًا وعوائق مختلفة تبعًا للعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وتشمل التدابير المختلفة لتزويد الأطفال بالتعليم في حالات الطوارئ مكونات المساواة بين الجنسين أو تكون مصممة خصيصًا لتكون مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة للجميع.

وسلط تقرير صادر عن اليونيسف (2021) يعرض حلولاً للحفاظ على تعليم الفتيات في حالات الطوارئ، الضوء على أمثلة ناجحة مختلفة لتدابير التعليم في حالات الطوارئ المراعية للنوع الاجتماعي في الدول الأعضاء بالإيسيسكو.

وتُظهر إحدى دراسات الحالة إمكانية تكييف البرامج التعليمية المتوفرة للفئات المهمشة من الأطفال للاستخدام في حالات الطوارئ لكل من الفتيات والفتيان. فعقب إغلاق المدارس نتيجة لجائحة كوفيد-19، تم تكييف برنامج "باس+" المعمول به بالفعل في حالات الأزمات في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا مع سياق حالة الطوارئ الجديدة. وشمل البرنامج، الذي نفذته منظمة "علم طفلاً" و"بلان إنترناشيونال كندا" ومؤسسة سترومي، برنامجًا تعليميًا مكثفًا مدته تسعة أشهر (مدارس سريعة) للأطفال غير الملحقين بالمدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و12 عامًا، و(فصول الفرصة الثانية) للطلاب في سن



التعليم الابتدائي في المناطق ذات الاحتياجات العالية. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، قام البرنامج بتوزيع كتيبات ذاتية التوجيه تراعي الفوارق بين الجنسين لتوفير استمرارية التعلم للفتيات اللواتي التحقن بالمدارس السريعة، مع التركيز على تعزيز مهارات ما قبل الجائحة ومحو الأمية والحساب وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي. وقد استفاد أكثر من 9,600 متعلم من هذا البرنامج؛ حيث أكمل 75% منهم كافة متطلبات البرنامج، وأكمل 90% منهم (91% من الفتيات و89% من الفتيان) امتحان الالتحاق بالمدارس الابتدائية، مما سهل إعادة إدماجهم في التعليم الرسمي (UNICEF, 2021). كما تؤكد مخرجات هذا البرنامج نجاعته حيث أدى دورًا أساسيًا في الحد من التسرب المدرسي ودعم استمرارية التعلم للأطفال في البلدان الثلاثة.

بالإضافة إلى ذلك، استهدف برنامج آخر نفذته منظمة بلان إنترناشيونال بالتعاون مع دبي العطاء دعم أسر اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أدجوماني ويومي في أوغندا. وسعى البرنامج الشامل لعدة قطاعات إلى معالجة عوائق جانب الطلب والعرض التي تواجهها المراهقات في مجال التعليم من خلال المشاركة مع كل من المجتمعات المحلية والمدارس. وشملت التدابير الرئيسية بناء مراحيض منفصلة لكل من الإناث والذكور، وتوفير مواد التدريس والتعلم، وتقديم تدريب للمدرسين مراعي للنوع الاجتماعي. وعمل البرنامج على إذكاء الوعي في المجتمعات المحلية حول أهمية تعليم الفتيات، وتشجيع مشاركتهم النشطة وتطوير مهاراتهم المستدامة. وشمل ذلك أيضًا عنصرًا يتعلق بإشراك الفتيان المراهقين كمدافعين عن المساواة بين الجنسين، وهو تدير ساهم في تحسين نسبة الالتحاق بالمدارس، لا سيما بين الفتيات والأطفال المهمشين. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت جودة التعليم في المدارس الابتدائية المستهدفة، وساهم في تعزيز الإنصاف بين الجنسين في هياكل الإدارة المجتمعية (UNICEF, 2021).

وعلى نحو مماثل، يمكن استخدام البرامج التي تشمل التعليم القائم على الإذاعة لتحسين نتائج تعلم الطلاب في المواد الأساسية، مثل محو الأمية والرياضيات والدراسات الاجتماعية. ويشير تقرير لليونسف (2021) إلى أنه يمكن استخدام مثل هذه البرامج لاستهداف الأطفال غير الملحقين بالمدارس، واستكمال التعليم الرسمي النظامي، والوصول إلى الأطفال المتأثرين بالنزاعات، بمن فيهم الفتيات، وهو ما يمكن ملاحظته في برنامج التعليم الإذاعي التفاعلي الذي تم تنفيذه في الصومال من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز تنمية التعليم. وقد أظهرت تقييمات البرنامج نجاعته في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ حيث تمكن في الوصول إلى 131,901 فتاة من خلال المواد التعليمية والتوعوية والتدريبية. ويُعزى نجاح البرنامج أيضًا إلى اشتراطهم أن تسعى المدارس ومراكز التعليم المشاركة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، الأمر الذي ينطوي على زيادة الوعي بأهمية تعليم الفتيات، وهو ما خوله أن يحسن بشكل فعال وبتكاليف زهيدة في كثير من الأحيان النتائج التعليمية للأطفال والفتيات في الحالات المتأثرة بالنزاعات، والحالات التي يصعب الوصول إليها وغيرها من حالات الطوارئ.

وفي الوقت الذي تتسم فيه السياسات والبرامج بأهمية حاسمة لضمان حصول الفتيات على التعليم الجيد في حالات الطوارئ، تكتسي دراسة مدى تأثير العوامل المجتمعية الأهمية ذاتها. وفي هذا الصدد، خلصت دراسة حول تأثير تداعيات النزاع على حصول الفتيات والفتيان على التعليم في أفغانستان، باستخدام بيانات من 2005-2007، أن مرونة المجتمع المحلي - الالتزام الجماعي للأعضاء المعبر عنه من خلال المساهمات المالية - يمكن أن تدعم معدلات التحاق الفتيات بالتعليم (Utsumi, 2022). ورغم هذه



الجهود، تم تسجيل فوارق مهمة بين المجتمعات الأكبر والأصغر حجمًا؛ حيث أثرت المرونة المجتمعية بشكل إيجابي على التحاق الفتيات بالتعليم في المجتمعات الأكبر حجمًا فقط.

4.3.4 السياسات والجهات الفاعلة في حالات الطوارئ الوطنية

في الوقت الذي تركز فيه العديد من البحوث التجريبية على التعليم في حالات الطوارئ في سياق البلدان المضيفة أو الشعوب النازحة داخليًا أو السكان اللاجئين، إلا أنه كثيرًا ما يتم إغفال حالات الطوارئ الوطنية غير المتوقعة، كما هو الحال بالنسبة لجائحة كوفيد-19. ففي دراسة حول السياسات التعليمية وعملية صنع القرار في الكويت ولبنان والمغرب وفلسطين وقطر أثناء جائحة كوفيد-19، وجد عرار وآخرون (2023) أنه في حين أن السياسات المنفذة أعطت الأولوية للصحة، إلا أنها أدت إلى نتائج غير متكافئة الأثر على الأطفال. ويقترح الباحثون أنه للحيلولة دون أن تؤدي سياسات التعليم في حالات الطوارئ إلى عدم المساواة القائمة أو تفاقمها، يجب على البلدان تعزيز قدراتها وتقوية أنظمتها - ليس فقط باعتبارها بلدانًا مضييفة للفئات الضعيفة من الأطفال، بل لحماية جميع مواطنيها من أي طوارئ يمكن أن تحدث.

على الرغم من أن المؤسسات التعليمية غالبًا ما تكون بمثابة أماكن آمنة للأطفال والطلاب أثناء حالات الطوارئ، إلا أنها قد تكون هي نفسها عرضة للتدمير في مثل هذه الحالات. وفي هذا السياق، قام جونسون وهوبا (2015) بدراسة إعادة بناء جامعة فيليكس هوفويت بوانيي الحكومية في كوت ديفوار، والتي دُمرت نتيجة الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها بشدة في عام 2013. وقد تناولت الدراسة عملية إعادة بناء الجامعة في أعقاب النزاع، وحللت التفاعل بين الحكومة والجامعة والجهات الفاعلة في الجامعة والطلاب، مع التركيز على تنفيذ القرارات والسياسات والممارسات الناتجة عن هذا التفاعل. وخلصت الدراسة إلى أن وزارة التعليم العالي، من خلال عملها على تركيز سلطتها على عملية إعادة البناء، تسببت في بعض الأحيان في استياء الجهات الفاعلة الأخرى في مجال السياسات التي شعرت بالحرمان من حقوقها. وشملت التحديات التي واجهت عملية إعادة الإعمار عدم توفر التعاون الكافي واختلاف ثقافات العمل بين مختلف الجهات الفاعلة، فضلاً عن اختلاف الطموحات في إعادة بناء الجامعة مقابل إصلاحها. ويخلص المؤلفان إلى أنه في حين أن عمليات إعادة البناء تعتمد في كثير من الأحيان على مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والحكومية في صياغة السياسات وصنع القرار بشكل فعال، فإن التنسيق الناجح بين مختلف الجهات الفاعلة هو أحد أكبر التحديات التي تواجه إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الفاعلة غير الحكومية تؤدي أدوارًا متزايدة كجهات معنية في التعليم في حالات الطوارئ (McCarthy, 2017; Menashy and Zakharia, 2017; Zakharia, 2020). وسجل ميناشي وزخاريا (2017) طفرة حديثة في مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين؛ حيث تمول المنظمات بشكل متزايد قطاع التعليم وتطور وتوزع الابتكارات التكنولوجية وتوفر التطوير المهني للعاملين في مجال التعليم. فضلاً عن ذلك، تشير دراسة زاخاريا (2020) حول اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا، إلى أن النخب المؤسسية تبرز كصانعي سياسات عالمية في مجال التعليم في حالات الطوارئ؛ حيث تقوم بتشكيل الخطاب من خلال المنتديات والفعاليات السياسية رفيعة المستوى وحوكمة الصناديق العالمية. وبينما قد يؤدي توسع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية الذين يصوغون ملامح التعليم في حالات الطوارئ إلى زيادة إمكانية الوصول إليه وتوافره، فإن هذا الأمر ينطوي على اعتبارات مهمة للحكومات وصانعي السياسات الذين يتعين عليهم التعامل مع العلاقات مع الجهات الفاعلة الناشئة.



4.4 الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الدول الأعضاء في الإيسيسكو

تم تحديد إحدى عشرة ورقة بحثية حول الرقمنة والذكاء الاصطناعي (AI) التي استوفت معايير الدراسة. وقد نُشرت الدراسات بين عامي 2019 و2024، وأُجريت في بنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا والمغرب ونيجيريا والمملكة العربية السعودية. كما تم تضمين مراجعات منهجية عن دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مراجعة منهجية عن المملكة العربية السعودية والأردن والكويت وليبيا والمغرب في حين تعذر تحديد أي دراسات من منطقة أمريكا اللاتينية.

وقد اعتمدت الدراسات مجموعة من المنهجيات لفحص الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التعليم. وشملت الدراسات المدرجة دراسة كيفية واحدة، وثلاث مراجعات منهجية، ودراستين مختلطتين، وست دراسات كمية. وتوفر هذه المجموعة من المنهجيات رؤية شاملة للمشهد البحثي الحالي حول هذا الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تحديد أي دراسات مضمونة الجودة في عملية مراجعة الأدبيات التي قيمت بشكل مباشر أثر السياسات الوطنية أو التدابير المتخذة ذات الصلة بالرقمنة أو الذكاء الاصطناعي على النظم التعليمية. ويمكن تفسير العدد المحدود من الدراسات التي تم تحديدها وطبيعة الدراسات التي تم تضمينها بحدائثة الرقمنة والذكاء الاصطناعي في النظم التعليمية. وتتناول كافة الدراسات المشمولة بالبحث، باستثناء دراسة منهجية واحدة، الرقمنة والذكاء الاصطناعي في سياق مؤسسات التعليم العالي، مما قد يشير إلى نقص البحوث حول الرقمنة والذكاء الاصطناعي في مستويات التعليم الأخرى. وقد تم تنظيم هذه المراجعة وفقاً للموضوعات الرئيسة للتعليم والتعلم وأنظمة التعليم؛ وتصورات الرقمنة وجاهزية الذكاء الاصطناعي؛ والإدماج والمساواة.

1.4.4 التعليم والتعلم والأنظمة التعليمية

وتعتبر الرقمنة ودمج الذكاء الاصطناعي من العمليات المعترف بها على نطاق واسع كعمليات تحويلية للنظام التعليمي. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الضرورة المتزايدة للبلدان لتطبيق أنظمة التعلم عبر الإنترنت. وبالتالي، أصبحت الحاجة الملحة لتطوير سياسات وتعزيز أنظمة الرقمنة ودمج الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع واضحة.

وأظهرت المعطيات المتوفرة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مؤسسات التعليم العالي له آثار إيجابية على التعلم والتعليم والأنظمة التعليمية. ففي مراجعة منهجية تناولت خصائص الذكاء الاصطناعي في دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)، تمكن فضل المولى والقاضي (2024) من مراجعة 32 دراسة حول هذا الموضوع، أكدت جميعها على دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز المخرجات التعليمية، ودعم عملية صنع القرار، وتطوير الأنظمة المؤسسية. والجدير بالذكر أنه لم تتطرق أي دراسة للآثار السلبية لاستخدام هذه التطبيقات.

كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية معالجة العوائق المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في التعليم العالي من أجل دمج التقنيات بشكل مناسب وفعال؛ إذ يركز المؤلفان إلى ضرورة معالجة التحديات المتعلقة بالتعقيد الهيكلي للغة العربية، وضعف المهارات التكنولوجية، وعدم كفاية البنية التحتية التكنولوجية، وصعوبة التخلي عن المقاربات التقليدية في التعليم (المرجع السابق).



ويتناول العتيبي والشهري (2023) الفرص والتحديات التي تنشأ عن تبني مخرجات التعلم القائمة على الذكاء الاصطناعي في معاهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. ويتناول المؤلفان إمكانيات الذكاء الاصطناعي على معالجة التحديات التعليمية الكبيرة، وتحويل منهجيات التعلم والتعليم، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف 2030. كما تسلط الدراسة الضوء على بعض التحديات المرتبطة بتنفيذ التعلم القائم على الذكاء الاصطناعي في سياق التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مما يؤكد حاجة المدرسين إلى اكتساب مهارات تكنولوجية جديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال بطريقة تربوية.

2.4.4 تصورات الرقمنة وجاهزية الذكاء الاصطناعي

بشكل عام، لم تتسع بعد رقعة تبني الرقمنة، ولا سيما استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، على الرغم من تسجيل الدراسات لوجود تصور إيجابي واسع النطاق لتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي (Herawati et al., 2019; Mohd et al., 2024). فمن خلال دراسة دور التقنيات التعليمية في تدريس اللغة العربية لطلاب الجامعات الماليزية، وجد محمد وآخرون (2019) أن الطلاب بشكل عام يرغبون في أن يدمج أساتذتهم التطبيقات والأدوات التكنولوجية في دروس اللغة العربية. ومن خلال تحليل إجابات الطلاب على الاستبيان، يتضح أنه على الرغم من أن بعض الطلاب لا يزالون يفضلون طرق التدريس التقليدية، إلا أن 85.6% من المشاركين يوافقون على أن استخدام التكنولوجيا سيحسن من خبراتهم في تعلم اللغة العربية (Mohd et al., 2019).

كما كشفت دراسة لجورجينا (2023) حول استخدام أدوات الترجمة من الفرنسية إلى الإيبو بمساعدة الحاسوب بين طلاب اللغة الفرنسية في مؤسسات التعليم العالي في جنوب شرق نيجيريا عن تصورات إيجابية للرقمنة؛ إذ تشير النتائج، التي تستعرض مدى اطلاع الطلاب على أدوات الترجمة واستخدامهم لها، إلى أنه في حين أن بعض الطلاب يستخدمون هذه الأدوات بشكل متقطع، فإن العديد منهم يدمجونها بانتظام في أعمال الترجمة لتحسين الدقة والكفاءة. وتسلط الدراسة الضوء أيضاً على التفضيلات الفردية لأدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب وتقتصر على أن تدعم مؤسسات التعليم العالي الطلاب في استخدام الأدوات بكفاءة.

وعبّر الطلاب عن تصورات مماثلة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، على الرغم من الفهم الناشئ للذكاء الاصطناعي وآثاره المحتملة على التعليم. فقد أظهرت نتائج دراسة أجريت حول تصورات الطلاب حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم في جامعة بنجكولو باندونيسيا، وجد هيراواتي وآخرون (2024) أن معظم الطلاب لديهم وجهة نظر إيجابية حول دمج الذكاء الاصطناعي في التعلم. وقد أعرب الطلاب المشاركون من كلية تدريب المدرسين والتربية عن نظرتهم للذكاء الاصطناعي كأداة يمكن أن تزيد من إمكانية الوصول إلى الموارد التعليمية وتثري خبراتهم التعليمية.

وفي الوقت الذي قد تكون فيه التصورات المتعلقة بدمج الذكاء الاصطناعي ورقمنة التعليم إيجابية، إلا أن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي مستعدون بدرجات متفاوتة لمزيد من الرقمنة في مؤسساتهم ولتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعلم والتعليم (Alnasib, 2023).

تناول النسيب (2023) مدى استعداد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل في المملكة العربية السعودية لدمج الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم التدريسية؛ حيث كشفت الدراسة أنه في حين يؤكد أعضاء هيئة التدريس في المتوسط جاهزية مؤسساتهم لتطبيق الذكاء الاصطناعي، إلا أن استعدادهم



الفردى لدمج الذكاء الاصطناعى كان مرتبًا بشكل كبير بمواقفهم تجاه الذكاء الاصطناعى وفوائده المتصورة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل اختلافات فى الاستعداد للذكاء الاصطناعى بناءً على النوع الاجتماعى والعمر والخبرة فى التدريس؛ حيث أظهر الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31 و40 عامًا، والمدرسون الذين لديهم مستويات أقل أو أعلى من الخبرة فى التدريس استعدادًا أكبر لدمج الذكاء الاصطناعى. وعلى الرغم من المواقف الإيجابية تجاه الذكاء الاصطناعى، عبّر أعضاء هيئة التدريس عن استعداد متواضع لدمجه فى تدريسهم بسبب محدودية المعرفة بالذكاء الاصطناعى، وعدم كفاية الموارد، وعدم كفاية فهمهم لفوائده.

3.4.4 الإدماج والمساواة

تقدم الرقمنة، فى ظل تزايد الإقبال على التعلم الإلكتروني والمنصات الإلكترونية، فرصًا وتحديات لإدماج الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى.

وتشير الدراسات إلى أن التعلم الإلكتروني من شأنه تعزيز التعليم والتعلم الشامل والتميز الأكاديمى فى أنظمة التعليم العالى من خلال توفير محتوى جذاب وبيئات تعلم تفاعلية عبر الإنترنت وأنظمة دعم شاملة (Airaj, 2022; Almakky, 2024). وبدراسة العلاقة بين تحديات الترجمة للطلاب الناطقين باللغة العربية والتعلم الإلكتروني فى مؤسسات التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية، توصل المكى (2024) إلى أن بيئات التعلم القائمة على الإنترنت المصممة بشكل جيد يمكن أن تحسن من عمليات التعلم الإلكتروني للطلاب الذين يعانون من مشكلات متعلقة بالترجمة. وتشير الدراسة إلى أن تطبيق مثل هذه التقنية يمكن أن يدعم الطلاب الناطقين باللغة العربية فى معالجة عوائق اللغة الإنجليزية.

وخلص كل من الصوي والكريم والطراونة (2021) من خلال مراجعة منهجية للأدبيات حول التكنولوجيا المساعدة للطلاب الذين يعانون من عسر القراءة فى الأردن والكويت وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية إلى الدور الهام الذى من شأن التكنولوجيا أن تؤديه لتحسين مهارات القراءة لدى الطلاب. وكشفت الدراسة أنه بينما تعمل التكنولوجيا المساعدة على تحسين الأداء والقدرات التعليمية للطلاب الذين يعانون من عسر القراءة، فإن بعض العناصر المكونة لها، مثل التصميم المرئى، أفادت جميع المستخدمين، بما فى ذلك أولئك الذين ليس لديهم احتياجات تعليمية محددة، ما يؤكد فاعلية عناصر التكنولوجيا المساعدة فى الاستجابة إلى توقعات كافة الطلاب، وليس فقط تعزيز إدماج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية المختلفة. ولم تذكر المراجعة المنهجية مستويات التعليم التى درستها الأوراق البحثية التى تمت مراجعتها.

كما أكد الباحثون أنه على الرغم من تركيز مراجعتهم المنهجية على أوراق بحثية من جميع الدول العربية، إلا أنه لم يتم تحديد سوى عشر أوراق بحثية فقط من الأردن والكويت وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية، أجري نصفها فى المملكة العربية السعودية، مما يشير إلى وجود تفاوت فى التغطية البحثية وتواضع الأبحاث التى تتطرق إلى موضوع التكنولوجيا المساعدة لعسر القراءة فى المنطقة.

كما تناولت دراسة العيرج (2022) حول نماذج التعليم والتعلم فى فترة جائحة كوفيد-19 فى جامعة القاضي عياض فى المغرب الآثار الإيجابية للتعلم الإلكتروني على التعليم والتعلم الأكاديمى فى أنظمة التعليم العالى، لا سيما من خلال استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية مع التعلم القائم على المشاريع.



كما تشير الدراسة إلى التحديات التي قد تنشأ في التعلم الإلكتروني والتي يمكن أن تؤثر على الطلاب بشكل مختلف اعتماداً على ظروفهم، مثل الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة وسرعة الإنترنت التي يمكن أن تؤثر على كيفية وصول الطلاب إلى الموارد الإلكترونية والتفاعل معها.

وقد أجريت دراسة مماثلة حول استخدام التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي خلال جائحة كوفيد-19 في بنغلاديش من قبل علام وفورهاد (2023)؛ حيث تناولت تأثير الوصول إلى التكنولوجيا على التحصيل الأكاديمي بين طلاب الجامعات. وتشير الدراسة إلى حصول نصف المشاركين فيها على هواتف ذكية في عام 2020 خلال الجائحة من خلال برنامج قروض ميسرة قدمته حكومة بنغلاديش، والذي قدم دعماً مالياً للطلاب الذين لا يملكون هواتف ذكية لشرائها، وذلك على شكل قروض بدون فوائد يتم سددها على أقساط. ومن خلال مقارنة التحصيل الأكاديمي للطلاب الذين حصلوا على الهواتف الذكية التي توفرها الحكومة وأولئك الذين لم يحصلوا عليها، سجل الباحثان أن التدخل يقلل من الفروق في التحصيل العلمي بين الطلاب ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعلى والأدنى، ما من شأنه أن يقلص التفاوت الأكاديمي على الرغم من اختلاف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية (المرجع السابق).

وأخيراً، تناولت دراسة أجراها الشراح وآخرون (2024) دور التكامل التكنولوجي في النهوض بجودة التعليم والتكافؤ بين الجنسين في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع رؤية 2030، خلصت نتائجها إلى أن نسبة كبيرة (55.7%) لديها إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد، مع استخدام 56.7% من المشاركين في الدراسة للأدوات الرقمية لتعزيز التعليم والتعلم. ويدرك 85.0% من المشاركين في الاستطلاع أهمية محو الأمية الرقمية والتعليم عبر الإنترنت في توسيع فرص التعليم، فيها عبر 75.9% من المشاركين عن وعيهم بالفوارق السائدة بين الجنسين، مشيرين إلى أن محدودية الوصول إلى الأدوات الرقمية تعيق المساواة.

5. النتائج والتوصيات الرئيسية

وانطلاقاً من الالتزامات الأولية التي تعهدت بها البلدان وصولاً إلى الدلائل المتعلقة بالطبيعة الديناميكية للالتزامات التي تم التعهد بها لتحويل التعليم، تظهر أنماط في أولويات قمة تحويل التعليم حسب مجموعات البلدان، فضلاً عن أمثلة عملية لإصلاحات واعدة في السياسات في نتائج الاستبيانات ومن الأدبيات.

لتلخيص ما تمت مناقشته، يعرض هذا القسم النتائج الرئيسية والممارسات الواعدة (استناداً إلى بيانات قمة تحويل التعليم والاستبيان والأدبيات)، ويقدم توصيات رفيعة المستوى قبل وضع خارطة طريق مستنيرة بالأدلة لتحويل التعليم في العالم الإسلامي.

1.5 أهم النتائج والممارسات الواعدة

تُظهر البيانات وإجابات الاستبيان الواردة هنا تركيزاً كبيراً على **التعلم والتحول الرقمي** في الدول الأعضاء في الإيسيسكو مما يعكس التزاماً قوياً بتكثيف التعليم مع العصر الرقمي. وقد نفذت دول مثل بنغلاديش وماليزيا استراتيجيات وطنية قوية للتعلم الرقمي، مما يدل على اعتماد المنصات الرقمية على نطاق واسع. وفي المقابل، تكشف الاستجابات على الاستبيان عن تحديات قائمة في البنية التحتية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض؛ حيث تعيق مشاكل الاتصال التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التعلم الرقمي. وتؤيد الأدبيات هذه النتائج؛ حيث تؤكد دراسات من المملكة العربية السعودية (Oraibi et al., 2022)



وبلدان أخرى على الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الرقمية لدعم مبادرات التعلّم الرقمي. وفي حين تشير البيانات المتعلقة بالتزامات قمة تحويل التعليم إلى التزام واسع النطاق بالتحول الرقمي، تسجل الأدبيات تباينًا في مدى نجاح هذه الجهود، لا سيما في المناطق التي تعاني من بنية تحتية غير كافية.

وقد أظهرت البيانات وإجابات الدراسة الاستقصائية التي تغطي مجالي **الحوكمة والتمويل** أن العديد من البلدان تعطي الأولوية لتعزيز حوكمة التعليم وتأمين التمويل المستدام. وتسلط بيانات الاستبيان الضوء على الدافع لتحسين التمويل المحلي وهيكل حوكمة التعليم لضمان كفاءة وفعالية الإنفاق العام على التعليم العام. وتدعم الأدبيات هذه الأولويات؛ حيث توضح دراسات مثل تلك التي أجريت في المغرب (Alsharari, 2018) وعمان نجاح إصلاحات الحوكمة من خلال مبادرات الشفافية وأنظمة إدارة الأداء. غير أن الأدبيات تحدد أيضًا القيود المالية باعتبارها تحديًا كبيرًا؛ حيث تواجه بعض البلدان، مثل باكستان، صعوبات في تأمين التمويل الكافي بسبب عبء الديون.

ويتجلى الالتزام القوي **بالإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين** بشكل واضح؛ حيث تقوم بلدان مثل الأردن وفلسطين بتنفيذ سياسات تهدف إلى الحد من الفوارق بين الجنسين وتعزيز المساواة في الحصول على التعليم. وفي المقابل، لا تزال هناك فجوات في إدماج هذه المبادئ بشكل كامل في السياسات الوطنية، لا سيما في الوصول إلى الفئات المهمشة. وتتسق دراسات مثل تلك التي أجراها تزانانوس (2024) ويايلالي (2023) مع المعطيات التي تظهر تفاوتًا بين التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين والعوائق الهيكلية التي تحد من وصول هذه الإصلاحات، لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض. كما تسلط الأدبيات الضوء على الحاجة إلى تدابير محددة الأهداف للتغلب على هذه العوائق وضمان إدماج أوسع نطاقًا.

وقد خطت دول مثل مصر وعمان والمغرب خطوات كبيرة لتحسين **تدريب المدرسين وتطويرهم المهني**. ويبدو التركيز على أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية واضحًا، إلى جانب الجهود المبذولة لتحسين ظروف عمل المدرسين. وتدعم الأدبيات هذه النتائج؛ حيث تؤكد على أهمية مواءمة تعليم المدرسين مع أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يسلط كل من أوري وبلانشارد (2015) في سورينام، والزهراني (2015) في المملكة العربية السعودية، الضوء على الحاجة إلى إصلاحات شاملة في تعليم المدرسين لإعدادهم بشكل أفضل لتلبية متطلبات المجتمعات الرقمية.

وفي مجال **الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة** (ECE)، تُظهر بيانات واستطلاعات قمة تحويل التعليم وضع دول مثل بنغلاديش والأردن وعمان استراتيجيات شاملة لتعميم الوصول إلى الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مع التركيز على تحسين جودة بيئات التعلم المبكر. وتسجل المعطيات وجود تحديات متعلقة بالتمويل والتنفيذ في بعض الدول الأعضاء، لا سيما الدول ذات الدخل المنخفض. وهو ما تؤكد الأدبيات حيث تبين الدراسات أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في إرساء أسس التعلم مدى الحياة. ومع ذلك، تشير الأدبيات إلى أن التنفيذ الفعال لا يزال يمثل تحديًا بسبب القيود المالية.

وأما في ما يخص **التعليم الأخضر**، تكتسب الجهود في هذا المجال، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى دمج الاستدامة البيئية في العمليات والمناهج الدراسية، زخمًا بين الدول الأعضاء في الإيسيسكو. فقد نفذت دول مثل المملكة العربية السعودية وسورينام أطر عمل شاملة لتعزيز الاستدامة في المؤسسات



التعليمية؛ حيث أدمجت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، الطاقة الشمسية وممارسات إعادة التدوير ومبادرات تغيير السلوك في المدارس كجزء من استراتيجية رؤية 2030، كما أشار الطاسان (2023). وفي سورينام، أثر مشروع المدرسة الخضراء في سورينام بشكل كبير على السلوك البيئي للطلاب، مما عزز ثقافة الاستدامة داخل المدارس الابتدائية (Somwaru, 2016). وتدعم الأدبيات هذه النتائج، وتسلط الضوء على أهمية تخضير المدارس كعنصر أساسي في التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD). وتوضح دراسات مثل تلك التي أجراها الطاسان (2023) في المملكة العربية السعودية وسوموارو (2016) في سورينام التكامل الناجح لممارسات الاستدامة البيئية في المدارس، والتي لا تعزز المسؤولية البيئية بين الطلاب فحسب، بل تدعم أيضًا أهداف الاستدامة الوطنية. وتؤكد الأدبيات على ضرورة تبني المؤسسات التعليمية للممارسات الخضراء، مثل استخدام الطاقة المتجددة وإعادة تدوير النفايات، للتخفيف من الآثار البيئية وتعزيز جيل من المواطنين الواعين بيئيًا.

2.5 إعداد خارطة طريق لتحويل التعليم

استنادًا إلى النتائج الرئيسية المتعلقة بالأولويات والممارسات الواعدة والتحديات التي تواجه تحويل التعليم، نعرض أدناه مجموعة من التوصيات الرئيسية المستمدة من الاستجابات على الاستبيان والأدبيات. وبناءً على هذه التوصيات، نقدم "خارطة طريق لمستقبل تحويل التعليم".

1.2.5 أهم التوصيات لتحويل أنظمة التعليم في العالم الإسلامي

تعزيز البنية التحتية الرقمية: تؤكد كل من المعطيات والأدبيات على الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، لاسيما في المناطق ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية. كما يتعين على الحكومات إعطاء الأولوية لتحسين الاتصال ووضع استراتيجيات وطنية تضمن الوصول العادل إلى أدوات التعلم الرقمي. وتعتبر هذه التوصية بالغة الأهمية للتغلب على تحديات البنية التحتية المحددة في هذا التقرير.

تعزيز الحوكمة والتمويل: تسلط الأدبيات الضوء على الحاجة إلى وضع موازنات قائمة على النتائج والإدارة المالية الشفافة في قطاع التعليم. وينبغي للبلدان مواصلة اعتماد أفضل الممارسات في مجال الحوكمة، كما يتضح من الحالات الناجحة في المغرب وعمان. وستساعد هذه المقاربة على معالجة القيود المالية التي تعيق التنفيذ الفعال للإصلاحات التعليمية.

تعزيز التعليم الشامل والمنصف: تؤكد كل من البلدان المعنية والأدبيات على أهمية دمج المساواة والإدماج بين الجنسين كجزء من تحويل التعليم. ويتعين على هذه البلدان اتخاذ تدابير محددة الهدف لمعالجة العوائق الهيكلية المذكورة في كل من الاستجابات على الاستبيان والدراسات مثل تلك التي أجراها ترانانتوس (2024). ويشمل ذلك تحسين وصول الفئات المهمشة إلى التعليم وضمان أن تعكس السياسات الوطنية الالتزام بالمساواة.

توسيع نطاق تطوير مهارات المدرسين وتعزيزه: يتوافق التركيز في التزامات القمة العالمية لتحويل التعليم على تحسين تدريب المدرسين مع دعوة الأدبيات إلى إجراء إصلاحات شاملة في مجال تعليم المدرسين. وينبغي أن تركز البلدان على تحديث برامج تدريب المدرسين، ودمج التكنولوجيا، وإنشاء أنظمة التطوير المهني المستمر. وهذا أمر ضروري لإعداد قوى عاملة في مجال التدريس معدة إعدادًا جيدًا وقادرة على مواجهة تحديات التعليم الحديث، كما أوضح أوري وبلانشارد (2015) والزهراني (2015).



زيادة الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: تعد الحاجة إلى توسيع نطاق الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أولوية مشتركة تنطبق لها كل من البيانات والأدبيات؛ إذ يتعين على الدول التركيز على تأمين التمويل الكافي لبرامج الطفولة المبكرة وضمان تنفيذها الفعال، لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض. وتعد هذه التوصية ضرورية لبناء أساس قوي للتعليم مدى الحياة ومعالجة تحديات التمويل المحددة في كل من البيانات والأدبيات.

تعزيز تخضير المدارس: تدعو كل من المعطيات والأدبيات إلى توسيع نطاق مبادرات تخضير المدارس في الدول الأعضاء في الإيسيسكو. وينبغي على الحكومات وضع وتنفيذ خطط وطنية لاعتماد المدارس الخضراء بهدف دمج التعليم البيئي والممارسات المستدامة في جميع المؤسسات التعليمية. ويشمل ذلك تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز نظم إدارة النفايات، ودمج الاستدامة في المناهج الدراسية. كما ينبغي للبلدان أيضًا تشجيع التعاون بين المدارس والبلديات والمنظمات البيئية لضمان نجاح هذه المبادرات، كما يتضح من النتائج الإيجابية في المملكة العربية السعودية وسورينام (Altassan, 2016; Somwaru, 2023).

2.2.5 خارطة طريق للانتقال من التزامات إلى ممارسات تحويل التعليم

تقدم خارطة الطريق هذه مقارنة مرحلية لتحويل أنظمة التعليم في العالم الإسلامي، مع التركيز على وضع الأسس وجهود التكامل والإدماج المنهجي والتحسين المستمر والقيادة العالمية. وتعتمد كل مرحلة من المراحل الأربع على النجاحات التي تحققتها المراحل السابقة، مما يضمن تحولاً شاملاً ومستداماً.

المرحلة الأولى (أول سنتين): إرساء الأسس

يمكن أن تستثمر هذه المرحلة لإرساء أساس متين للبنية التحتية التعليمية/الرقمية وتعزيز الحوكمة وتأمين التمويل المستدام وتحديث تدريب المدرسين. فخلال هذه المرحلة، ينبغي للبلدان إجراء عمليات جرد وطنية لتحديد الفجوات في البنية التحتية التعليمية/الرقمية وإطلاق مبادرات عامة لتحسين الخدمات التعليمية والاتصال بالإنترنت في المناطق المحرومة من الخدمات، ووضع استراتيجيات وطنية لضمان الوصول العادل إلى خدمات التعليم بما في ذلك منصات التعلم الرقمي. وفي الوقت ذاته، يمكن تحسين هياكل الحوكمة من خلال اعتماد جهود لزيادة الكفاءة في الإنفاق، مثل الموازنات القائمة على النتائج ونظم الإدارة المالية الشفافة. ويمكن أن تكون التجارب الإيجابية في الجزائر ومصر وغيانا وطاجيكستان والنمادج الناجحة في بلدان مثل المغرب وعمان بمثابة أطر لهذه الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحديث مناهج تعليم المدرسين لتشمل محو الأمية الرقمية وتدريب المدرسين على التخضير وغيرها من الأساليب التربوية الحديثة. ويمكن تقديم مثل هذا التدريب من خلال برامج التطوير المهني المستمر التي تتماشى مع الطموح اللاحق للمساواة بين الجنسين والإدماج وتوسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وجهود تعزيز المدارس الخضراء.

المرحلة الثانية (3-5 سنوات): الشمول والإدماج في المنظومة التعليمية

يمكن أن تركز هذه المرحلة على دمج المساواة بين الجنسين والشمول في النظام التعليمي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز تخضير المدارس. في كل حالة،



سيتم تحسين الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز النظام الذي تم الاضطلاع به في مرحلة وضع الأسس. ويمكن للدول اتخاذ تدابير محددة الهدف لإزالة العوائق التي تحول دون وصول الفئات المهمشة إلى التعليم، وضمان أن تعكس السياسات الوطنية الالتزامات المتعلقة بالمساواة، وتعزيز نظم الرصد لتتبع التقدم المحرز في مقاييس المساواة بين الجنسين والإدماج. أما فيما يتعلق بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فمن الأهمية بمكان توفير التمويل الكافي، لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية، وتقديم الخدمات وفق معايير الجودة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. علاوة على ذلك، يمكن دمج الاستدامة البيئية في العمليات المدرسية من خلال وضع خطط وطنية لاعتماد المدارس الخضراء - التعلم من الأمثلة في المملكة العربية السعودية وسورينام - وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وإدماج التعليم البيئي في المناهج الدراسية.

المرحلة الثالثة (5-9 سنوات): التحسين المستمر من خلال الابتكار وتعميم الممارسات الناجحة

ستتم في هذه المرحلة مراجعة أنظمة التعليم لتقييم الأساليب الجديدة للتطوير والابتكار المستمر وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة. ومن المرجح أن تستدعي هذه المرحلة التعزيز المستمر للبنية التحتية التعليمية/الرقمية واستدامة وتوسيع نطاق الممارسات التي أثبتت جدواها من المراحل السابقة من خارطة الطريق. ومع توفر الشروط التأسيسية لتحويل التعليم والجهود المبذولة لتعزيز الإدماج والتعلم المبكر والمدارس المستدامة، يمكن للحكومة التركيز على التحسينات المنهجية والابتكارات وتوسيع نطاقها. ومن شأن التحديث المنتظم للبنية التحتية الرقمية أن يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية وتنفيذ آليات استبقاء الآراء لتحسين بيئات التعلم الرقمي باستمرار؛ إذ يُمكن أن تبرز الحاجة إلى مزيد من البحوث والأدلة في هذه المرحلة لإثراء الممارسات والسياسات الجديدة حيث ستكون السياقات والظروف قد تغيرت إلى حد كبير بعد تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية، ليشمل ذلك تقييم المراحل السابقة، مع توسيع نطاق التجارب والبرامج الناجحة التي تم تنفيذها في هذه الخطوات من خارطة الطريق (أو تكيفها إذا لزم الأمر) خلال هذه المرحلة.

المرحلة الأخيرة (السنة العاشرة وما فوق): تقييم الجهود المشتركة لتحويل التعليم والأخذ بزمام الريادة العالمية

توفر المرحلة الأخيرة من خارطة الطريق فرصة لإجراء تقييم للجهود المشتركة لتحويل التعليم وتعزيز القيادة العالمية. فبالإضافة إلى دور التقييمات الدورية لكافة مبادرات البلدان طوال مراحل خارطة الطريق، والاستثمار الجيد للرؤى المستندة إلى البيانات في تحسين البرامج الناجحة وتوسيع نطاقها (انظر أيضاً أنشطة الرصد المشتركة في القسم 5.3)، يؤدي التقييم دورًا محوريًا في فهم الآثار الموحدة لإجراءات قمة تحويل التعليم المتخذة، حسب البلد، والنجاحات التي تحققت والتحديات التي تمت مواجهتها أثناء التنفيذ. وتعتبر تجارب السياسات الطبيعية وتقييمات العمليات أمثلة على الأساليب التي يمكن أن تجيب عن "ماهية" و"كيفية" إصلاحات النظم، ويمكن بعد ذلك مشاركة نتائج هذه الدراسات مع المجتمع العالمي للمساهمة في المعرفة العالمية حول إصلاح التعليم بشكل عام. وبناءً على جهودها المتضافرة لتحويل النظم التعليمية، يمكن للدول الأعضاء في الإيسيسكو أن تصبح رائدة عالميًا في مجال تحويل التعليم من خلال تبادل النماذج الناجحة مع المجتمع الدولي، وقيادة المبادرات العالمية، والدعوة إلى سياسات عالمية تدعم نظم التعليم المنصفة والمستدامة في جميع أنحاء العالم.



3.5 رصد الأنشطة المتعلقة بالتزامات قمة تحويل التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو

وقد أظهر هذا التقرير قدرًا كبيرًا من التباين في الأدلة التي تحتاجها الدول للوفاء بطموحاتها في تحويل التعليم. ويبرز ذلك من خلال ميل الدول الأعضاء في الإيسيسكو التي تتوافر لديها أدلة أقل إلى الإبلاغ عن التزامات أكثر من تلك التي تتوافر لديها أدلة أكثر. كيف يمكن للإيسيسكو أن تدعم أنشطة الرصد المشتركة لمعالجة الفجوات في قاعدة الأدلة والاختلافات التي تظهر حسب البلدان؟

ومن ثم، يمكن للمنظمة أن تنسق الجهود الرامية إلى سد الفجوات في قواعد البيانات الخاصة بدولها الأعضاء وتعمل على تشجيعها (من خلال الاجتماعات أو مجموعات العمل) على تبادل الممارسات الجيدة والدراسات الجديدة التي يمكن أن تفيد باقي الدول الأعضاء. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحويل نظم التعليم في الدول الأعضاء في الإيسيسكو - وتحديدًا تلك التي لا تحظى حاليًا بما يكفي من المعطيات. وقد تتخذ هذه الجهود شكل دراسة استقصائية مثل هذه التي تم إعدادها لهذا التقرير لرصد التغييرات في الالتزامات مع إحراز تقدم مع مرور الوقت، واستكمال ذلك بتوسيع قائمة المنشورات والبيانات التي تستضيفها المنظمة حول "ما الذي ينجح؟" على موقعها على الإنترنت.

كما يمكن أن تعمل الإيسيسكو على تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية - التي يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز في تحويل التعليم في العالم الإسلامي على وجه التحديد - وجمعها بانتظام بالتعاون مع الدول الأعضاء. ويمكن تقديم مثل هذه المقاييس الأساسية في آلية رقمية للتتبع يتم تحديثها بانتظام، وتشمل التطورات في السياسات التي تم جمعها في استبيان الإيسيسكو حول تحويل التعليم واستكمالها بنتائج أو مقاييس سياقية أخرى تتعلق بمسارات تحويل التعليم الخمسة، مثل (1) ظروف التدريس (الرضا) والمؤهلات، (2) نتائج التعلم وتوظيف الشباب، (3) الإدماج والإنصاف في المشاركة ونتائج التعلم، (4) الإنصاف في الإنفاق على التعليم والأطفال، (5) الوصول العادل إلى التعلم الرقمي.



قائمة المراجع

- Al-Zahrani, A. (2015). The Place of Technology Integration in Saudi Pre-Service Teacher Education: Matching Policy with Practice. *TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology*, 14(1), 1-20.
- Ahmed, W. (2020). Women Empowerment in Saudi Arabia: An Analysis from Education Policy Perspective. *The Middle East International Journal for Social Sciences*, 2, 93-98.
- Airaj, M. (2022). Cloud computing technology and PBL teaching approach for a qualitative education in line with SDG4. *Sustainability*, 14, 15766. Available at: <https://doi.org/10.3390/su142315766>.
- Al-Agtash, S. & Khadra, L. (2019). Internationalization Context of Arabia Higher Education. *International Journal of Higher Education*, 8(2), 68-81.
- Alamakky, H. (2024). Integrating translation and web-based learning into Higher Education: Challenges, self-esteem, and the quest for academic excellence among Arabic-speaking students. *International Journal of Learning, Teaching and Educational Research*, 23(6), 640–661. doi:10.26803/ijlter.23.6.30.
- Alam, G. M., & Forhad, M. a. R. (2023). The Impact of accessing education via smartphone technology on Education Disparity—A Sustainable Education Perspective. *Sustainability*, 15(14), 10979. <https://doi.org/10.3390/su151410979>
- Alnasib, B.N. (2023). Factors affecting faculty members' readiness to integrate artificial intelligence into their teaching practices: A study from the Saudi Higher Education Context. *International Journal of Learning, Teaching and Educational Research*, 22(8), 465–491. doi:10.26803/ijlter.22.8.24.
- Alotaibi, N.S. & Alshehri, A.H. (2023). Prospers and obstacles in using artificial intelligence in Saudi Arabia higher education institutions: The potential of AI-based learning outcomes. *Sustainability*, 15, 10723. Available at: <https://doi.org/10.3390/su151310723>.
- Alsharari, N. M. (2018). Internationalization of the Higher Education System: An Interpretive Analysis. *International Journal of Educational Management*, 32(3), 359-381.
- Alshraah, S., Alawawdeh, N., Issa, S. H. M., & Alshatnawi, E. F. (2024). Digital initiative, literacy and gender equality: Empowering education and language for sustainable development. *Research Journal in Advanced Humanities*, 5(2). <https://doi.org/10.58256/pezb1n02>.
- Alsswey, A., El-Qirem, F. A., & Tarawneh, M. H. A. (2021). Dyslexic Arabic Students in the Arab Countries: A Systematic review of Assistive Technology progress and recommendations. *International Journal of Early Childhood Special Education*, 13(1), 114–120. <https://doi.org/10.9756/int-jecse/v13i1.211014>
- Altassan, A. (2023). Sustainable Integration of Solar Energy Behavior Change and Recycling Practices in Educational Institutions: A Holistic Framework for Environmental Conservation and Quality Education. *Sustainability*, 15, 15157. <https://doi.org/10.3390/su152015157>



- Arar, K. et al. (2023). A critical analysis of education policy in turbulent times: A comparative study. *Power and Education*, 16(2), 117–138. doi:10.1177/17577438231168965.
- Atsani, L. G. M. Z., & Hadisaputra, P. (2024). Promoting harmony and renewal: The transformation of peace education within the Islamic education curriculum. *Journal of Research in Instructional*, 4(1), 1–11. <https://doi.org/10.30862/jri.v4i1.303>
- Awadhalla, M., Al-Mohandis, B., & Al-Darazi, F. (2018). Transformation of nursing education: the experience of Bahrain. *Eastern Mediterranean Health Journal*, 24(09), 959–964. <https://doi.org/10.26719/2018.24.9.959>
- Begum, A., Jingwei, L., Marwat, I.U.K., Khan, S., Han, H., & Ariza-Montes, A. (2021). Evaluating the Impact of Environmental Education on Ecologically Friendly Behavior of University Students in Pakistan: The Roles of Environmental Responsibility and Islamic Values. *Journal of Research in Instructional*, 4(1), 1-11.
- Brown, L. et al. (2023). Evaluating program enhancement strategies for remedial tutoring: A cluster-randomized control trial with Syrian refugee students in Lebanon, *AERA Open*, 9. doi:10.1177/23328584231209268.
- Bynoe, P., & Simmons, D. (2014). An appraisal of climate change education at the primary level in Guyana. *Caribbean Geography*, 19, 89-103. Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/Paulette-Bynoe-2/publication/319210450_Whither_Sustainable_Small_and_Medium_Scale_Mining_in_Guyana/links/5a0977f6aca272ed27a02263/Whither-Sustainable-Small-and-Medium-Scale-Mining-in-Guyana.pdf
- de Hoop, J., Morey, M. & Seidenfeld, D. (2019). No lost generation: Supporting the school participation of displaced Syrian children in Lebanon. *The Journal of Development Studies*, 55(sup1), 107–127. doi:10.1080/00220388.2019.1687875.
- Essa, S. & Harvey, B. (2022). Education for Sustainable Development in Saudi Arabia: A Critical Discourse Analysis of Media and Government Policy Documents. *Interdisciplinary Journal of Environmental and Science Education*, 18(2), e2266. <https://doi.org/10.21601/ijese/11519>
- Fadlelmula, F.K. & Qadhi, S.M. (2024). A systematic review of research on Artificial Intelligence in higher education: Practice, gaps, and future directions in the GCC. *Journal of University Teaching and Learning Practice*, 21(06). doi:10.53761/pswgbw82.
- Faniran, J., Onwudiwe, S., & Adebayo, F. (2019). Determinants of Youth Literacy in Nigeria: Implications for Sustainable Development Goals (SDGs). *ORADI (O-Analytics Research & Development Initiative)*.
- Farokhinia, M. H., Rasoli, E., & Salimi, L. (2020). A Comparative Study of the UNESCO 2030 Agenda with the Fundamental Transformational Document of Iran's Education. *International Journal of Education Development*, 40(3), 312-324.



- Fincham, K. (2020). Rethinking higher education for Syrian refugees in Jordan, Lebanon and Turkey. *Research in Comparative and International Education*, 15(4), 329–356. doi:10.1177/1745499920926050.
- Forsberg, J.T. & Schultz, J.-H. (2022). Educational and psychosocial support for conflict-affected youths: The effectiveness of a school-based intervention targeting academic underachievement. *International Journal of School & Educational Psychology*, 11(2), 145–166. doi:10.1080/21683603.2022.2043209.
- Georgina, N. U. V. (2023). Extent of the Use of Computer-Aided Translation Tools in French to Igbo Language Translation among French Language Students in Colleges of Education in South-Eastern Nigeria. *SIASAT*, 8(3), 127–138. <https://doi.org/10.33258/siasat.v8i3.155>
- Global Ties for Children Centre at NYU (2023). Lessons and Impacts of a Remote Early Childhood Education Program in Hard-to-Access Settings in Lebanon: A Randomized Controlled Trial. *figshare*. Preprint. <https://doi.org/10.6084/m9.figshare.22770629.v1>
- Herawati, A.A. et al. (2024). Exploring the role of Artificial Intelligence in education, students' preferences and perceptions. *AL-ISHLAH: Jurnal Pendidikan*, 16(2), 1029–1040. doi:10.35445/alishlah.v16i2.4784.
- High Level Steering Committee (2022). From commitment to action: A guidance note for translating national commitments into action in follow-up to the Transforming Education Summit. Retrieved from <https://www.un.org/transforming-education-summit>
- ICESCO (2017). Strategy for the development of education in the Islamic world. Retrieved from: https://icesco.org/en/areas_of_expertise/education-learning/
- IIEP. (2024). Using data and evidence to transform educational policy and planning. Retrieved from: <https://www.iiep.unesco.org/en/iiep-strategic-debates-15017#Agenda>
- Imad, S.A., & Najihah, A.W. (2023). Overcoming the Climate Change Challenges through Vocational and Technical Education Programs. *Res Militaris*, 13(2)
- Johnson, A. T., & Hoba, P. (2015). Rebuilding higher education institutions in post-conflict contexts: Policy networks, process, perceptions, & patterns. *International Journal of Educational Development*, 43, 118–125. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2015.05.007>
- Tang, K. (2024). Climate Change Education in Indonesia's Formal Education: A Policy Analysis. *npj Clim. Action*, 3 (57). <https://doi.org/10.1038/s44168-024-00143-z>
- Kim, H.Y. et al. (2023). Testing the impact of a skill-targeted social and emotional learning curriculum and its variation by pre- and post-migration conflict experiences: A cluster randomized trial with Syrian refugee children in Lebanon. *Journal of Educational Psychology*, 115(3), 502–522. doi:10.1037/edu0000775.



- Zouine, M., Adnani, M. J. E., Salhi, S. E., & Anouar, E. M. E. (2024). Does Higher Education Lead to Lower Environmental Pollution? New Evidence from MENA Countries Using Econometric Panel Data. *Transnational Corporation Review*, 200077. <https://doi.org/10.1016/j.tncr.2024.200077>
- Mbah, M. F. (2024). Discrepancies in academic perceptions of climate change and implications for climate change education. *Nature*. Retrieved from <https://www.nature.com/articles/s44168-024-00105-5>
- Menashy, F. and Zakharia, Z. (2017). Investing in the crisis: Private participation in the education of Syrian refugees. Brussels: *Education International*.
- Mohd, K. N., Adnan, A. H. M., Yusof, A. A., Ahmad, M. K., & Mohd Kamal, M. A. (2019). Teaching Arabic Language to Malaysian University Students using Education Technologies based on Education 4.0 Principles. In MNNF Network (Ed.), *Proceedings of the International Invention, Innovative & Creative (InIIC) Conference, Series 2/2019* (pp. 38-51). Senawang: MNNF Network.
- Njodzela, K. D. (2023). Understanding the Participation of Peace and Adequate Education as the Pillar of Transforming the African Continent Learning Process. University of Deusto, Spain. https://doi.org/10.48102/didac.2023..83_JUL-DIC.144
- O'Neal, C.R. et al. (2017). Refugee-teacher-train-refugee-teacher intervention research in Malaysia: Promoting classroom management and teacher self-care. *Journal of Educational and Psychological Consultation*, 28(1), 43–69. doi:10.1080/10474412.2017.1287576.
- Oraibi, L. et al. (2020). Nursing Professional Trends and Role of Technical and Permanent Education in the Context of New Saudi Medical Era Rooted in Arab Regions: A Bibliographic Research. *Journal of Positive Psychology & Wellbeing*, 6(2)
- Ori, H., & Blanchard, G. (2015). Teacher Education and the Challenges of Sustainable Development in Suriname. *Academic Journal of Suriname*, 6(1), 547-554.
- Rajab, K.D. (2018). The effectiveness and potential of e-learning in war zones: An empirical comparison of face-to-face and online education in Saudi Arabia. *IEEE Access*, 6, 6783–6794. doi:10.1109/access.2018.2800164.
- Shanks, K. (2019). The politics of IDP education provision: Negotiating identity and schooling in the Kurdistan Region of Iraq. *International Migration*, 57(2), 32–47. doi:10.1111/imig.12545.
- Somwaru, L. (2016). The Green School: A Sustainable Approach towards Environmental Education: Case Study. *Brazilian Journal of Science and Technology*, 3(10). <https://doi.org/10.1186/s40552-016-0023-6>
- Tzannatos, Z. (2024). Towards Social Transformation in the Arab Countries: The Role of Education and Gender. Jordan Strategy Forum.



- UNESCO (2023a). TECHNICAL NOTE: Dashboard of Country Commitments and Action to Transform Education. Inter- agency Secretariate. <https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/transforming-education-summit?hub=30>
- UNESCO (2023b). Report on the 2022 Transforming Education Summit. Prepared by the Special Adviser of the Secretary-General on the Transforming Education Summit and the UNESCO Transforming Education Summit Secretariat. <https://www.un.org/en/transforming-education-summit/transforming-education-documents>
- UNESCO. (2023c). Transforming Education Towards SDG4: Report of a Global Survey on Country Actions to Transform Education; Highlights. Retrieved from <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000390204>
- UNESCO. (2023d). Dashboard of Country Commitments and Actions to Transform Education. Retrieved from <https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/articles/all-you-need-know-about-dashboard-country-commitments-and-actions-and-global-survey-country-actions?hub=25>
- UNESCO. (2024a). UNESCO Beirut's SDGS support in the Arab States. Retrieved from <https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/regional-coordination/arab-states?hub=14>
- UNESCO. (2024b). 6th Asia-Pacific Meeting on Education 2030 (APMED 6). Retrieved from <https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/regional-coordination/asia-pacific/our-work/apmed-6?hub=123>
- UNESCO. (2024c) Greening Education Partnership: Getting Every Learner Climate-ready. Retrieved from: <https://www.unesco.org/en/sustainable-development/education/greening-future>.
- UNESCO Institute for Statistics (2022). Setting commitments : national SDG 4 benchmarks to transform education, 2022 . Available at Setting commitments : national SDG 4 benchmarks to transform education, 2022 - UNESCO Digital Library
- UNESCO Institute for Statistics (2024). Government expenditure on education as a percentage of GDP, at <https://data.uis.unesco.org/>
- UNICEF. (2021). Reimagining Girls' Education: Solutions to Keep Girls Learning in Emergencies. <https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED612355.pdf>
- UNICEF Office of Research Innocenti and American Institute for Research (2018). "Min Ila" Cash Transfer Programme for Displaced Syrian Children in Lebanon (UNICEF and WFP): Impact Evaluation Endline Report. UNICEF Office of Research Innocenti. ISBN 978-9953-0-4715-7.
- Utsumi, Y. (2022). Armed conflict, education access, and community resilience: Evidence from the Afghanistan NRVA Survey 2005 and 2007. *International Journal of Educational Development*, 88, 102512. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2021.102512>



- World Bank (2020). Secondary Education and Skills Development Project in Cameroon. Retrieved from <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P170561>
- World Bank (2024). Gross national income per capita 2022, Atlas method and PPP, World Bank Databank, at https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/GNIPC.pdf
- Yaylali, Ayshe. (2023). Republic of Sudan Education System Reform: The Causal Effect on Welfare of Women and Children. *International Journal of Educational Development in Africa*, 8(1): 26 pages. <https://doi.org/10.25159/2312-3540/7264>.
- Zakharia, Z. (2020). The emerging role of corporate actors as policymakers in education in emergencies: Evidence from the Syria refugee crisis. *Journal on Education in Emergencies*, 5(2), 40–70.



الملاحق

م - 1: الالتزامات المبدئية للدول بتحويل التعليم حسب المحاور الأساسية والفرعية

المحور الرئيس	المحاور الفرعية	عدد الدول	الدول
المحتوى وطرق التدريس	محتوى المناهج الدراسية - ما يجب تعلمه	28	الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، الكامرون، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا بيساو، غيانا، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، المغرب، النيجر، عُمان، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة
	التعليم من أجل التنمية المستدامة / التعليم الأخضر	14	الجزائر، البحرين، بنغلاديش، جمهورية القمر المتحدة، مصر، غينيا بيساو، العراق، كازاخستان، ليبيا، ماليزيا، قطر، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة
	المقاربات التربوية - كيفية التعليم والتعلم	18	الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بنين، جمهورية القمر المتحدة، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غينيا بيساو، قيرغيزستان، موريتانيا، المغرب، قطر، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة
	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	12	أذربيجان، بنغلاديش، بنين، الكامرون، جمهورية القمر المتحدة، غينيا بيساو، ماليزيا، قطر، السنغال، دولة فلسطين، طاجيكستان، الإمارات العربية المتحدة
	التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المهنية	33	أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، الكامرون، جمهورية القمر المتحدة، كوت ديفوار، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة
	مهارات القرن الحادي والعشرين	18	البحرين، بنغلاديش، بروناي دار السلام، الكامرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، قيرغيزستان، ماليزيا، عُمان، المملكة العربية السعودية، السنغال، الجمهورية العربية السورية، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة
	التعلم الاجتماعي والوجداني والتربية القيمية	12	البحرين، بنغلاديش، مصر، كازاخستان، ليبيا، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة
	طرق التقييم	10	بنغلاديش، جيبوتي، مصر، غينيا بيساو، المغرب، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، اليمن
	السلامة والصحة البدنية/النفسية	29	بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، الكامرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غينيا بيساو، غيانا، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، قطر، السنغال، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
	التعلم التأسيسي	11	بوركينافاسو، مصر، غامبيا، غينيا بيساو، قيرغيزستان، مالي، المغرب، نيجيريا، السعودية، طاجيكستان، أوغندا
التربية الجنسية الشاملة	2	سيراليون، أوغندا	



الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بنين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، غيانا، الأردن، الكويت، ماليزيا، قطر، السعودية، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة	18	التعافي من آثار جائحة كوفيد-19	التعافي من آثار جائحة كوفيد-19
الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا بيساو، غيانا، العراق، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، مالي، النيجر، نيجيريا، قطر، السعودية، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن	36	التعلم الرقمي	التعلم والتحول الرقمي
البحرين، بنغلاديش، بنين، جزر القمر، مصر، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، العراق، الكويت، قيرغيزستان، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، عُمان، قطر، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	25	الربط بالإنترنت	
غينيا بيساو، العراق، قيرغيزستان، أوزبكستان	4	وضع قوانين وضوابط للمجال الرقمي	
أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، مصر، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، السعودية، سيراليون، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان	16	الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
الجزائر، جيبوتي، مصر، غيانا، الأردن، قيرغيزستان، ماليزيا، المغرب، عُمان، قطر، السنغال، سيراليون، طاجيكستان، اليمن، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، العراق، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، عُمان، قطر، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	50	إدارة البيانات	الحكومة والتمويل
الجزائر، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، العراق، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، قطر، السعودية، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	28	الحكومة	
غينيا بيساو	1	المساعدات الدولية	
الجزائر، بنغلاديش، مصر، غامبيا، غينيا بيساو، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة	8	البحث والتطوير	التعليم العالي والبحث
أذربيجان، مصر، غينيا بيساو، كازاخستان، ليبيا، عُمان، سيراليون، الإمارات العربية المتحدة	8	الولوج وشمولية التعليم العالي	
أذربيجان، السعودية	2	التنقل الأكاديمي على المستوى الدولي	



24	الإعاقات والاحتياجات الخاصة	الجزائر، البحرين، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، جزر القمر، كوت ديفوار، مصر، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، مالي، المغرب، قطر، سيراليون، دولة فلسطين، طاجيكستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن
33	الإدماج والإنصاف (عام)	الجزائر، بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، ماليزيا، المغرب، النيجر، عُمان، قطر، السعودية، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن
11	الدعم المالي والحوافز	أذربيجان، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، مصر، غيانا، الأردن، المغرب، نيجيريا، سيراليون
9	الفقر/الفئات ذات الدخل المنخفض	أذربيجان، بوركينا فاسو، غيانا، العراق، قيرغيزستان، مالي، سيراليون، دولة فلسطين، الإمارات العربية المتحدة
22	المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات	بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا بيساو، غيانا، العراق، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، مالي، النيجر، قطر، سيراليون، دولة فلسطين، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن
14	الوجبات المدرسية والتغذية	بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، مصر، غيانا، العراق، الأردن، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، النيجر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
8	اللاجئون والنازحون والمهاجرون	بوركينا فاسو، غيانا، العراق، الأردن، كازاخستان، النيجر، أوغندا، اليمن
10	سكان القرى والمناطق النائية	كوت ديفوار، مصر، العراق، كازاخستان، قيرغيزستان، مالي، النيجر، سيراليون، طاجيكستان، أوزبكستان
7	الأقليات الثقافية واللغوية	جيبوتي، غينيا بيساو، غيانا، عُمان، الجمهورية العربية السورية، أوغندا، أوزبكستان

الإدماج
والإنصاف
والمساواة بين
الجنسين



الجزائر، بنين، الكاميرون، غيانا، العراق، الكويت، ليبيا، المغرب، نيجيريا، السعودية	10	شهادات المدرسين وتأهيلهم	المُدرسون
الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، الكاميرون، جزر القمر، جيبوتي، مصر، الغابون، غينيا بيساو، العراق، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، قطر، السعودية، سيراليون، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن	32	التدريب والتطوير المهني للمدرسين	
الجزائر، أذربيجان، بنغلاديش، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، ماليزيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، عُمان، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوغندا، اليمن	22	ظروف عمل المدرسين	
بنغلاديش، بنين، بروناي دار السلام، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، مصر، العراق، كازاخستان، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، قطر، السعودية، سيراليون، الجمهورية العربية السورية، أوغندا، اليمن	20	توظيف المدرسين وتوزيعهم	
قيرغيزستان، ماليزيا، موريتانيا، النيجر، عُمان، سيراليون، دولة فلسطين، الإمارات العربية المتحدة	8	إشراك الشباب	

المصدر: UNESCO, 2023d، قائمة تتبع التزامات الدول والإجراءات التي ستتخذها من أجل تحويل التعليم. مأخوذة من:

<https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/articles/all-you-need-know-about-dashboard-country-commitments-and-actions-and-global-survey-country-actions?hub=25>

م - 2: الاستبيان الخاص بالدول الأعضاء في الإيسيسكو

ستجدون روابط الاستبيانات، مقسمة حسب اللغة، من هنا:

استبيان الإيسيسكو باللغة العربية

(https://drive.google.com/file/d/10JVTgd5GDoyvos2HU5R3RiY0gq4X6R_K/view)

استبيان الإيسيسكو باللغة الإنجليزية

(<https://drive.google.com/file/d/1qrQzzGhUyxYast1B5VyssZp7N4OSv2LR/view>)

استبيان الإيسيسكو باللغة الفرنسية

(<https://drive.google.com/file/d/1JgQLLb-D57p5BoCn8xzYA76h7JIXwt0/view>)



م - 3: تحليل بيانات الالتزام الوطنية للدول الأعضاء في الإيسيسكو (البلدان المجيبة على الاستبيان)

الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام	السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية
جمهورية بنغلاديش الشعبية	التعلم الرقمي الفجوات بين الجنسين في التعليم العالي والتقني المرونة المناخية البحث والتطوير ميزانية التعليم	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> تقديم إطار عمل وطني جديد للمناهج الدراسية لعام 2022، وبدء تطبيق المناهج الجديدة اعتبارًا من يناير 2023 مع التركيز على التحول التعليمي. إطلاق مشروع جديد للتعليم الثانوي بعنوان "تكتيف التعليمات في التعليم الثانوي" (LAISE) للفترة الممتدة من 2023 إلى 2028. إعداد وإتمام إطار عمل لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم الابتدائي. تطوير خطة عمل للتعليم الشامل والنوعي في التعليم الابتدائي. تقديم منح دراسية للطلاب من مختلف المستويات، وتوزيع الكتب المدرسية مجانًا من مرحلة ما قبل الابتدائي حتى المرحلة الثانوية. <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> تعيين المدرسين في عام 2022 في جميع المراحل من الابتدائية حتى الجامعية. تقدم الحكومة 100% من الرواتب الأساسية للمدرسين بالمؤسسات غير الحكومية. صياغة إطار شامل لتطوير الكفاءة المهنية للمدرسين في التعليم الثانوي. <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> توقيع جميع المؤسسات والمعاهد التعليمية على اتفاقية الأداء السنوية (APA)، تشمل الاتفاقية خمسة خطط عمل: استراتيجية النزاهة الوطنية (NIS)، نظام معالجة الشكاوى (GRS)، الحكومة الإلكترونية، الابتكار، وحق الوصول إلى المعلومات (RTI) بهدف تحسين الحكومة. <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> تطوير خطة رئيسية وطنية للتعليم المختلط بهدف تحفيز الابتكار في بنغلاديش. إطلاق بوابة إلكترونية للمدرسين تضم أكثر من 500,000 مدرس عضو، وبوابة للطلاب تحت مظلة مبادرة "بنغلاديش الرقمية". بنغلاديش تخطو خطوات واسعة نحو إنشاء محيط رقمي للتعليم. يركز المنهج الجديد على محو الأمية الرقمية والمواطنة الرقمية. <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> تمحورت عملية صياغة السياسات المتعلقة بالتعليم ما قبل الابتدائي حول اتفاقية حقوق الطفل وإطار العمل 5أ القائم على: التوافق، وإمكانية الوصول، والقبول، والقدرة على التكيف، والمساءلة. إدراج التعليم ما قبل الابتدائي في أكثر من 104,000 مؤسسة تغطي جميع أنحاء بنغلاديش، بحيث تم تسجيل أكثر من ثلاثة ملايين طالب، 51.4% منهم من الفتيات. <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> في إطار تكريس لامركزية التعليم العالي، بدأت الحكومة في إنشاء جامعة في كل منطقة. ستبدأ اختبارات القبول الموحدة لجميع الجامعات الحكومية اعتبارًا من العام الدراسي 2023-2024 لضمان الوصول والشمولية. <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من مبادرات التعلم عن بُعد لإنتاج محتويات رقمية معيارية لجميع المواد الأساسية. تعمل الحكومة على تطوير بيئة ملائمة للتعلم الرقمي ضمن الخطة الوطنية للتعليم المختلط. تركيز الحكومة على التقييم الوطني للطلاب. توفير المواد التكميلية والتعليم التعويضي حسب الحاجة. قامت الحكومة بتحويل المناهج الدراسية وتبنت التربية التجريبية، والتقييم التكويني، والنهج القائم على الكفاءة. إجراء تقييمات تكوينية/تشخيصية للتعلم وتوفير برامج علاجية للمتعلمين. تلقى أكثر من 200,000 طالب من المهنيين بالتسرب دعمًا تعليميًا تعويضيًا لمدة تتراوح بين 6 إلى 9 أشهر عبر مشروع استجابة لكوفيد.



السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية	المجالات الرئيسية للالتزام	الدولة
<p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> • شارك العديد من قادة الشباب في مناقشات تهم الهدف الرابع للتنمية المستدامة وتحويل التعليم على المستوى العالمي، بما في ذلك قمة تحويل التعليم. • وسيشاركون في تنظيم نقاشات وطنية مع الشباب على المستوى الوطني. 		
<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة قضايا النوع الاجتماعي والإدماج <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> • رفع رواتب المدرسين وتشجيع خريجي المدارس على الانضمام إلى مجال التدريس <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> • في جميع المجتمعات توجد مرافق وفرص لتلبية احتياجات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد رد <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تزويد المدارس باتصال بالإنترنت <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> • في جميع المجتمعات توجد مرافق وفرص لتلبية احتياجات التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> • يمكن لجميع الطلاب الذين يجتازون 3 مواد في مستوى GCE A الانضمام إلى برامج التعليم العالي <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> • قررنا مواصلة التعليم افتراضياً من خلال توفير مرافق الإنترنت والدروس المعدة وقررنا إجراؤها <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء منتديات بمشاركة الشباب للحصول على آرائهم وأفكارهم لوضع السياسات 	<p>التعليم للفئات الضعيفة</p> <p>الوصول المنصف إلى تعليم عالٍ ميسور التكلفة وعالي الجودة مدى الحياة</p> <p>تدريب المدرسين في المدارس</p> <p>التدريب الجيد للمدرسين</p> <p>مدارس "صحية" و"خضراء"</p> <p>أحدث المنصات التعليمية الرقمية الوطنية</p> <p>الإنفاق على التعليم</p>	<p>جمهورية المaldif</p>



السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية	المجالات الرئيسية للالتزام	الدولة
<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقليل الفقر المتعدد الأبعاد بين الطلاب • إعداد دليل لإنشاء وتسجيل مراكز التعليم البديل للأطفال اللاجئين، وخاصة الروهينجا. <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> • اعتماد سياسة توظيف المدرسين للحد من تناقص أعدادهم • تطوير مجموعات المواد الدراسية لتوفير فرص أوسع لخريجي التخصصات غير التربوية للتقدم للتدريس. <p>الحوكمة</p> <ul style="list-style-type: none"> • المخطط التعليمي الماليزي 2013-2025 <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحدد سياسة التعليم الرقمي (DEP) الاستراتيجيات والمبادرات لدعم تطوير البنية التحتية والمعلوماتية، والتي سُنّفت ما بين 2023 و2030. <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم تطوير المنهج الوطني لرياض الأطفال القائم على المعايير (NSPC)، ويُطلب من جميع رياض الأطفال في ماليزيا، سواء في القطاعين العام أو الخاص، اتباع هذا المنهج. • يشمل المنهج الوطني لرياض الأطفال/ التعليم الأولي ل 2026 ست مجالات متكاملة تهدف إلى تخريج طلاب قادرين على التواصل الاجتماعي بثقة ولديهم رغبة في التعلم. <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحتل ماليزيا حاليًا المرتبة الثالثة بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في معدلات التسجيل بكل من سلكي الماجستير والدكتوراه. • سببني المخطط التعليمي الماليزي (للتعليم العالي) على خمسة أهداف رئيسية: الوصول، الجودة، المساواة، الوحدة، والكفاءة. • كما تطمح الوزارة إلى زيادة مستويات الوصول إلى التعليم العالي ومعدلات الالتحاق به (من 36% حاليًا إلى 53%)، وللالتحاق بالتعليم العالي من 48% إلى 70% بحلول سنة 2025). • ويشمل طموح الوزارة ثلاثة جوانب: جودة الخريجين، جودة المؤسسات، وجودة النظام ككل. <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> • المخطط التعليمي الماليزي 2023-2025 - التقرير السنوي <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف برنامج جيل MADANI لبناء الشخصية إلى تطوير شخصية الطلاب من خلال تعزيز قيم القيادة والوحدة والمثابرة والوطنية والنزاهة والانضباط والتعاون والاحترام المتبادل بين الأعراف والأديان لديهم. • سيتخذ تنفيذ برنامج MADANI شكل مخيمات تدريبية في المدارس أو المراكز المشتركة في المناطق أو الولايات، بالإضافة إلى أماكن مناسبة أخرى. 	<p>مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية</p> <p>التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة</p> <p>محو الأمية الرقمية واستخدام طرائق التعلم عن بُعد</p> <p>تمويل التعليم</p> <p>دور الشباب</p> <p>تعزيز الشراكات</p>	ماليزيا



الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام	السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية
الجمهورية العربية السورية	إصلاح المناهج الدراسية والتربوية الأخلاق، والمساواة والعدالة، والديمقراطية وحقوق الإنسان التعلم القائم على إنجاز المشاريع، والتعلم العاطفي الاجتماعي التحول الرقمي تمويل التعليم	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> يتمتع الطلاب بحقوق وفرص متساوية بغض النظر عن الجنس. <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> قامت وزارة التربية والتعليم بتعيينات بناءً على الاحتياجات المطلوبة. <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> أنشأت وزارة التربية والتعليم السورية أربعة وظائف: وظيفة الإدارة المستقلة للمخاطر، ووظيفة الامتثال، ووظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، والوظيفة الإكتوارية. <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد. <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف وزارة التربية والتعليم السورية إلى إقرار ترتيبات توفر الرعاية للأطفال منذ الولادة وحتى التحاقهم بالمدارس الابتدائية الإلزامية. <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> تتبنى وزارة التربية والتعليم السورية سياسات تهدف إلى تحقيق الشمولية في التعليم العالي وضمان المساواة في الوصول إليه. <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> قدمت وزارة التربية والتعليم السورية برامج للتغلب على آثار جائحة كوفيد-19. <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> ساهمت وزارة التربية والتعليم في سوريا في إشراك الطلاب في فرص وأدوار كبيرة تعزز من قدراتهم وتحملهم للمسؤوليات.
جمهورية القمر المتحدة	يستكمل لاحقاً	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد. <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> سياسة زيادة رواتب المدرسين <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> برنامج القضاء على جائحة كوفيد-19 <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد.



الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام
<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> استراتيجية التعليم الشامل، قيد التطوير حاليًا؛ المبلغ بالملايين (23000000) <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> توظيفات وتعيينات <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد. <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع سياسة تخص التعليم الأولي/رياض الأطفال <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع برنامج وسياسة تخص التعليم العالي <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> ضمان استمرار التعليم <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد. 	<p>جمهورية النيجر</p> <p>يستكمل لاحقًا</p>
<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> الاستمرار في تنفيذ خطة قطاع التعليم (برنامج تطوير التعليم والتدريب المهني العشري (PRODEC2)) من خلال رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، والت مدرّس، وإبقاء الفتيات في المدرسة، إلخ. المدرسون تم تطوير سياسة الوطنية للمدرسين "لتوفير إطار عمل لتأهيل المدرسين، ووضع معايير المهنة وإنشاء إدارة منسقة وفعالة للمدرسين على جميع مستويات النظام التعليمي. <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> استمرار تشغيل المفتشيات الإقليمية والأكاديميات الجديدة بهدف تقريب إدارة المدرسة من المستفيدين. توصي الهيئة العامة للتعليم بإصلاح مؤسسي لقطاع التعليم <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> يتم التخطيط لتوريد أجهزة الكمبيوتر والاتصالات (أجهزة الراديو والهاتف) كجزء من مشروع MIQRA <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> تنفيذ خطة لتدريب الأمهات المربيات لتمكينهن من توفير تعليم الطفولة المبكرة لبنائهن <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> افتتاح جامعات جديدة بالعواصم الإقليمية <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> خلق وتنفيذ دورات استدرابية وبرامج التعلم السريع وإعادة فتح المدارس في بيئة آمنة ومأمونة وتطوير التعليم عن بعد. <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن، يشارك الشباب في اجتماعات لإعادة فتح المدارس المغلقة بسبب انعدام الأمن. 	<p>جمهورية مالي</p> <p>يستكمل لاحقًا</p>



الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام	السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية
جمهورية غينيا	يستكمل لاحقًا	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> توظيف 10,000 مدرس من المجتمعات المحلية بالتعاقد على مستوى الوظيفة العمومية المحلية. تأهيل المنظومة التعليمية <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديث ورقمنة الإدارة الرفع من فعالية إدارة الموظفين وتدير شؤون الساكنة <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> إصدار طلبية لتثبيت شبكة الألياف الضوئية في جميع ربوع التراب الوطني لتسهيل الوصول إلى الإنترنت <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> بناء فصول للتعليم الأولي/رياض الأطفال لتمكين الصغار من بدء المدرسة في الوقت المحدد. <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير المنح الدراسية، دعوة خبراء لتقديم التدريب في الجامعات في جميع أنحاء البلاد <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي بما بعد كوفيد-19، من أجل صحة أفضل للسكان <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> تشجيع الشباب على تعلم الحرف إعطاء الأولوية للشباب من أجل التنمية المستدامة
جمهورية السودان	غياب وثيقة الالتزام	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> التعليم للجميع، وسياسة التعليم المجاني، وزيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 2% <p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد. <p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد <p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> سياسة زيادة رواتب المدرسين <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> الالتزام بالتوجيهات الصحية وتنفيذها ضمن البرامج المدرسية اليومية <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد رد.



الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام	السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية
المملكة الأردنية الهاشمية	المشاكل المتعلقة بفقدان التعلم	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير فرص تعليمية للجميع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وهذا الحق مكفول في الدستور. • دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس. • توفير التعليم للأطفال اللاجئين. • تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم. • تقديم تدريب المدرسين حول الإدماج والتنوع في التعليم. • إدماج بعد النوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية الوطنية. • تم إجراء دراسة بعنوان "استراتيجيات لضمان سلامة ورفاهية الطلاب أثناء ذهابهم إلى المدرسة وعودتهم منها".
	قضايا التعلم المدمج وتكنولوجيا التعليم	<p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد رد
	التدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة للمدرسين	<p>الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع خطة لدعم وتطوير "نظام إدارة المعلومات التربوية". • تفعيل نظام جمع وتوظيف البيانات وفقاً لسياسة تصنيف البيانات الحكومية المفتوحة المعتمدة. • نشر وثيقة سياسة حول نظام إدارة المعلومات التربوية. • إعداد خطة تنفيذية لتطبيق وثيقة السياسة.
	التقييم التشخيصي الوطني	<p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقوم الوزارة سنوياً بدراسة ومراجعة جاهزية البنية التحتية التكنولوجية في المدارس وخدمات الاتصال بالإنترنت لضمان تقديم الخدمات بالشكل الأمثل على كافة المستويات الإدارية. • توفير خدمة الاتصال بالإنترنت والمعدات الحاسوبية اللازمة في جميع مرافق المدارس والفصول الدراسية.
	المجالات / الطلاب قيد النزاع	<p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025). • الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2016-2022، وتم تمديدها حتى عام 2025. • رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025). • استراتيجية الاستيعاب الكامل. • منح التراخيص للجهات التي تقدم خدمات رياض الأطفال. • تنفيذ برامج متنوعة في مجال التعليم المبكر وتنمية الطفولة، بما في ذلك برنامج "كيد سمارت". • تطوير مناهج رياض الأطفال ونظام الجودة، ووضع برامج لمشاركة أولياء الأمور في تعليم أطفالهم.
	الإدماج الرئيسي المساواة بين الجنسين في التعليم	<p>التعليم والتدريب المهني والتقني</p> <ul style="list-style-type: none"> • نظام معلومات إدارة التعليم
	بيئات تعليمية مواتية وآمنة وصحية ويمكن الوصول إليها	<p>تمويل التعليم</p>
	نظام معلومات إدارة التعليم	<p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد رد.
	التعليم والتدريب المهني والتقني	
	التنسيق والشراكة بين الوزارات	



السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسة	المجالات الرئيسة للالتزام	الدولة
<p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنتاج دروس تلفزيونية لبتها على من صة "درسك"، وما زال العمل مستمرًا على تصوير الدروس. • برنامج "جسور التعلم" هو برنامج تعليمي مختلط يهدف إلى دعم وتسريع تعلم الطلاب من الصف الرابع إلى الصف العاشر. • تطوير مناهج تعزز المفاهيم الأساسية والمخرجات التعليمية. • الحاجة قائمة لإعداد دراسات تقييمية لقياس أثر هذه المناهج على الطلاب. • الحاجة قائمة لإعداد دراسات تقييمية لقياس أثر هذه المناهج على الطلاب. <p>إشراك الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> • المجالس البرلمانية الطلابية: تعمل وزارة التربية والتعليم على تنظيم انتخابات طلابية سنوية في المدارس الحكومية والخاصة. • تلعب المجالس البرلمانية الطلابية دورًا مهمًا في دعم العملية التعليمية وتعزيز العلاقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي. • يشارك الطلاب المنتخبون في إعداد خطط لتطوير المدارس. 		





الإدماج والمساواة

- اعتبار التعليم حقًا أساسيًا للجميع دون تمييز أو استبعاد على أساس الجنس أو المستوى الاجتماعي أو الجهة أو اللون أو الدين أو المعتقد.
- التعليم العمومي مجاني في جميع المراحل، ومن واجب الدولة ضمان تنفيذه.
- تؤكد خطة قطاع التربية 2023-2025 والخطة الاستراتيجية 2026-2035 على ضمان تعليم ذي جودة وعدالة للجميع.
- تفوق معدلات تمدرس الفتيات معدلات تمدرس الأولاد في جميع المستويات التعليمية.

المدرسون

- تُسدد الشواغر الظرفية في صفوف المدرسين في بداية كل عام دراسي.
- يجب على المدرسين خريجي الجامعات التونسية الحصول على تدريب مهني قبل دخولهم مهنة التدريس.
- بالنسبة للمرحلة الابتدائية، تم إنشاء شهادة الإجازة التطبيقية في العلوم التربوية.
- يخضع المدرسون لبرنامج تدريبي مهم يُعد أحد ركائز تحسين جودة التعليم.

الحوكمة

- تم إنشاء خلية مركزية بوزارة التربية تُعرف بـ "خلية الحوكمة المركزية"، وتم إنشاء فروع لها في مختلف الإدارات.
- أقرت الحكومة التونسية حق النفاذ إلى المعلومات والوثائق الإدارية.

التعلم والتحول الرقمي

- ربط جميع المؤسسات التعليمية بالإنترنت.
- إنشاء نظام إلكتروني لتسجيل جميع الطلاب عن بُعد في مختلف المراحل التعليمية.
- تجميع مختلف المنصات الرقمية في منصة واحدة تُعرف بـ "منصة تونس المستقبل".
- البدء في إعداد وحدات تدريبية للتعليم عن بُعد.
- رقمنة مختلف الخدمات الإدارية تحت إشراف الإدارة العامة للإعلام والإدارة الإلكترونية والمركز الوطني للتكنولوجيات التربوية.
- إنشاء نظام للمراسلات الإلكترونية بين الهياكل المركزية والجهوية.
- رقمنة نظام الامتحانات الوطنية واعتماد الختم الإلكتروني على شهادات البكالوريا.

الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

- يُعتبر التعليم ما قبل المدرسي مساهمة تعليمية مهمة يساهم في ضمان أفضل فرص النجاح الدراسي.
- يبدأ التعليم التحضيري للمرحلة الابتدائية عند سن الخامسة.
- يُقدم هذا النوع من التعليم من خلال عدة جهات في الدولة (القطاعين العام والخاص).
- ضمان الرعاية الصحية والنفسية لجميع الأطفال، بما فيهم ذوي الإعاقة.

التعليم العالي والبحث

- التعليم العالي متاح لكل طالب اجتاز مرحلة التعليم العام ونجح في امتحان البكالوريا.
- تُمكن الجامعات الخاصة الطالب من الحصول على شهادة جامعية تتيح له دخول سوق العمل.
- بلغت نسبة موازنة وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي 1.34% من الناتج المحلي الإجمالي (موازنة 2022).

التعافي من آثار جائحة كوفيد-19

- تشكيل لجنة قيادية وإدارية داخل الوزارة للتنسيق مع جميع المنظمات الوطنية والدولية في إطار الشراكة.
- تشكيل لجنة إقليمية في كل ولاية يشرف عليها المحافظ، وينسق عملها المندوب الجهوي للتعليم.
- اتخاذ التدابير التربوية لضمان استمرار الطلاب في دراستهم.
- توفير المستلزمات اللوجستية للوقاية من فيروس كورونا

إشراك الشباب

- تم إشراك عدد كبير من الشباب، بما في ذلك الطلاب وخريجي الجامعات، في صياغة توجهات وسياسات القطاع التعليمي.



الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام	السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية
الجمهورية اللبنانية	إضفاء المهنية على التدريس	<p>الإدماج والمساواة</p> <ul style="list-style-type: none"> تم التصديق رسميًا على سياسة التعليم الشامل وإطلاقها في يونيو 2023، بهدف توفير بيئات تعليمية شاملة وآمنة وذات جودة عالية لكل طفل، بغض النظر عن خلفيته. من المتوقع توسيع نموذج المدرسة الشاملة الذي تم تنفيذه في 90 مدرسة حكومية ليصل إلى 120 مدرسة شاملة بحلول عام 2025، وتعميمه على جميع المدارس الحكومية بحلول عام 2030.
	التعليم كحق لجميع الأطفال	<p>المدرسون</p> <ul style="list-style-type: none"> ضمان توفير وتعيين المدرسين. توفير الموارد والدعم اللازمين لإنشاء بيئات تعليمية فعّالة وتقييم أداء المدرسين بانتظام للحفاظ على معايير تعليمية عالية. في عام 2023، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي خارطة طريق الإصلاح الخاصة بها، والتي تشمل إضفاء المهنية على التدريس.
	إصلاح المناهج الدراسية	<p>الحوكمة</p> <ul style="list-style-type: none"> تعزيز الحوكمة والشفافية والمرونة على المستويات المركزية والإقليمية والمدرسية. اعتماد التخطيط القائم على الأدلة واتخاذ القرار والمراقبة وإعداد التقارير استنادًا إلى تحليل دقيق للبيانات القطاعية ومشاركتها. تعزيز قدرات الموظفين على المستويات المدرسية والإقليمية والمركزية. اتباع نهج قائم على البيانات وتوحيد البيانات لجميع قطاعات التعليم من خلال نظام SIMS.
	البحوث والأدلة	<p>التعلم والتحول الرقمي</p> <ul style="list-style-type: none"> بصفتنا وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، نحرص على التواصل الفعّال من خلال تقديم المعلومات في الوقت المناسب عبر موقعنا الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وتقديم خدمات الدعم والشراكة مع المنظمات. كما ننظم فعاليات ومنتديات للتواصل المباشر مع مجتمع التعليم ومعالجة القضايا الرئيسية.
	التمويل المستدام للتعليم	<p>الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة</p> <ul style="list-style-type: none"> تحسين جودة وتوفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفقًا لخطة عمل تمتد حتى عام 2030. إجراء الاستبيان والبحث الميداني وجمع البيانات الديموغرافية والمالية حول قطاع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. التوصية بإصلاح القوانين التي تنظم هذا القطاع التعليمي.
	التعليم والتدريب المهني والتقني	<p>التعليم العالي والبحث</p> <ul style="list-style-type: none"> تشمل الخطة الخمسية للتعليم العالي (2023-2027) ثلاث ركائز استراتيجية: توجيه نظام التعليم العالي. تحسين جودة النتائج التعليمية وملاءمتها. تعزيز المسؤولية الاجتماعية والقدرة التنافسية. <p>وتتضمن البرامج ذات الأولوية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تنفيذ إطار حوكمة جديد لنظام التعليم العالي في لبنان. 2. زيادة التمويل ومراقبة الأداء. 3. تطوير نظام قوي للبحث والتطوير والابتكار على مستوى الجامعة وطنيًا ومؤسسيًا. 4. خدمة المجتمع والمشاركة المدنية. 5. التدويل والشراكات الاستراتيجية. 6. تعزيز المساواة والتنوع والإدماج.





الدولة	المجالات الرئيسية للالتزام	السياسات والاستراتيجيات والالتزامات المالية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية
		<ul style="list-style-type: none">• صياغة وتوقيع التشريعات المتعلقة بالاعتراف بشهادات التعليم عبر الإنترنت.• وفقًا لقانون التعليم العالي 285، يجب تخصيص 5% من موازنة الجامعة للبحث العلمي. <p>التعافي من آثار جائحة كوفيد-19</p> <ul style="list-style-type: none">• بعد أزمة كوفيد-19، وضع مكتب التدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة خطة من خمس مراحل للتعافي التعليمي لمدرسي السلكين الأول والثاني.• إشراك الشباب• لا يوجد رد.



الدولة	مجالات العمل الرئيسية
دولة فلسطين	<p>التعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p> <p>الجودة في التعليم</p> <p>مدارس خضراء وصحية ومستدامة</p> <p>تعليم مهارات الحياة والتربية على المواطنة</p> <p>الأندية والبرلمانات الطلابية</p> <p>منهجية قائمة على الدمج بين مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفن والرياضيات (STEAM)</p> <p>كفاءة المدرس وجودة مهنة التدريس</p> <p>تمويل التعليم</p>
جمهورية أذربيجان	<p>تمويل التعليم</p> <p>تنمية الطفولة المبكرة</p> <p>منهجية قائمة على الدمج بين مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفن والرياضيات (STEAM)</p> <p>المشاركة في التقييمات الدولية</p> <p>التعليم الفني والتدريب المهني</p> <p>التعليم العالي</p> <p>مناطق النزاع</p>
الإمارات العربية المتحدة	<p>ريادة الأعمال والابتكار</p> <p>التحول الرقمي في قطاع التعليم</p> <p>التغذية والصحة البدنية والنفسية</p> <p>التحالفات الاستراتيجية التعاونية في التعليم</p> <p>إصلاح المناهج الدراسية</p> <p>التعليم الشامل للجميع</p> <p>قطاع التعليم العالي</p> <p>التمويل العام</p>
جمهورية أوزبكستان	<p>مدارس شاملة وعادلة وآمنة وصحية</p> <p>التعلم مدى الحياة والتنمية المستدامة</p> <p>جودة التعليم وأهميته</p> <p>كفاءة المدرس</p> <p>التحول الرقمي</p>



<p>التعلم الرقمي الطلاب والفئات المهمشة الوقاية من العنف المدرسي ومحاربتة التثقيف في مجال الصحة الجنسية الإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي واقع مهنة المدرس وظروف عمله إصلاح المناهج الدراسية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد المحلية للتعليم</p>	<p>جمهورية أوغندا</p>
<p>التعليم القائم على الأخلاق والقيم الأسرية الأولويات الوطنية والتشريعات التعاليم الإسلامية والأعراف الدينية التقاليد والقيم</p>	<p>الجمهورية الاسلامية الایرانية</p>
<p>التعلم الرقمي ودور الذكاء الاصطناعي في التعلم وبناء مهارات القرن الحادي والعشرين التقييمات الدولية إصلاح المناهج الدراسية كفاءة المدرس التعليم العالي تنمية الطفولة المبكرة تمويل التعليم</p>	<p>مملكة البحرين</p>
<p>بيئة تعليمية آمنة وصحية للجميع مبادرات الإصلاح ودعم التعليم التعاون والتنسيق بين المؤسسات كفاءة المدرسين والطاقم الإداري تمكين هيئة التدريس التعليم متعدد اللغات التعليم الجيد والشامل للجميع</p>	<p>بروناي دار السلام</p>
<p>يحدد لاحقا</p>	<p>جمهورية بنين</p>
<p>يحدد لاحقا</p>	<p>بوركينافاسو</p>
<p>مدارس شاملة وعادلة وآمنة وصحية التعلم وتطوير مهارات الحياة والعمل والتنمية المستدامة التطوير المهني وبناء قدرات المدرسين تطوير مهارات الغد خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفن والرياضيات، ومجال تكنولوجيا المعلومات. اللغات وفرص العمل عن بعد الموارد العامة في التعليم</p>	<p>جمهورية طاجيكستان</p>



يحدد لاحقاً	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
يحدد لاحقاً	جمهورية جيبوتي
تنمية الطفولة المبكرة جودة مهنة التدريس وكفاءة المدرس إصلاح المناهج الدراسية التعلم الرقمي التعليم العالي الدعم المالي	المملكة العربية السعودية
تعزيز التعلم السريع التربية الجنسية تنمية الطفولة المبكرة البنية التحتية للمدرسة تصميم نماذج للمستجمعات المائتة القائمة على البيانات إصلاح المناهج الدراسية تدريب المدرسين نظام إدارة التعليم العام والعالي ضمان التعليم للأطفال المهمشين التسليم القائم على البيانات والأدلة التمويل العام	جمهورية سيراليون
يحدد لاحقاً	جمهورية السنغال
الفوارق ومعوقات التعلم تغير المناخ بناء مدارس جديدة التعليم الفني والتدريب المهني المساواة بين الجنسين سبل التعلم غير الرسمية والمرنة تعليم المدرسين وتطوير مهنة التدريس تمويل التعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم الرقمي	جمهورية العراق





كفاءة المدرس إشراك الشباب بيئة مدرسية شاملة التعلم الرقمي التعليم الفني والتدريب المهني تمويل التعليم	سلطنة عُمان
يحدد لاحقا	جمهورية الغابون
نظام تعليمي مرن أساسيات القراءة والكتابة والحساب الشراكة بين الوزارات والقطاعين العام والخاص منصات التعلم الرقمية الرعاية والتطوير المهني لأطر التدريس التعليم الفني والتدريب المهني وريادة الأعمال تمويل التعليم باعتباره منفعة عامة	جمهورية غامبيا
التعليم الشامل للجميع التعلم عن بعد الفاقد التعليمي المجتمعات الريفية والداخلية والمهاجرة إصلاح المناهج الدراسية التغذية المدرسية كفاءة المدرس	جمهورية غيانا
يحدد لاحقا	جمهورية غينيا بيساو
مدارس شاملة وآمنة وصحية إصلاح المناهج الدراسية الفئات الهشة كفاءة المدرس وجودة مهنة التدريس التعلم الرقمي تمويل التعليم	جمهورية كازاخستان



<p>التعليم كمصلحة عامة دور المدرس كمنتج للمعرفة التمويل العام سياسات وآليات التحول الرقمي المخرجات التعليمية وسوق العمل التوجيه العملي لهيئة التدريس</p>	دولة قطر
<p>التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع تحسين نتائج التعلم لدى الطلاب هيئة تدريس ذات كفاءة منصات التعلم الرقمية الفعالة الاستثمارات المالية في النظام التعليمي</p>	جمهورية قيرغيزستان
<p>يحدد لاحقا</p>	جمهورية الكاميرون
<p>يحدد لاحقا</p>	جمهورية كوت ديفوار
<p>تنمية الطفولة المبكرة تكوين شراكات المساواة بين الجنسين تمويل التعليم التبرع للدول الأخرى</p>	دولة الكويت
<p>تطوير القدرات المهنية للمدرسين والموظفين إصلاح المناهج الوطنية الكفاءة والمساءلة بشأن تمويل التعليم المدارس الشاملة للجميع التغذية المدرسية التعليم الفني والتدريب المهني تنمية الطفولة المبكرة التربية البيئية والتثقيف المناخي والتربية على المواطنة العالمية التعلم الرقمي نظام منح الشهادات المدرسين إنشاء المدارس وصيانتها</p>	دولة ليبيا





تعليم جيد للجميع المساءلة عن النتائج إصلاح المناهج الدراسية طرق الاختبار والتقييم تعليم البرمجة والترميز التنمية الاقتصادية للمجتمع مدرسين ذوي كفاءة مهنية عالية التعليم الفني والتدريب المهني الشراكات الموارد المالية	جمهورية مصر العربية
يحدد لاحقا	المملكة المغربية
يحدد لاحقا	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
بيئة مدرسية جذابة وإيجابية الصحة والتغذية المدرسية المشاركة المجتمعية البناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الأطفال المتسربين من المدرسة بناء القدرات وتحسين الظروف المعيشية للمدرسين التعليم الرقمي نظام معلومات إدارة التعليم (إيميس) الصندوق الوطني لدعم التعليم آليات التنسيق والمواءمة	الجمهورية اليمنية
تكنولوجيا المعلومات كأداة تعليمية نتائج التعلم وتسريع تنمية المهارات مأسسة عمليات التقييم على المستوى الوطني والمدرسي معايير التدريس وإطار تأهيل المدرسين تعزيز الإنفاق على التعليم المحلي.	جمهورية نيجيريا الاتحادية

ملاحظة: لا يشمل الجدول أفغانستان وتشاد وإندونيسيا وباكستان وسورينام والصومال وتوغو، لأن هذه البلدان لم تقدم التزامات مكتوبة إلى اليونسكو.



م - 4: مصطلحات بحثية لمراجعة الأدبيات

المصطلح	مفتاح البحث
Transformation in Education التحول في التعليم	(intitle:education transformation) AND (intitle:transform OR 'transformation of education') AND (intitle:policy OR intervention OR program OR effect) AND (intext: Islam OR Arab OR 'ICESCO' OR 'middle east' OR 'north Africa' OR gulf OR 'Islamic country' OR 'OIC')
Greening Education التعليم الأخضر	(intitle:education) AND (intitle:greening OR climate change OR green transition) AND (intext:policy OR intervention OR program OR effect) AND (intext: Islam OR Arab OR ICESCO OR middle east OR north Africa OR gulf OR Islamic country OR OIC)
Education in Emergencies التعليم في حالات الطوارئ	(intitle:education in emergencies OR EiE OR learning OR crisis OR conflict) AND (intitle:intervention OR program OR policy OR effect) AND (intext: Islam OR Arab OR ICESCO OR middle east OR north Africa OR gulf OR Islamic country OR OIC)
Digitalization & AI الرقمنة والذكاء الاصطناعي	(intitle:education) AND (intitle:digitalisation OR 'AI' OR artificial intelligence) AND (intitle:policy OR intervention OR program OR effect) AND (intext: Islam OR Arab OR ICESCO OR middle east OR north Africa OR gulf OR Islamic country OR OIC)





      
JOIN US ! انضموا إلينا REJOIGNEZ-NOUS